واقع الحوكمة في البنوك الجزائرية من وجهة نظر المدققين الداخليين

(دراسة ميدانية)

The reality of governance in the Algerian banks from the point of view of the internal auditors

(A field study)

-الدكتور ملوكي أوس أستاذ محاضر ب

جامعة الشاذلي بن جديد بالطارف -الجزائر-

Dr.MELLOUKI Aouce

Chadli Bendjedid University El Tarf-Algeria-

-المستشار ملوكي شوفيق

الأكاديمية الدولية للتعليم والتدريب بالطارف -الجزائر-

Advisor MELLOUKI Choufaik

International Academy of Education and Training El Tarf -Algeria-

الجزائر

ملخص الدراسة

تناولت الدراسة بالتحليل والمناقشة واقع الحوكمة في البنوك الجزائرية من وجهة نظر المدققين الداخليين (دراسة ميدانية)، وهدفت الدراسة إلى التعرف على مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق الحوكمة، وتم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ومن بينها رفض فرضية الدراسة القائلة تلتزم البنوك الجزائرية بتطبيق الحوكمة، ومن بين توصيات الدراسة يجب على مسؤولي البنوك تشجيع الاهتمام بالحوكمة، مع خلق تحفيزات مادية ومعنوية في سبيل تجسيد الحوكمة بالبنوك الجزائرية. مع اقتراح دراسة تهتم ببناء نموذج للحوكمة بالبنوك التجارية الجزائرية.

الكلمات الدالة: البنوك، و الحوكمة

Abstact

The study analyzed and discussed the reality of governance in the Algerian banks from the point of view of internal auditors (field study), The study aimed to identify the extent to which Algerian banks are committed to governance, The descriptive and analytical approach was used, The study found a number of results, among them the rejection of the hypothesis of the study that Algerian banks are committed to applying governance, Among the recommendations of the study, bank officials should encourage attention to governance, while creating material and moral incentives to reflect the governance of Algerian banks, and proposal for a study concerned with building a model of governance in Algerian commercial banks.

Keywords: banks, governance

مقدمة

إن اتساع حجم المؤسسات إبان الثورة الصناعية الذي جعل من حتمية انفصال الملكية عن الإدارة، والانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا، والفضائح المالية مثل فضيحة شركة انرون و فضيحة شركة وورلد كوم سنة 2001 بالولايات المتحدة الأمريكية، كل هذه العوامل جعلت من الحوكمة حتمية بالمؤسسات وخاصة البنوك من أجل التسيير الرشيد، الأمر الذي سوف يساهم في استمرارية البنوك مع خلق قيمة مضافة، التي سوف يكون لها الوقع الايجابي على المستوى الجزئي و الكلي، و على هذا الأساس تناولنا موضوع واقع الحوكمة في البنوك الجزائرية من وجهة نظر المدققين الداخليين.

إشكالية الدراسة

تتمثل إشكالية الدراسة في السؤال التالي:

ما مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق الحوكمة ؟

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في الوقوف على مدى التزام البنوك الجزائرية في تطبيق الحوكمة واحترام قواعدها مع تبيان نقاط القوة والضعف الحاصلة في البنوك الجزائرية.

أهداف الدراسة

تتمل أهداف البحث في إبراز:

-أهمية الحوكمة في البنوك الجزائرية

-مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيف الحوكمة

فرضيات الدراسة

-تلتزم البنوك الجزائرية بتطبيق الجوكمة.

حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في ما يلي:

1-الحدود المكانية: و تتمثل في المديريات العامة للبنوك النشطة في الجزائر

2-الحدود الزمانية: تمت الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة من 01 جوان 2013 إلى 30 ماي 2014

3- الحدود البشرية: تستند نتائج الدراسة الميدانية على أراء المدققين الداخلين على مستوى المديريات العامة.

منهجية الدراسة

نظرا لطبيعة موضوع الدراسة و أهدافها التي سعت لتحقيقيها تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، حيث اعتمدنا المنهج الوصفي الوثائقي لدراسة المصادر الأولية والثانوية في مجالات الشفافية والمدخل المسحي الذي تم من خلال استطلاع أراء المبحوثين وتحليلها وتفسيرها وصولا لأهداف من خلال الإجابة على أسئلتها التي توضح مشكلة البحث و كيفية مواجهتها.

الدراسات السابقة

1- محمد داود عثمان، أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك –دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobin'Q، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم والمصرفية، عمان، 2008

تناولت هذه الدراسة تحليل استخدام تقنيات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك، و تم استخدام المعادلة التقريبية البسيطة Tobin'Q، ومن نتائج الدراسة وجود اثر موجب ما بين قيمة البنك ومخففات مخاطر الائتمان، ومن بين توصيات الدراسة التأكيد على استخدام تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان من قبل البنوك التجارية الأردنية للحد من مخاطر المحفظة الائتمانية والتعثرات الائتمانية، وذلك لضمان عائد مقبول للمالكين وحملة الأسهم.

2-خضرة صديقي، مدى مساهمة البنوك في تحقيق حوكمة الشركات (دراسة حالة: الرياض وحدة مطاحن بشار)، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في تسيير الموارد البشرية، جامعة تلمسان، 2011

تناولت الدراسة بالتفصيل مساهمة البنوك في تحقيق حوكمة الشركات، وقد تم استخدم المنهج الوصفي والتحليلي، ومن بين ما توصلت إليه الدراسة الجزائر بعيدة كل

البعد عن ركب الدول المتقدمة في مجال حوكمة الشركات، و من بين توعية الدراسة يجب معالجة العمليات خارج الميزانية ضمن البيانات المالية حسب المعايير الدولية.

3- أوس ملوكي، دور التدقيق الداخلي في تحقيق أهداف حوكمة البنوك، أطروحة دكتوراه، تخصص تدقيق ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية، والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، 2016

هدفت هذه الدراسة لمناقشة دور التدقيق الداخلي في تحقيق أهداف حوكمة البنوك-دراسة حالة عينة بنوك تجارية جزائرية-، وتم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج ومن أهمها :الاعتماد على معايير التدقيق الداخلي يعمل على تحقيق أهداف الحوكمة بالبنوك، ومن بين توصيات الدراسة يجب أن يكون المدقق الداخلي مستقلا يجب أن يكون تابعا للجنة التدقيق عوض الرئيس المدير العام، مع إرسال التقارير للجنة التدقيق، والعمل على تجنيب المدقق الداخلي العلاقات التي تثير الشكوك في موضوعيته.

الجزء النظري

أولا-المفهوم اللغوي

يعود مصطلح الحوكمة إلى كلمة إغريقية قديمة تعبر عن قدرة ومهارات ربان السفينة الإغريقية في مواجهة الصعوبات المتواجدة في البحر، وما يمتلكه من صفات أخلاقية سامية من خلال الحفاظ على أرواح وممتلكات الركاب ضد المخاطر المحدقة، فإذا ما وصل بها إلى ميناء الوصول ثم عاد إلى ميناء الإبحار من مهمته سالما، يطلق على هذا الربان (Good Governer) والتي تعني المتحوكم الجيد (الخضيري، 2005،8:) ومفهوم الحوكمة يتضمن العديد من الجوانب و هي (بن الزاوي و نعمون، 2012) :

-الحكمة: ما تقتضيه من التوجيه و الإرشاد.

-الحكم: ما تقتضيه من السيطرة على الأمور بوضع الضوابط والقيود التي تتحكم في السلوك الإنساني، والحكم وتسيير الأفراد يعتمد على جوانب قانونية وتنظيمية وعلى كاريزمة القائد.

-الإحتكام: ما يقتضيه من الرجوع إلى مرجعيات أخلاقية و ثقافية ودينية وخبرات تم الحصول عليها من خلال تجارب سابقة التي تجعل من المتحوكم قائدا ومثالا يقتدى به.

ثانيا-التعريف العلمي للحوكمة في البنوك

عرفت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OCDE) الحوكمة بأنها نظم يتم بواسطة توجيه منظمات الأعمال والرقابة عليها حيث تحدد هيكل وإطار توزيع الواجبات و المسؤوليات بين المشاركين في الشركة المساهمة، مثل مجلس الإدارة و المديرية، وغيرهم من ذوي المصالح، وتصنع القواعد والأحكام لإتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون الشركة المساهمة، وبهذا الإجراء، فإن حوكمة الشركات تعطي الهيكل الملائم الذي تستطيع من خلاله الشركة وضع أهدافها، والوسائل اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، والعمل على مراقبة الأداء، يجب أن توفر الحوكمة الجيدة للشركات حوافز لمجلس الإدارة و للإدارة من أجل السعي لتحقيق أهداف الشركة ومساهميها، كما يجب أن تشمل الحوكمة الرقابة الفعال (صديقي ، 2011،: 17-16).

أما البنك الأسيوي للتطوير فقد عرف الحوكمة بأنها الطريقة التي تدار بها السلطات من أجل تسيير الموارد الوطنية الاقتصادية و الاجتماعية بغرض التطور
(developpement agricole, 1999 ; 4 Fond international de)

من التعريفين السابقين يمكن القول بأن الحوكمة في البنوك هي بمثابة النظام الذي تمارس به سلطات الإدارة بالبنك بطريقة عقلانية وعلمية ومستعملة المرجعيات التي لها تأثير في قرارات القائد كالعامل الديني والتجارب السابقة وثقافة المؤسسة، مستعملة الأدوات القانونية على المستوى الكلي والجزئي بغرض تحسين الأداء بالبنك الذي سوف ينجر عنه قيمة مضافة للبنك وللدولة و تحديد المسؤوليات من أجل أخذ قرار مناسب من تحفيز وعقاب و تعظيم المنافع المتبادلة ومنع حالات التضارب في المصالح، وإدارة المخاطر وتجسيد العمليات الرقابية والحد من حالات الفساد مع قيام مجلس الإدارة نيابة عن المستثمرين بمساءلة المديرين ومحاسبتهم على أدائهم لتحقيق أهداف البنك، كل هذه الأمور سوف ترفع من شأن البنك ونحافظ على أحد الفروض المحاسبية المتمثل في استمرارية المؤسسة، الذي سوف ينعكس بالإيجاب على مردودية المؤسسة والأطراف ذات العلاقة.

ثالثا: خصائص الحوكمة

يتضمن مصطلح الحوكمة في البنوك الخصائص التالية (حماد 2005):

1- الانضباط: يعرف الانضباط على أنه سلوك أخلاقي يقوم بتهذيب النفس و تربيتها

على تأدية الواجب بإتقان و التقيد بالنظام و إطاعة الأوامر و قوانين البنك بدون مراقب خارجي (حسان، 2008، 6)

من خلال هذا التعريف يتبين لنا بأن الانضباط هو قضية جوهريهو أحد الركائز الاساسية لنجاح أي مؤسسة مهما كان نوعها، و بغياب الانضباط سوف تفقد المؤسسة مصداقيتها في محيطها الداخلي و الخارجي، الأمر الذي يرفع من نسب فشلها في مجتمع الاعمال، فبوجود أفراد يتمتعون بروح المسؤولية و الانضباط فإنهم سوف يحققون أهداف البنك و المجتمع، و التجارب الدولية بينت هذا الأمر و ما فضيحة شركة انرون ووورلد كوم إلا عينة بسيطة لتأثير عامل الانضباط في نجاح المؤسسات.

ونجد المفكر الجزائري مالك بن نبي يصرح: الحياة الاقتصادية لا ترتبط فقط بأجهزة ذات طابع فني وماليو تنظيميي بل هي قبل ذلك مرتبطة بأجهزة نفسية موجودة في المعادلة الشخصية لدى الفرد الذي يفكر فيالخطط والذي ينفذها. وهذه المعادلة ليست من المعطيات البسيطة التي نجدها تلقائيا في الجهاز الميكانيكي الذي نقتنيه لتجهيز مصنع، ولكنها شيء يكتسب جنبا إلى جنب مع تكوين و نمو ثقافته (حسان،: 6)

مما سبق يمكن القول بأن الإنضباط هو إتباع السلوك الأخلاقي المناسب و الصحيح.

2- الشفافية: عرفت الشفافية على أنها حق المواطنيين في الوصول إلى البيانات والإطلاع على المعلومات وآليات صنع السياسات واتخاذ القرارات ذات العلاقة ومعرفة آليات إتخاذ القرار المؤسسي ووضع معايير أخلاقية على إكتشاف الفساد (هلال، 2007، 59).

ومن شروط الشفافية يجب احترام الوقت المناسب، وأن يعقب الشفافية مساءلة، ومما سبق يتبين لنا أن الشفافية هي الإفصاح بطريقة أنية وموثوقة بصورة حقيقية وواضحة و مفيدة لكل ما يحدث الخاصة بالاستراتيجيات وأنشطة وأداء البنك و توفير مناخ خصب لإتخاذ القرارات المناسبة وفي الوقت المناسب.

3- الإستقلالية: تتمثل في عدم وجود تأثيرات وضغوط غير لازمة للعمل، و نجد منظمة الأنتوساي تنادي بالاستقلالية المالية والتنظيمية للمؤسسات، وترى فيها الوحيدة القادرة على ضمان الشفافية والحوكمة والاستعمال الرشيد للأموال العامة والعمل على مكافحة الفساد (الأنكوساي، 2010، 4)، والاستقلالية تقتضي ان يمارس الفرد أعماله بأمانة وإستقامة وموضوعية وبدون تحيز لجهة معينة، وتشمل كلا من الاستقلال بمفهومه الذهني والفعلي، وتعد كذلك جوهر التدقيق الخارجي والمميز لها،

والاستقلالية توفر مناخ خصب لنجاح أي مؤسسة مهما كان نشاطها، و معظم أخلاقيات لمختلف الأعمال تنادي بالاستقلالية لما فيها اثر ايجابي لتجسيد الشفافية والمسائلة والإفصاح، الأمر الذي سوف يوصلنا لحوكمة بالبنك.

4- المساءلة: ظهرت المساءلة منذ القدم حيث نجد في شريعة حمو رابي تقوم باعدام من تمسك بيده أشياء مسروقة، أما أرسطو فإنه يفضل صرف الأموال جهرا أمام سكان المدينة (السبيعي، 2010، 36) ، وعرفت المساءلة على أنها الإستعداد لقبول اللوم عن الفشل أو قبول الثناء والتقدير عن النجاح و الانجاز و تشمل شرحا وتفسيرا للأسباب المؤدية لذلك وما يجب فعله لتصحيح هذا الموقف

ونظرا لأهمية المسائلة فقد أشار تقرير لجنة Cadbury الصادر عام 1992م ، يجب أن يقوم المساهمون بمسائلة مجلس الإدارة، وكلاهما له دور فعال في تفعيل المسألة، فمجلس الإدارة يقوم بدوره في الإفصاح عن البيانات والمعلومات اللازمة للمساهمين و في الوقت المناسب وبطريقة شفافة تعمل على كشف الحقائق و عدم تضارب المصالح ، وعلى المساهمين القيام بدورهم في إبداء رغبتهم في ممارسة مسئوليتهم كملاك.

مما سبق يمكن القول بأن المساءلة هي إمكانية تقييم وتقدير أعمال مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية من طرف هيئة أو أشخاص مكلفون من طرف المساهمين، يتمتعون بسلطة تمنحهم حق المساءلة، ويمكن لهذه السلطة تقديم اللوم عند الفشل مع تقدير الانحرافات الحاصلة والاستفسار عن مسبباتها وتقديم الثناء وتشجيع المستخدمين عند النجاح مع التحري في مسببات هذا الأخير، هذا الأمر سوف يجسد الحوكمة و يعمل على تحقيق أهداف المؤسسة ومن خلق فوائض قيمة والحفاظ على استمرارية المؤسسة، الأمر الذي سوف تكون له انعكاسات ايجابية على المستوى الجزئي و الكلي.

5- المسؤولية: تتمثل في وجود مسؤولية أمام جميع الأطراف ذات المصلحة في البنك من إدارة، وجلس إدارة، ومساهمين، وموردين، و نجد الدين الإسلامي الحنيف أولى عناية كبيرة للمسؤولية حيث يقول الرسول صلى الله عليه و سلم: ألا كلكم راع، وكلكم مسؤول عن رعيته، فالأمير الذي على الناس راع، وهو مسؤول عن رعيته، والرجل راع على أهل بيته، و هو مسؤول عنهم، والمرأة راعية عن بيت بعلها وولدها وهي مسؤولة عنهم، والعبد راع على مال سيده وهو مسؤول عنه، ألا فكلكم راع و كلكم مسؤول عن رعيته (العمر، 1999، 39).

إن اتسام الفرد بالمسؤولية سوف يرفع من أداء الموظفين بالنك، و يرفع من درجة الشفافية والمسائلة، ويعمل على تحقيق الحوكمة.

6- العدالة: وتتمثل في إحترام حقوق مختلف الأطراف أصحاب المصلحة في البنك، و نجد الدين الاسلامي الحنيف يولي عناية كبيرة للعدالة حيث يقول الله عز وجل: (ولا يجرمنكم شنئان قوم على ألا تعدلوا، أعدلوا هو أقرب للتقوى) (سورة المائدة;8. وقد بينت التجارب بأن أي مؤسسة تجسد فيها العدالة فإن النتيجة الحتمية هي النجاح، أما المؤسسات التي لا تحترم فيها حقوق موظفيها و زبائنها فمآلها هو الفشل، و بنيت المؤسسات والدول العريقة على عدة مرتكزات ومن بينها العدل.

7- المسؤولية الإجتماعية: ظهرت المسؤولية الإجتماعية بشكل جدي مع كل الأديان وبالأخص الدين الإسلامي الحنيف الذي يركز على التكافل الإجتماعي من خلال الزكاة والصدقات، وفي النظريات الحديثة للتسويق فالمسؤولية الاجتماعية هي عنصر من عناصر المزيج الاتصالين فهي أداة مهمة للتعريف بالمؤسسة مع قيمة اجتماعية وأخلاقية، إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية مرتبط بالإصلاح الإقتصادي ويرتكز على مفهوم الإلتزام تجاه مجموعة من الأطراف الداخلية والخارجية كالمساهمين، العملاء والموردين، و تعرف المسؤولية الاجتماعية على أنها إلتزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي بهدف تحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم الإقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد، كما أن الدور التنموي الذي يقوم به القطاع الخاص يجب أن يكون بمبادرة داخلية وقوة ذاتية من داخل صناع القرار في المؤسسة وعليه فالمسؤولية الاجتماعية هي النظر إلى البنك كمواطن جيد.

الجزء التطبيقي

أولا: بيانات ومتغيرات الدراسة الميدانية

1-بيانات الدراسة الميدانية

في هذه الدراسة تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي الذي يقوم على جمع البيانات و المعلومات من مصدرين:

-مصادر ثانوية: وتتمثل في مراجع في الحوكمة و ذلك من خلال الإطلاع على الكتب والدراساتالسابقة من رسائل ماجستير و أطروحات دكتوراة و مقالات علمية محكمة.

-مصادر أولية: وتتمثل في تصميم استبيان يوزع على المدققين الداخليين و من لهم علاقة مباشرة بالتدقيق بالحوكمة، مع تحليل المعلومات من خلال برنامج SPSS الاحصائي واستخدام الاختبارات الاحصائية المناسبة من أجل الحصول على مؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

2-مجتمع و أداة الدراسة الميدانية

- مجتمع الدراسة الميدانية

يعرف مجتمع الدراسة على أنه جميع مفردات الظاهرة التي يدرسها الباحث، وبذلك فهو جميع الأفراد أو الأشياء المكونة لموضوع الدراسة (القحطاني، 2010 ،154).

وتعرف العينة بأنها مجموعة من المفردات المسحوبة من مجتمع احصائي حسب معايير محددة، وحتى تكون هذه المجموعة الجزئية ممثلة للمجتمع الذي سحبت منه تمثيلا صادقا وغير متحيز فإنه يشترط أن تكون مسحوبة بطريقة عشوائية، أي أن يكون لكل مفردة من مفردات المجتمع احتمال في أن يكون ضمن مفردات تلك المجموعة الجزئية (العينة) (السبيعي، 150-151).

و عليه، بناءا على إشكالية الدراسة و الأهداف التي تصبوا للوصول إليها فقد تم تحديد مجتمع الدراسة من المدققين الداخلين في البنوك التجارية العاملة بالجزائر، حيث تم تقسيم البنوك إلى بنوك تجارية عمومية و بنوك تجارية خاصة، مع توزيع الاستبيان على المديريات العامة من أجل الوقوف على نتائج أكثر دقة، و مجتمع الدراسة يتكون من المدققين الداخليين بالمديريات العامة بالبنوك.

وتم اعتماد أسلوب الحصر الشامل في سحب أفراد مجتمع الدراسة، و ذلك نظرا لصغر حجم مجتمع الدراسة،يبلغ عدد البنوك العاملة في الجزائر 20 بنك (6 بنوك وطنية و 14 بنك أجنبي)[1] وتم استبعاد بنكين، حيثالتدقيق الداخلي ب بنك HSBC Algeria(succursale) يتم بالمديرية الجهوية بدبي- الإمارات العربية المتحدة- أما بنك Housing bank فقد رفض مسؤولي التدقيق استلام الاستبيان.

تم توزيع 101 استبيان و تم استرداد 83 استبيان بمعدل 82.18%، و بعد تفحص الاستبيانات المسترجعة لم يتم استبعاد أي من الاستبيانات نظرا لتحقق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبيان.

جدول رقم 1 يبين توزيع الاستبيانات على المديريات العامة للبنوك التجارية العاملة في الجزائر والمستردة منها

العدد	اسم البنك	عدد الاستبيانات الموزعة	عدد الاستبيانات المحصل عليها
01	بنك البركة	7	7
02	بنك التنمية المحلية	5	5
03	الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط	20	15
04	البنك الوطني الجزائري	8	5
05	بنك خليج الجزائر	4	3
06	القرض الشعبي الجزائري	10	6
07	بنك الفلاحة و التنمية الريفية	7	6
08	البنك العربي	3	3
09	بنك المؤسسة العربية المصرفية	2	2
10	Societé generale	4	3
11	City bank	3	3
12	Bnp Paribas	2	2
13	Natexis bank	5	4
14	Trust bank	4	2
15	البنك الخارجي الجزائري	6	6
16	Fransa bank	4	4
17	Credit agricole	3	3
18	بنك السلام	04	04
المجموع	-	101	83

المصدر: من إعداد الباحثان

[1] احصائيات من وزارة المالية لسنة 2014

-أداة الدراسة الميدانية

يحتوي الاستبيان على جزئين و هما:

الجزء الأول: يحتوي على البيانات العامة لعينة الدراسة والمتمثلة في السن، والجنس، والمستوى العلمي.

الجزء الثاني: و يمثل محور الدراسة و يتكون من 7 فقرات

وكانت الإجابات على كل فقرة مكونة وفق مقياس ليكرت الخماسي بالجدول رقم 4

جدول رقم 2 يبين الإجابات وفق مقياس ليكرت الخماسي

درجة الموافقة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر: (القاضي و البياتي، 2007: 112-114)

و عليه فإن:

- **فالدرجة 1 تمثل الاستجابة غير موافق بشدة و بذلك يكون وزنها النسبي هو 20%**
- **فالدرجة 2 تمثل الاستجابة غير موافق و بذلك يكون وزنها النسبي هو 40%**
- **فالدرجة 3 تمثل الاستجابة محايد و بذلك يكون وزنها النسبي هو 60%**
- **فالدرجة 4 تمثل الاستجابة موافق بشدة و بذلك يكون وزنها النسبي هو 80%**
- **فالدرجة 5 تمثل الاستجابة موافق بشدة و بذلك يكون وزنها النسبي هو 100%**

ثانيا: اختبار الاستبيان و تحليل خصائص البيانات العامة لعينة الدراسة

1-اختبار صدق الاستبيان

- **الاتساق الداخلي: يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبيان مع المجال الذي تنتمي إلية هذه الفقرة، و قد تم حساب الاتساق الداخلي للاستبيان وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبيان و الدرجة الكلية للمجال نفسه.**
- **ثبات الاستبيان: يقصد بثبات الاستبيان أن يعطي هذ الاستبيان نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، و هذا ما يمثل الاستقرار في نتائج الاستبيان وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على**

أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة لأن الأداة المتذبذبة سوف تكون نتائجها مضللة.

- نتائج اختبار الاتساق الداخلي

الجدول رقم 3 يبين معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال والدرجة الكلية للمجال الكلي

جدول رقم 3 يبين نتائج الصدق الداخلي

م	الفقرة	معامل بيرسون للإرتباط	القيمة الاحتمالية
1	يتخذ المجلس القرارات الضرورية التي من شأنها التقيد والالتزام التام بمعايير الحوكمة.	0.846	0.000
2	يشكل المجلس لجان مستقلة لمتابعة تطبيق معايير الحوكمة بالبنك	0.871	0.000
3	يهتم البنك بتدريب الموظفين والمسئولين على معايير الحوكمة وتطبيقاتها.	0.901	0.000
4	يستعين البنك بمؤسسات استشارية ذات خبرة لعمل دراسة و وضع برنامج زمني لتطبيق معايير الحوكمة البنك.	0.867	0.000
5	يتابع البنك حدث الإصدارات لمعايير الحوكمة و تحرص على تطبيقها بما يضمن تطور الأداء.	0.792	0.000
6	يدرك القائمين على إدارة البنك للمزايا التي تتحقق بتطبيق معايير الحوكمة من الميزة التنافسية و تجنب المخاطر والسمعة الحسنة.	0.876	0.000
7	يواجه البنك معوقات و مشاكل في تطبيق معايير الحوكمة.	0.811	0.000

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج spss

يوضح الجدول رقم 3 معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال و الدرجة الكلية للمجال الكلي، و الذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية $\alpha = 0.01$ و $\alpha = 0.05$ حيث تراوحت ما بين (0.792 و 0.901) و عليه يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

-اختبار ثبات الاستبيان

تم التحقق من ثبات الاستبيان من خلال معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان ويبين جدول رقم 4 أن معاملات الثبات مرتفعة مما يطمئن الباحث من استخدام أداة الدراسة في عملية البحث.

البيان	معامل ألفا كرونباخ	0.741

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج spss

من الجدول رقم 4 نجد أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة و بلغت 0.741 و هذا ما يوضح بأن معامل الثبات مرتفع، وعليه يكون الاستبيان في صورته النهائية قابل للتوزيع و يمكن الاعتماد عليه في هذه الدراسة.

2-تحليل خصائص البيانات العامة لعينة الدراسة

-توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية

جدول رقم 5 يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية
أقل من 25 سنة	15	18.07
25-35 سنة	29	34.94
35-45 سنة	31	37.35
أكبر من 45 سنة	8	9.64
المجموع	83	100

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على نتائج المعالجة الاحصائية عن طريق برنامج spss

يبين الجدول رقم 5 فإن 18.07% من عينة الدراسة سنهم أقل من خمسة وعشرين سنة، و34.94% من عينة الدراسة سنهم يتراوح ما بين خمسة وعشرين وخمسة و ثلاثين سنة، 37.35% من عين الدراسة محصور ما بين خمسة وثلاثين سنة وخمسة وأربعين سنة، 9.64% من عينة الدراسة سنهم أكبر من خمسة وأربعين سنة، وهذا ما جعل النسبة الأعلى من عينة الدراسة هم في الفئة العمرية التي تتراوح ما بين خمسة وثلاثين سنة وخمسة وأربعين سنة، ويليها الفئتين العمريتين احداهما تتراوح ما بين خمسة وعشرين سنة وخمسة وثلاثين سنة وأخرى تتجاوز الخمسة و أربعين سنة، وأخيرا نجد الفئة العمرية الأقل من خمسة وعشرين سنة، النتائج السابقة تبين نضج عينة الدراسة وتمتعهم بقدر كبير من الخبرة المهنية بالإضافة على عمل بنوك عينة الدراسة إلى الدفع بالفئات الشبانية لقدرتها على العطاء وتتوافر فيها صفات التجديد وامتلاكهم للنشاط الذهني والجسدي الأمر الذي سينعكس بالإيجاب لمنح هذه البنوك توفير إطارات مستقبلية عالية المستوى.

-توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

جدول رقم 6 يبين توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	التكرار	لنسبة المئوية
ذكر	64	77.11
أنثى	19	22.89
المجموع	83	100

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج spss

يبين الجدول رقم 6 بأن 22.89% من عينة الدراسة هم من النساء و 77.11% من عينة الدراسة من الرجال، و هذا ما يفسر على أن الرجال يقبلون على العمل في البنوك في مجال التدقيق الداخلي لأسباب مختلفة أكثر من الإناث نظرا لطبيعة مهمة التدقيق التي تحتم غالبا أن يقوم بها الرجال عوض النساء.

-توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

جدول رقم 7 يبين توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

الدرجة العلمية	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	70	84.34
ماجستير	7	8.43
أخرى	6	7.23
المجموع	83	100

المصدر: من إعداد الباحثان اعتمادا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج spss

يبين الجدول السابق بأن 84.34% متحصلون على شهادة الليسانس وتليها 8.43% متحصلون على شهادات الماجستير و أخيرا 7.23% متحصلون على شهادات أخرى، ونجد مجموع المتحصلون على شهادة الليسانس فأكثر يمثلون 92.77% من مجموع العينة ويعود هذا الأمر إلى توافر عدد كبير من المؤهلين جامعيا في سوق العمل الجزائري و هذا ما سينعكس بتطوير القطاع البنكي و يمكن القول ان إرتفاع مستوى اطارات البنوك، إلا أنه نلاحظ انعدام حملة شهادة الدكتوراه والتي بإمكانها إعطاء دفع قوي للبنوك الجزائرية.

ثالثا: تحليل النتائج و اختبار فرضية الدراسة

قبل القيام بعملية التحليل يجب التذكير بالأساس الذي بني عليه التحليل من خلال ترميز وادخال البيانات للحاسب الآلي حسب مقياس ليكرت مع استخدام اختبار T للعينة الواحدة (Test T pour échantillon unique) لتحليل فقرات الاستبيان، تكون الفقرة ايجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية[1] والتي تساوي 1.987، أو إذا كان مستوى الدلالة أقل من 0.05 والوزن النسبي أكبر من 60%، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كان إذا كانت قيمة t المحسوبة أصغر من قيمة t الجدولية أو مستوى الدلالة أقل من 0.05 والوزن النسبي أقل من 60 %، وتكون أراء العينة محايدة إذا كان مستوى الدلالة أكبر من 0.05. والجدول رقم 8 يبين تحليل واختبار فرضية محور الدراسة.

جدول رقم 8 يبين تحليل و اختبار فرضية محور الدراسة

م	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	قيمة t	مستوى الدلالة
1	يتخذ المجلس القرارات الضرورية التي من شأنها التقيد والالتزام التام بمعايير الحوكمة	2,34	0.234	46.80	1,21	0.000
2	يشكل المجلس لجان مستقلة لمتابعة تطبيق معايير الحوكمة بالبنك	2,45	0.524	49	1,35	0.000
3	يهتم البنك بتدريب الموظفين والمسئولين على معايير الحوكمة وتطبيقاتها	1,89	0.365	37,80	1,22	0.000
4	يستعين البنك بمؤسسات استشارية ذات خبرة لعمل دراسة و وضع برنامج زمني لتطبيق معايير الحوكمة البنك	1,89	0.365	37.80	1,22	0.000
5	يتابع البنك أحدث الإصدارات لمعايير الحوكمة و تحرص على تطبيقها بما يضمن تطور الأداء	2,20	0.634	44	1,28	0.000
6	يدرك القائمين على إدارة البنك للمزايا التي تتحقق بتطبيق معايير الحوكمة من الميزة التنافسية و تجنب المخاطر والسمعة الحسنة.	2,80	1.254	56	1,23	0.000
7	يواجه البنك معوقات و مشاكل في تطبيق معايير الحوكمة	4,38	0.867	87.60	,39 284	0.000
	جميع الفقرات ماعدا السطر 7	2.26	0.559	45.23	1.25	0.000

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على نتائج المعالجة الاحصائية عن طريق برنامج spss

[1] يتم حسابها من جدول student

من بين نتائج الجدول السابق فقد لوحظ أراء أفراد العينة في الفقرة الأولى وبلغ الوزن النسبي 46.80% ومستوى دلالة 0.000 و هي أقل من 0.05 بمعنى لا يتخذ المجلس القرارات الضرورية التي من شأنها التقيد والالتزام التام بمعايير الحوكمة، في حين أفراد العينة حيث بلغ الوزن النسبي في الفقرة الثانية 49% ومستوى دلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 بمعنى لا يشكل المجلس لجان مستقلة لمتابعة تطبيق معايير الحوكمة بالبنك، كما يتضح في الفقرة الثالثة قد بلغ الوزن النسبي 37,80% ومستوى دلالة 0.000 و هي أقل من 0.05 مما يدل لا يهتم البنك بتدريب الموظفين والمسئولين على معايير الحوكمة وتطبيقاتها، أما في الفقرة الرابعة فقد بلغ الوزن النسبي 37.80% ومستوى دلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 وهذا ما يوضح لنا لا يستعين البنك بمؤسسات استشارية ذات خبرة لعمل دراسة ووضع برنامج زمني لتطبيق معايير الحوكمة البنك، أما في الفقرة الخامسة فقد بلغ الوزن النسبي 44% ومستوى دلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل لا يتابع البنك أحدث الإصدارات لمعايير الحوكمة وتحرص على تطبيقها بما يضمن تطور الأداء، ونجد في الفقرة السادسة فقد بلغ الوزن النسبي 56% ومستوى دلالة 0.000 و هي أقل من 0.05 مما يدل على أنه لا يدرك القائمين على إدارة البنك للمزايا التي تتحقق بتطبيق معايير الحوكمة من الميزة التنافسية و تجنب المخاطر والسمعة الحسنة، ونجد في الفقرة السابعة فقد بلغ الوزن النسبي 87.60% ومستوى دلالة 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل يواجه البنك معوقات و مشاكل في تطبيق معايير الحوكمة، والنتيجة العامة لآراء أفراد الدراسة تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات لمحور الدراسة تساوي (2.26) والوزن النسبي لها يساوي (45.23%) و هي أقل من الوزن المحايد (60%) وقيمة t المحسوبة المحسوبة (1.25) وهي أقل من قيمة t الجدولية والتي تساوي (1.987) ومستوى الدلالة يساوي (0.000) و هي أقل من (0.05).

وعليه من نتائج و تحليل محور الدراسة نرفض الفرضية القائلة تلتزم البنوك الجزائرية بتطبيق الحوكمة

خاتمة

من خلال تناولنا لموضوع واقع الحوكمة في البنوك الجزائرية من وجهة نظر المدققين الداخليين (دراسة ميدانية)،تم معالجة إشكالية الدراسة المطروحة والتي هي كالتالي ما مدى البنوك الجزائرية بتطبيق الحوكمة؟، ومن خلال الجزئين النظري والتطبيقي، وانطلاقا من الفرضية الأساسية، وباستخدام الوسائل والأدوات المشار إليها، يمكن عرض نتائج اختبار الفروض، نتائج هذه الدراسة، التوصيات المقدمة، وآفاق البحث في ما يلي:

1-نتائج اختبار الفروض

انطلاقا من طريقة المعالجة التي تم الاعتماد عليها والتي جمعت ما بين الدراسة النظرية والدراسة الميدانية تم التوصل أثناء اختبار الفروض إلى النتيجة التالية:

- عدم قبول الفرضية القائلة تلتزم البنوك الجزائرية بتطبيق الحوكمة.

2-عرض نتائج الدراسة

-للحوكمة مجموعة من المفاهيم اللغوية والعلمية، والخصائص.

-الفئة العمرية الشائعة من عينة الدراسة تتراوح ما بين خمسة وثلاثين سنة وخمسة وأربعين سنة، الذكور يمثلون الفئة الشائعة حسب متغير الجنس، والمتحصلون على شهادة الليسانس يمثلون الفئة الشائعة من عينة الدراسة.

3-توصيات الدراسة

استنادا على الجزء النظري و بناءا على نتائج الجانب العملي منها و نتائج التحليل الاحصائي للاستبيان، فقد تمت التوصية بما يلي:

1- يجب على مسؤولي البنوك تشجيع الاهتمام بالحوكمة، مع خلق تحفيزات مادية ومعنوية في سبيل تجسيد الحوكمة بالبنوك الجزائرية.

2- إقامة شراكة ما بين البنوك الجزائرية من جهة والجامعات الجزائرية، ومختلف الهيأت الوطنية والأجنبية المختصة في الحوكمة من جهة ثانية بغرض تجسيد الحوكمة المؤسسية بمختلف البنوك الجزائرية.

4-آفاق البحث العلمي

- دراسة حول بناء نموذج للحوكمة بالبنوك التجارية الجزائرية.

قائمة المراجع

1-القرأن الكريم

2-صحيح البخاري

3-الكتب

- الخضيري ، محسن أحمد، حوكمة الشركات، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005
- دلال القاضي ومحمود البياتي، منهجية أساليب البحث العلمي وتحليل البيانات بإستخدام البرنامج الإحصائي spss، ط1، دار الحامد، عمان الأردن، 2007
- طارق عبد العال حماد حوكمة الشركات (المفاهيم-المبادئ-التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصاريف، الدار الجامعية، عين شمس، 2005
- فؤاد عبد الله العمر، أخلاق العمل و سلوك العاملين في الخدمة العامة و الرقابة عليها من منظور اسلامي، المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب-البنك الاسلامي للتنمية-، مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، المملكة العربية السعودية، 1999
- محمد حسين عبد الغني هلال، مهارات مقاومة الفساد، مركز تطوير الأداء و التنمية، القاهرة، 2007

4-الدوريات

- الأنكوساي، اتفاقيات جوهانسبورغ، جنوب افريقيا، 27 نوفمبر 2010

5-أطروحات الدكتوراه

- عبد الله بن سعيد آل عبود القحطاني، قيم المواطنة لدى الشباب و اسهامها في تقرير الأمن الوقائي، أطروحة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية، 2010
- فارس بن علوش بن بادي السبيعي، دور الشفافية و المساءلة في الحد من الفساد الاداري في القطاعات الحكومية، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،2010

6-مذكرات الماجستير

- صديقي خضرة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير بعنوان مدى مساهمة البنوك في تحقيق حوكمة الشركات، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011

7-المؤتمرات

- **تقية محمد المهدي حسان، وصفة جديدة للتحدي و ادارة المخاطر بالمؤسسة-الانضباط الذاتي للأفراد- الملتقى الدولي الثالث حول:-استراتيجية ادارة المخاطر في المؤسسات-الآفاق و التحديات، جامعة الشلف،نوفمبر** 2008:
- **عبد الرزاق بن الزاوي وإيمان نعمون، إرساء مبادىء الحوكمة في شركات التأمين التعاوني، (الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلة للحد من الفساد المالي و إداري)،** 06 ـ 07 **ماي** 2012

8-المراجع الأجنبية

Fond international de développement agricole, la bonne gouvernance : une mise au point, rome, Italie, 8-9 septembre 1999

دور العلاقات الاقتصادية الدولية في نمو وتنويع الاقتصاد السعودي

أ.د. عبلة عبد الحميد بخاري

أستاذ الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز – المملكة العربية السعودية

إيلاف عبد الله الزهراني

باحث قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز – المملكة العربية السعودية

المملكة العربية السعودية

الملخص:

على الرغم من أن النفط هو ركيزة أساسية للاقتصاد والمحرك الرئيس للعلاقات الاقتصادية الدولية في المملكة العربية السعودية، فإن تحقيق الرؤية الطموحة (2030) يركز بشكل أساسي على تعزيز النمو الاقتصادي وتنويع الاقتصاد والاستثمار في القطاعات غير النفطية. ومن هنا، تهدف هذه الدراسة إلى تقدير أثر العلاقات الاقتصادية الدولية على تحقيق النمو والتنويع الاقتصادي. اعتمدت الدراسة على المنهج الاقتصادي القياسي لتقدير أثر تطور العلاقات الاقتصادية الدولية على النمو والتنويع الاقتصادي في المملكة خلال الفترة 1980-2019م. تم استخدام منهجية الارتباط الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) للتكامل المشترك، من خلال نموذجين للنمو؛ للقطاع النفطي وللقطاع غير النفطي. مثل الناتج المحلي الإجمالي المتغير التابع الممثل للنمو، وتمثلت المتغيرات المستقلة في كل من: الصادرات، الواردات، الاستثمار الأجنبي المباشر، سعر الصرف الحقيقي، والتحويلات الشخصية للعاملين. اتضح من النتائج وجود علاقات توازنية طويلة الأجل، خلصت الدراسة إلى أن القطاع النفطي لا زال هو المهيمن الأكبر على الاقتصاد السعودي، أما الناتج غير النفطي فيتطلب المزيد من جهود التنويع وتشجيع الصادرات والاستثمارات في القطاعات غير النفطية. وعليه توصي الدراسة بضرورة استغلال الإيرادات النفطية للاستثمار في القطاعات الواعدة، هذا مع ضرورة تقوية علاقات الاقتصادية الدولية للمملكة بالتركيز على نقل التكنولوجيا والنهوض بالاقتصاد المعرفي والرقمي، ودعم القطاع غير النفطي من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية والانتفاع الإيجابي من العمالة الوافدة.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الاقتصادية الدولية، التنويع الاقتصادي، النمو الاقتصادي، التجارة الخارجية، سعر الصرف، الاستثمار الأجنبي المباشر، تحويلات العاملين.

Abstract:

Although oil is an essential pillar of the economy and the main driver of international economic relations in the Kingdom of Saudi Arabia, achieving the ambitious vision (2030) mainly focuses on the enhancement of economic growth and diversification the economy and investment in non-oil sectors. Hence, this study aims to identify the impact of international economic relations on economic growth and diversification. The econometric approach is applied to estimate the impact of the development of international economic relations on economic growth and diversification in the Kingdom of Saudi Arabia during the period 1980-2019. The ARDL cointegration approach was utilized, through two growth models; for the oil sector and for the non-oil sector. The GDP represents the dependent variable for economic growth, and the independent variables are: exports, imports, foreign direct investment, real exchange rate, and personal remittances of labor. The results reveal the existence of long-term equilibrium relations. The study concluded that the oil sector is still the dominant one in the Saudi economy, while non-oil output requires more diversification efforts and encouragement of exports and investment in the non-oil sectors. Subsequently, the study recommends the necessity of exploiting oil revenues for the sake of investing in promising sectors. Strengthening the Kingdom's international economic relation should be focused on technology transfer, advancing the knowledge and digital economy, and supporting non-oil sector by attracting foreign investments and making the most from expatriate labor.

Keywords: International economic relation, Economic diversification, Economic growth, International trade, Exchange rate, Foreign direct investment, labor remittances.

مقدمة:

ترتبط دول العالم فيما بينها بشبكة معقدة ومتشابكة من العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تمثل فيها التجارة الدولية للسلع والخدمات والأصول الرابط الأقوى بين الدول (هدسون وهرنر، 1987). ومع التطور الاقتصادي وتحرير التجارة والعولمة، أضحى من الصعب على الدولة الواحدة أن تبقى دون تعاون اقتصادي مع باقي دول العالم (الشافعي، 2205). وعليه تعتبر دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية موضوعاً ذو أهمية على النطاقين المحلي والعالمي، وذلك للآثار المتبادلة التي تنشأ بين الدول في إطار هذه العلاقات، خاصة في ظل التطورات المعاصرة في الاقتصاد الدولي التي تمتاز بالاستمرارية والتجدد مما يزيد الاندماج الاقتصادي بين الدول، نتيجة لتحرير التجارة وسهولة انتقال العمالة والمعرفة الفنية في ظل التطور والتقدم التكنولوجي في مجالات النقل والاتصالات.

والمملكة العربية السعودية، كدولة لها ثقلها الاقتصادي العالمي كونها أكبر مصدر للنفط في العالم وثاني دولة من حيث احتياطياتها النفطية، ترتبط بعلاقات اقتصادية وثيقة بدول العالم المتقدم والنامي. هذا فضلاً عن علاقات الصداقة التي تربط المملكة بشركاءها الاستراتيجيين، وتوجهات الدولة الخارجية في دعم الروابط وتعزيز السلام الدولي. كما ويتضح الدور الرائد للمملكة في علاقاتها الاقتصادية الدولية من خلال تعاونها الفعال وعضويتها في المنظمات الدولية الاقتصادية مثل الأوبك والأوابك وصندوق النقد الدولي والهيئة الدولية للتجارة، والمنظمات الإنمائية الدولية (البنك الدولي للإنشاء والتعمير وبرنامج الأمم المتحدة). وقد توجت جهود المملكة بإنضمامها مؤخراً لمجموعة العشرين G20، لتشكل ضمن المجموعة -التي يشكل اقتصادها 85% من الاقتصاد العالمي وتستحوذ على ربع التجارة العالمية- نموذجاً فريداً يجمع أكبر اقتصاديات العالم، الأمر الذي يساعد على تحقيق أهدافها ومشاركة المنظمات العالمية في تنفيذها (الشرق الأوسط، 2019).

ومن الجدير بالذكر هنا، أن العلاقات المستقبلية بين الدول تتأثر بمقدار التطورات التي تحصل في العلاقات الاقتصادية، والتي تعبر عن مظاهر التكامل والترابط بين الدول المكونة لتلك العلاقات، فالدول التي لا تؤيد هذا النظام الجديد في العلاقات الدولية وتنضم إليه ستكون منعزلة سياسياً واقتصادياً عن العالم وتبدأ بفقدان مكانتها المعهودة

تدريجياً. وعليه تتضح أهمية هذه الدراسة في تناولها للعلاقات الاقتصادية الدولية للملكة العربية السعودية في ظل استهداف التنويع الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي للقطاع غير النفطي.

مشكلة الدراسة:

تتأثر طبيعة وشكل العلاقات الاقتصادية الدولية للمملكة العربية السعودية، بهيكل الاقتصاد السعودي والذي يعتمد على النفط كمصدر رئيس للدخل القومي-والذي يشكل 77.4% من إجمالي الصادرات السعودية (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2020). وفي ظل توجهات الدولة لتنويع قاعدتها الإنتاجية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، تواجه تحديات أزاء طبيعة علاقاتها الدولية وهيمنة النفط على النصيب الأكبر من الصادرات، والاعتماد الكبير على الواردات، فضلاً عن الجهود التي تبذلها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالصورة المعززة للنمو والتنويع الاقتصادي. الأمر الذي يتطلب تحري تأثير العلاقات الاقتصادية الدولية على النمو الاقتصادي للناتج المحلي النفطي ونظيرة غير النفطي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر العلاقات الاقتصادية الدولية على تحقيق النمو والتنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1980-2019م. ولتحقيق هذا الهدف تسعى الدراسة إلى استعراض الأدبيات بغرض التأصيل النظري لموضوع البحث، ومن ثم تقدير العلاقات المرتبطة بالموضوع. اعتمدت الباحثتان نموذجين لتحليل الانحدار باستخدام البرنامج الإحصائي E-views، بحيث يرتبط النموذج الأول بالناتج المحلي الإجمالي النفطي ويرتبط الثاني بالناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (دلالة على التنويع الاقتصادي). أما المتغيرات المؤثرة في النموذجين والتي تعكس العلاقات الاقتصادية الدولية، فتتمثل في إجمالي قيمة الصادرات، إجمالي قيمة الواردات، صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، معدل سعر الصرف الحقيقي، والتحويلات الشخصية للعاملين.

تأمل الباحثتان في استخدام نتائج الدراسة لخروج بالاستنتاجات والتوصيات المناسبة التي من شأنها تعزيز دور العلاقات الاقتصادية الدولية في تحقيق النمو الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية في المملكة.

المنهجية البحثية:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والقياسي، فتعرف وتصف المفاهيم والنظريات المرتبطة بالعلاقات الاقتصادية الدولية، وتستعرض الدراسات السابقة في سبيل التأصيل النظري، وتحديد المتغيرات التي تندرج تحت النموذج القياسي. تستخدام الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Model **لتقدير أثر تطور العلاقات الاقتصادية الدولية على النمو والتنويع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، اعتماداً على بيانات الإحصاءات الرسمية لمؤسسة النقد العربي السعودي** (2019)، **والبيانات المفتوحة للبنك الدولي** World Bank (2020). **وقد تم تمثيل العلاقة الخطية في صورتها العامة من خلال نموذجين للتحليل لمقارنة النتائج بينهما:**

$$OGDP_t = a + \beta_1 XPT_t + \beta_2 IMT_t + \beta_3 FDI_t + \beta_4 EXR_t + \beta_5 PTL_t + U_t \dots (1)$$

$$NGDP_t = a + \beta_1 XPT_t + \beta_2 IMT_t + \beta_3 FDI_t + \beta_4 EXR_t + \beta_5 PTL_t + U_t \dots (2)$$

حيث يمثل $OGDP$ **الناتج المحلي الإجمالي النفطي،** $NGDP$ **الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي،** XPT **إجمالي الصادرات،** IMT **إجمالي الواردات،** FDI **صافي الاستثمار الأجنبي المباشر،** EXR **معدل سعر الصرف الحقيقي، و**PTL **التحويلات الشخصية للعاملين. وتختبر الدراسة الفرضيات التالية للنموذجين (الناتج المحلي النفطي والناتج المحلي غير النفطي):**

- **وجود علاقة ذات معنوية احصائية إجمالي الصادرات وبين النمو الاقتصادي.**
- **وجود علاقة ذات معنوية احصائية بين إجمالي الواردات وبين النمو الاقتصادي.**
- **وجود علاقة ذات معنوية احصائية بين الاستثمار الأجنبي وبين النمو الاقتصادي.**
- **وجود علاقة ذات معنوية احصائية بين سعر الصرف الحقيقي وبين النمو الاقتصادي.**
- **وجود علاقة ذات معنوية إحصائة بين تحويلات العمالة وبين النمو الاقتصادي.**

مصطلحات الدراسة:

تتمثل المصطلحات التي تتبناها الدراسة فيما يلي:

- **العلاقات الاقتصادية الدولية: تعرف العلاقات الاقتصادية الدولية** International Economic Relations **بأنها "الروابط والأنشطة الاقتصادية التي تقوم بين دولتين أو مجموعة من الدول المختلفة مثل الاستثمار الدولي، والتجارة الدولية،.. الخ" (الشافعي، 2005: 550).**
- **النمو الاقتصادي: يعرف النمو الاقتصادي** Economic Growth **بأنه الزيادة التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي** Gross Domestic Product**، ويعرف هذا الناتج بأنه "مجموع الاستخدامات النهائية للسلع والخدمات (جميع الاستخدامات باستثناء الاستهلاك الوسيط) مقاسة بأسعار المشترين ناقصًا قيمة الواردات من السلع والخدمات أو مجموع الدخل الأولي الموزع من قبل وحدات المنتج المقيمة"** (OECD, 2007: 346-247).
- **التنويع الاقتصادي: يعبر عن التنويع الاقتصادي** Economic Diversification **بشكل عام بأنه استراتيجية تتبع للحد من التقلبات وتوفير الحماية ضد الصدمات الخارجية المعاكسة** (Balavac & Pugh, 2016)**، فيعرف بأنه "تنويع مصادر الدخل القومي من خلال إعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدخل، من خلال بناء قاعدة واسعة من المنتجات المحلية والمصدرة التي لا تعتمد على مورد واحد قد يخضع للاضطرابات الاقتصادية عند حدوث أي تغيرات"** (Bokhari, 2017: 2).
- **الانفتاح التجاري: يعبر عن الانفتاح التجاري** Trade Openness **عن نسبة صادرات وواردات الدولة إلى ناتجها المحلي الإجمالي** (Balavac & Pugh, 2016).
- **الاستثمار الأجنبي المباشر: يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر** Foreign Direct Investment **بأنه "فئة من الاستثمار الدولي الذي يقوم به كيان مقيم في اقتصاد واحد (مستثمر مباشر) بهدف إنشاء مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر (مؤسسة الاستثمار المباشر)"** (OECD, 2007: 203).
- **سعر الصرف الفعلي الحقيقي: يعرف سعر الصرف الفعلي الحقيقي** Real Effective Exchange Rate **بأنه سعر الصرف الفعلي الإسمي مقسوماً على معامل الانكماش**

السعري أو مؤشر التكاليف. وهو "سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى الموزونة بحصتها في التجارة الدولية للدولة أو في المدفوعات" (OECD, 2007: 522)

- تحويلات العاملين: وفقاً لتعريف صندوق النقد الدولي International Monetary Fund، تشير التحويلات الشخصية Personal Transfersn أو حوالات العاملين Workers' Remittances إلى "قيمة التحويلات النقدية التي يتم إرسالها من العمال المقيمين في الخارج لأكثر من عام واحد إلى البلد الأم ويتم تسجيلها في أقسام مختلفة من ميزان المدفوعات" (Sutradhar, 2020: 276).

أدبيات الدراسة:

حظيت التجارة الدولية -كأحد دعائم العلاقات الاقتصادية الدولية- باهتمام المفكرين الاقتصاديين الأوائل، حيث تمتد جذور نظرية التجارة الدولية بشكلها الحالي إلى كتابات "آدم سميث" Adam Smith، وإن كانت هناك مساهمات قبله في فكر مدرسة التجاريين الذي دعى لتنظيم التجارة الخارجية والحاجة لتدخل الدولة بوسائل السياسة التجارية المتعددة من أجل تحقيق فائض في المعادن النفيسة (حمو، 2018). جاءت بعد ذلك آراء الاقتصاديين التقليديين كردة فعل لمذهب التجاريين متمثلة في أفكار كل من آدم سميث وديفيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل، لتهاجم هذه الآراء اشكال التدخل والحماية وفرض القيود على التجارة الخارجية (حاتم، 1989). وقد دعا "سميث" في نظرية تحليل الميزة المطلقة الى إلغاء القيود المفروضة على الواردات من أجل الاستفادة من المزايا التي يحققها التخصص وتقسيم العمل. أما "ديفيد ريكاردو" David Recardo في نظرية تحليل النفقات النسبية، فرأى أن اختلاف النفقات المطلقة ليس كافياً لقيام التجارة الدولية، وإنما يلزم اختلاف النفقات النسبية. هذا وقد جاء "جون ستيوارت ميل" John Stuart Mill بنظرية القيم الدولية وركز في تحليله للتجارة الدولية على فكرة القيم الدولية، أي المعدلات التي ستتبادل بها السلع الواحدة بالأخرى ما بين الدول، فقد قام بافتراض كمية محددة من عنصر العمل في كل دولة مع اختلاف الكمية المنتجة لها في كلاً السلعتين.

جاءت نظرية "هيكشر" و"أولين" Heckscher-Ohlin Theorem نتيجة للانتقادات التي وجهت للنظرية الكلاسيكية، لتوضح أسباب اختلاف الأسعار النسبية

والميزة االنسبية، وتبحث في تأثير التجارة الدولية على عوائد عوامل الإنتاج بين الدول التجارية واختلافات العوائد والأرباح دولياً. وأوضح "ستافان ليندر" Staffan Linder أن التشابه في الهيكل الداخلي للطلب بالدول الصناعية المتقدمة يكون بسبب المستويات المتقاربة للدخول الفردية بهذه الدول والذي يقوم بتشجيع التجارة الخارجية للمنتجات الصناعية بينها، وأن اختلاف هيكل الطلب بسبب اختلاف مستويات دخول الأفراد يفسر قيام التجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة الصناعية (Jošić and Bašić, 2019). أما "مايكل بورتر" Michael Porter، فيرى أن النظريات التي تفسر التجارة الدولية لم تستطع أن تفسر وفورات النطاق الاقتصادية التي ممكن أن تتحقق من صناعة معينة، كما أوضح أنه لكي يتم تحقيق الميزة التنافسية لأي دولة معينة حتى تدخل بمجال التجارة الدولية فإن هناك أربعة محددات وهي: استراتيجية المنشاة، ظروف الطلب المحلي، الروابط الأمامية والخلفية، وظروف عوامل الإنتاج.

وعلى الرغم من أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية، غير أنها لم تحظى بالاهتمام الكافي في الدراسات التطبيقية، فكانت معظم الدراسات التي تناقش الموضوع تتناوله بشكل نظري وصفي. وإن لم تركز معظم الدراسات على العلاقات الاقتصادية الدولية بحد ذاتها، غير أنها تتناولها من منظور التكاملات الاقتصادية أو الانفتاح التجاري والتجارة الدولية. ويعد التكامل الاقتصادي أحد أشكال تسيير العلاقات الاقتصادية الدولية (Kozak & Shengelia, 2014)، من خلال التقارب الذي يحققه بين الدول والاندماج بين أسواقها (حمو، 2018). أشارت دراسة كرم (2011) إلى أن المتغيرات العالمية دفعت بالتوجه الدولي نحو التكامل إقليمياً، نظراً لاختلاف العلاقات الاقتصادية الدولية نتيجة العولمة التي جعلت الاقتصاد العالمي أكثر تشابكاً واندماجاً في المجالات التجارية والاستثمارات والتكنولوجيا وتنقلات العمالة وغير ذلك. ومن أجل بناء تكتلات اقتصادية فيما بين الدول النامية، يتعين الأخذ بالعديد من الاعتبارات التي من أبرزها: زيادة تنافسية اقتصادياتها، تنويع القاعدة الإنتاجية، تحسين المناخ الاستثماري، والتركيز على إرساء القواعد الصناعية البسيطة.

ركزت دراسة الشافعي (2005)، على دور العلاقات الاقتصادية الدولية في تكوين وتطوير منظومة الاقتصاد القومي، ووضحت التأثير المتبادل بين هذه العلاقات وبين منظومة الاقتصاد القومي. خلصت الدراسة إلى أهمية الدور المحوري الذي تلعبه العلاقات

الاقتصادية الدولية في منظومة الاقتصاد القومي، وأن العلاقات الاقتصادية الدولية يمكن أن تساهم نسبياً في علاج الاختلالات الهيكلية المؤثرة على الاقتصاد. وبالنسبة للدول النامية، تؤكد الدراسة على أهمية تطوير سياساتها الاقتصادية لتتلاءم مع التطورات العالمية، فتتمكن من تعظيم مكاسبها المرجوة من علاقاتها دولياً. وتناولت دراسة Chow (2016) العلاقات الاقتصادية الدولية لتايوان، مشيرة إلى أن الدولة -بفضل عضويتها في منظمة التجارة العالمية- تمكنت من الاستفادة من وضعها التجاري والمشاركة في العديد من الاتفاقيات التجارة متعددة الأطراف. كما أن اتباع تايوان لسياسها الجديدة في التوجه نحو الجنوب سيؤدي إلى تنشيط التجارة وتوسيع العلاقات التجارية والاستثمارية مع دول جنوب آسيا وخاصة الهند، فضلاً عن دورها في تحديد مستقبل تايوان الاقتصادي والسياسي.

وتعد التجارة الدولية اليوم إحدى القوى الدافعة الرئيسية للتنمية الاقتصادية ومجال لتوطيد العلاقات الدولية خاصة وأنها تمثل النصيب الأكبر من جميع العمليات الدولية (Kozak & Shengelia, 2014). وفي دراسة العلاقات التجارية بين المملكة العربية السعودية وأهم شركاؤها التجاريين، حلل الدخيل (2001) نماذجاً آنية لدراسة هذه العلاقات بين المملكة وبين كل من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية. أظهرت النتائج أن الاقتصاد السعودي يعتمد وبشكل كبير على الواردات لتعزيز نمو الناتج المحلي غير النفطي. كما أظهرت قوة العلاقة التبادلية للتجارة الدولية بين الاقتصاد السعودي والاقتصاد الياباني من خلال تأثير التغذية العكسية لواردات الدولتين بعضهما البعض، في حين تتضح قوة تأثير الصادرات السعودية للولايات المتحدة على الاستيراد منها، ولكن التغذية العكسية لم تكن ذات معنوية إحصائية.

زخرت الأدبيات بالدراسات المهتمة بالتجارة الدولية والانفتاح التجاري من حيث تحقيقهما للنمو الاقتصادي وتعزيزهما للتنمية الاقتصادية على المدى الطويل. وقد أشارت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، كان منها دراسة الكواز (2008) التي أشارت إلى أن هناك دور رشيد للحكومة في التأسيس لعلاقة سليمة ما بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، وذلك بدعم السلع التصديرية مرتفعة النوعية. هذا بينما أظهرت دراسة شامية (1989) أن الصادرات الأردنية من المواد الرأسمالية تؤثر بشكل سلبي على معدلات النمو، وأن الصادرات من

السلع الاستهلاكية فقط هي التي تساهم وبصورة إيجابية في نمو الناتج المحلي الإجمالي. أما دراسة Agbo, *et al.* (2018)، فقد قيمت تأثير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي في نيجريا، فوجدت تأثيراً طردياً معنوياً للصادرات على النمو، بينما لا تؤثر الواردات على هذا النمو. أوصت الدراسة بضرورة تنويع الصادرات خاصة غير النفطية والتركيز على تقليل الاعتماد على صادرات النفط. وفي تناول دراسة Aljebrin (2018) للعلاقة بين الانفتاح التجاري غير النفطي والتطور المالي على التوسع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1990-2016م. أظهرت الدراسة وجود علاقة إيجابية قوية بين الانفتاح التجاري والنمو، وأوصت بضرورة تعزيز سياسة تحرير التجارة وإصلاح النظام المالي بما يعزز من التوسع الاقتصادي من خلال تسهيل تجارة السلع والخدمات وتوفير المعلومات الخاصة بالمشاريع التجارية وفرص الاستثمار المحتملة.

وإنطلاقاً من فكرة أن الانفتاح التجاري لا يمكن وصفه بالكامل من خلال التدفقات التجارية فقط، أضافت دراسة Huchet-Bourdon, *et al.* (2018) بعدين إضافيين للتكامل التجاري وهما جودة الصادرات وتنوع الصادرات. حللت الدراسة بيانات الفترة 1980-2004 لمجموعة مكونة من 158 دولة، واتضح أن جودة الصادرات ترفع مع التأثير الإيجابي لنسبة الصادرات على النمو الاقتصادي، مشيرة إلى أن الاستثمار في القدرة الإنتاجية لتحقيق جودة الصادرات هو عنصر حاسم لتعزيز النمو. كما خلصت الدراسة إلى أن تنويع الصادرات له تأثيره الإيجابي على النمو وذلك حتى درجة معينة من الاعتماد على الصادرات. وأشارت دراسة Balavac & Pugh (2016) إلى أنه في حالة تركيز الصادرات على عدد محدود من القطاعات -خاصة تلك الأكثر تعرضاً للتقلبات- تكون الدولة المصدرة أكثر عرضة للتقلبات الخارجية. وعندما تكون الأسواق المالية لهذه الدول ضعيفة، تضعف مقدرتها على التحوط ضد التقلبات. هذا وإن كان تنويع التكوين القطاعي للاقتصاد يعزز بدوره من تطور الأسواق المالية ويقلل من عدم التيقن. وباستخدام الدراسة لعينة من 25 دولة مرت بمرحلة انتقالية خلال الفترة 1996-2010م، بينت النتائج أن التنويع قد لا يفيد الدول التي قد تمكنت بالفعل من تنويع اقتصادها بقدر ما يفيد الدول ذات المستوى الأدنى من التنويع.

ومما سبق يتضح، تركيز العديد من الدراسات التي اهتمت بالانفتاح التجاري على جانب التنويع الاقتصادي، خاصة تنويع الصادرات. وحول التنويع الاقتصادي تحديداً،

طبقت دراسة هفدت (2014) منهج تحليل المضمون لدراسة الإنجازات وتوجهات التنويع الاقتصادي الممكنة بالمستقبل في دول مجلس التعاون الخليجي، فخلصت إلى أن جهود التنويع لم تسفر في الماضي إلا عن نتائج طفيفة أما خطط التنمية الحالية فتشير بالإجماع الى أن التنويع يؤدي إلى استقرار مستويات الدخل واستدامتها بالمستقبل. وفي دراسة مقارنة بين الإمارات العربية المتحدة والجزائر، تناول جديدن (2016)، استراتيجية التنويع الاقتصادي وأثر تقلبات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي. توصل الباحث إلى وجود أثر سلبي لتقلبات أسعار النفط على النمو في القطاع الصناعي والزراعي الى الناتج الداخلي الخام، وهو أقل انخفاضاً في دولة الإمارات عن الجزائر، نتيجة الارتفاع النسبي لدرجة التنويع الاقتصادي ونسبة الصادرات غير النفطية الى الناتج الداخلي الخام.

قاست دراسة الخطيب (2014) درجة التنوع الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، انطلاقاً من تطور بنية ستة متغيرات وتركيبها، هي: الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، الإيرادات الحكومية، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت. وبينت الدراسة مدى تأثير التنويع الاقتصادي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وقد أكدت دراسة Bokhari (2017) على أن التقدم البطيء نحو تنويع مصادر الدخل يعد من أكبر التحديات التي تواجه المملكة في جهودها نحو تنويع قاعدتها الاقتصادية بعيدا عن النفط. أوصت الدراسة بضرورة تصميم المزيد من الاتفاقيات التجارية لتحفيز القطاع الخاص على التوسع في عمليات التصدير في جميع أنحاء العالم، ومن ثم زيادة إيرادات الصادرات. هذا في حين ركزت دراسة ابن لغيصم (2011) على مسيرة تقلبات التجارة الخارجية في المملكة نتيجة الظروف الاقتصادية العالمية، وقامت بربط مؤشرات التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية معاً. أوصت الدراسة بضرورة زيادة كل من الصادرات والواردات وخاصة الواردات من السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة، وضرورة تشجيع الاستثمار المحلي وخاصة في المشتقات النفطية.

وقد أظهرت الدراسات، ومنها دراسة Gnangnon (2020) أهمية الانفتاح على التجارة الدولية، كأداة لتنويع التدفقات الرأسمالية الخارجية للدول النامية. بحثت الدراسة في دور الانفتاح التجاري في دفع التدفقات المالية الخارجية من أجل التنمية، وتحديداً تدفقات المساعدة الإنمائية، وتدفقات تحويلات المهاجرين، وتدفقات الاستثماري

الأجنبي المباشر. أكدت النتائج على التأثير الإيجابي والمهم للانفتاح التجاري على تنويع التدفقات المالية الخارجية من أجل التنمية.

نظرياً، يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً محورياً في رفع معدلات النمو الاقتصادي، لما له من تأثير على زيادة الإنتاج ورفع معدلات التشغيل ونقل التكنولوجيا (الشافعي، 2005). وقد ساهمت الديناميكيات العالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة في توسع عولمة السلع والخدمات والأسواق المالية، بحيث فاقت بذلك ديناميكية التجارة العالمية في التأثير على التنمية الاقتصادية (Kozak & Shengelia, 2014). ورغم ذلك، كانت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي والنمو محلاً للجدل في الدراسات التطبيقية، وفي ذلك أشارت دراسة Jana, *et al.*(2019) بأنه من الصعب تعميم هذه العلاقة لكونها تخضع بشدة للتغير وفقاً لاختلافات البيئة المؤسسية والسياسية والتنظيمية. وقد أثبتت هذه الدراسة وجود علاقة طردية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الهند، سواء في الأجل القصير أو الطويل. أما دراسة الزهراني (2004)، والتي قيمت أداء الاستثمارات الأجنبية المباشرة من حيث دورها في النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية خلال الفترة 1970-2000م، فتوصلت إلى وجود علاقة طويلة المدى بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، أما في الاجل القصير فيسهم هذا الاستثمار في النمو ولكن بشكل ضعيف. أوصت الدراسة بضرورة تخطي المعوقات التي تعرقل من تدفق الاستثمارات، والإسراع للانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

وكذلك، حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، أضافت دراسة Belloumi & Alshehry (2018) تأثير استثمار رأس المال المحلي على النمو. هذا وإن أظهرت النتائج -على خلاف الدراسة السابقة- وجود علاقة سببية سلبية طويلة الأجل وثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبين نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. وكذلك بالنسبة للاستثمار في رأس المال المحلي. خلصت الدراسة إلى حتمية اتخاذ سياسات فعالة لتعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، مع إيلاء الأهمية لطبيعة الاستثمارات وتوجيهها نحو المشاريع الأكثر إنتاجية والتي تعزز من النمو الاقتصادي. هذا فضلاً عن أهمية تنويع الأنشطة الاقتصادية بحيث تكون أكثر استقلالية عن الريع النفطي.

إضافة إلى الانفتاح التجاري والاستثمار الخارجي، تتأثر العلاقات الاقتصادية الدولية بأسعار الصرف وتقلباتها. تؤثر تقلبات أسعار الصرف على حوافز التجارة، وتعد مقياساً للقدرة التنافسية الحقيقية، خاصة وأنها ترتبط بالأسعار والتكاليف والإنتاجية النسبية لدولة معينة مقابل بقية دول العالم. وقد أشارت دراسة Umaru, *et al.* (2018) -وفق ما يتضح من استعراضها للأدبيات-إلى غموض تأثير تقلب سعر الصرف على التجارة الدولية وكذلك على النمو الاقتصادي. اختبرت الدراسة الآثار المترتبة على تقلب سعر الصرف على النمو الاقتصادي للدول الناطقة باللغة الإنجليزية في غرب أفريقيا، فاتضح أن سعر الصرف الحقيقي له تأثيره السلبي والمعنوي على الناتج المحلي الإجمالي. كما أشارت الدراسة إلى أن سعر الصرف الذي يمكن التنبؤ به والمستقر نسبياً يعد ضرورياً لتعزيز النمو الاقتصادي. هذا وقد اختبرت دراسة Korkmaz (2013) علاقة أسعار الصرف بالنمو الاقتصادي في تسع دول أوروبية (فرنسا، ألمانيا، المجر، اليونان، إيطاليا، أسبانيا، تركيا، بولندا، وإنجلترا). واتضح من نتائج الدراسة أن هناك علاقة توازن طويلة الأجل بين سعر الصرف الأجنبي والنمو الاقتصادي في الدول التسع، وأن هذه العلاقة السببية هي أحادية الاتجاه من سعر الصرف إلى النمو.

بحثت دراسة Barguellil, *et al.*(2018) في تأثير تقلبات أسعار الصرف على ديناميكيات النمو الاقتصادي في 45 دولة أوروبية خلال الفترة 1985-2015م. أظهرت النتائج أن تقلبات أسعار الصرف الأسمية والحقيقية آثار سلبية وذات دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي. كما أشارت الدراسة إلى أن آثار التقلبات تكون سلبية وقوية في البلدان ذات أنظمة أسعار الصرف المرنة، في حين أنها ليست كذلك في البلدان ذات الأنظمة الثابتة، مما يظهر أهمية اتباع الدول لسياسة تثبيت أسعار الصرف.

هذا وترتبط العلاقات الدولية بحركة العمالة وعوئدها، حيث يشكل التنقل الدولي للعمالة عاملاً للتقارب على مستوى الدول. تعتمد الدول وخاصة النامية منها على عمالتها الموجودة في الخارج كمصدر مهم ومستقر للدخل، يساهم في زيادة المدخرات الوطنية وتقليل القيود المرتبطة بالنقد الأجنبي وميزان المدفوعات (Sutradhar, 2020). وفي مقابل ذلك، تستفيد الدول المستقبلة للعمالة الوافدة في الإنتاج ولكنها تتضرر من حوالات هذه العمالة لموطنهم. وقد بحثت دراسة Sutradhar (2020) في تأثير تحويلات العمالة على النمو الاقتصادي لأربعة دول في جنوب آسيا، وهي بنغلاديش، الهند،

باكستان، وسيريلانكا. أظهرت النتائج تأثير سلبي للتحويلات على النمو الاقتصادي في الدول المعنية باستثناء الهند التي تؤثر تحويلات عمالتها في الخارج إيجابياً على النمو. وترجع الدراسة التأثير السلبي للتحويلات إلى العديد من العوامل، منها أن هذه التحويلات قد تساهم في تخفيف الفقر ولكنها لا تزيد من النمو، حيث تخصص لأغراض استهلاكية لا إنتاجية، فضلاً عن الآثار السلبية المترتبة على هجرة العقول وافتقار الاقتصاد لعمالته الماهرة.

ولاعتماد المملكة العربية السعودية الكثيف على العمالة الوافدة -واعتبارها ثالث دولة في العالم من حيث حجم تحويلات العاملين بعد الولايات المتحدة الأمريكية والإمارات العربية المتحدة- اهتم الباحثون بدراسة تأثير هذه التحويلات على النمو الاقتصادي للدولة، فكان منهم AlKhathlan (2013) الذي أشار إلى أن تحويلات العمالة للخارج لها تأثير سلبي قصير الأجل على النمو الاقتصادي في المملكة، أما على الأجل الطويل فلم تكن ذات معنوية إحصائية. خلصت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي في المملكة مدفوع بالسياسات المالية التوسعية للدولة، والتي تعزز من النمو وتزيد من تدفقات التحويلات العمالية للخارج. أما دراسة Rahmouni & Debbiche (2017)، فتؤكد على أن تدفق التحويلات الخارجة في المملكة يقلل من الميل الحدي للاستهلاك، لتفضيل العمالة الأجنبية لادخار دخلهم وتحويله لمواطنهم، وبالتالي يقلل مضاعف الإنفاق الحكومي من كفاءة هذا الإنفاق في تعزيز النشاط الاقتصادي، فينخفض النمو. ورغم ذلك لم تتمكن الدراسة من إثبات المعنوية الإحصائية لتحويلات العمالة في التأثير على النمو الاقتصادي.

النموذج القياسي لتحليل تأثير متغيرات العلاقات الاقتصادية على النمو والتنويع الاقتصادي:

استناداً على الأدبيات النظرية والتطبيقية السابقة، تم تحديد العلاقات محل الدراسة لتحليل تأثير المتغيرات بالعلاقات الاقتصادية الدولية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، حيث تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي ليعبر عن النمو الاقتصادي، من خلال نموذجين للنمو أولهما للناتج المحلي الإجمالي النفطي، وثانيهما للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. وقد تمثلت المتغيرات المستقلة المؤثرة على الناتج المحلي الإجمالي -كما سبق ذكره- في خمسة متغيرات وهي: إجمالي الصادرات، إجمالي

الواردات، صافي الاستثمار الأجنبي المباشر، سعر الصرف الحقيقي، والتحويلات الشخصية للعاملين. اعتمد التحليل على بيانات السلاسل الزمنية للفترة 1980-2019م للمتغيرات السابقة، والتي يتضح اتجاهها العام عبر الزمن في الشكل اللاحق رقم (1).

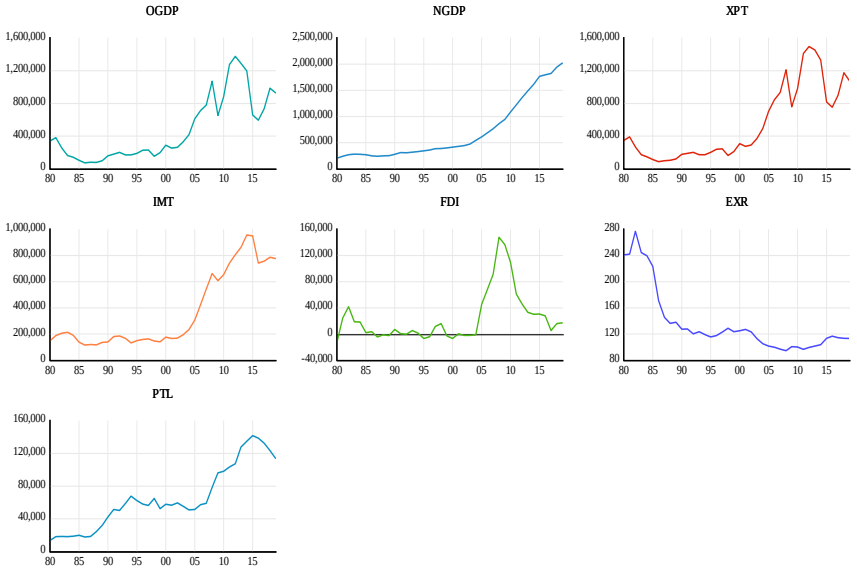

شكل رقم (1) الاتجاه العام لمتغيرات الدراسة

اعتمد تقدير النموذج القياسي بداية على الانحدار الخطي المتعدد بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS، وذلك باستخدام برنامج Eviews11. أظهرت النتائج المعنوية الإحصائية لكل من الصادرات والواردات وأسعار الصرف في النموذج الأول، بينما أظهر النموذج الثاني العكس، فاتضحت معنوية كل من الواردات والاستثمار الأجنبي وتحويلات العاملين. اتضح من النتائج ارتفاع القيمة التفسيرية للنموذج المقدر، حيث بلغ معامل جودة التوفيق (معامل التحديد R^2) 99.7% و94.9% للنموذجين النفطي وغير النفطي على التوالي، كما دلت إحصائية F على المعنوية العالية للمتغيرات المستقلة مجتمعة في تفسير تغيرات المتغير التابع في النموذجين. وبإجراء الاختبارات اللازمة للتأكد من خلو النموذجين من مشاكل القياس، تبين من اختبار "بروسش-جودفري" Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test وجود مشكلة ارتباط تسلسلي بين قيم الخطأ العشوائي، كما تبين من اختبار "بروسش-باجن-جودفري" Heteroskedasticity

Breusch-Pagan-Godfrey's Test وجود مشكلة اختلاف تباين البواقي، وذلك في كلا النموذجين. هذا في حين اتضح أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي في النموذج الأول ولكنها لا تتبعه في النموذج الثاني. وفي سبيل تحسين النتائج تم تحويل الدوال الخطية إلى الصورة شبه اللوغاريتمية، والمتمثلة في الدالتين التاليتين:

$$LOGDP_t = \beta_0 + \beta_1 XPT_t + \beta_2 IMT_t + \beta_3 FDI_t + \beta_4 EXR_t + \beta_5 PTL_t + U_t .. (3)$$

$$LNGDP_t = \beta_0 + \beta_1 XPT_t + \beta_2 IMT_t + \beta_3 FDI_t + \beta_4 EXR_t + \beta_5 PTL_t + U_t .. (4)$$

بتقدير النموذج شبه اللوغاريتيمي، أصبحت كافة المتغيرات ذات معنوية إحصائية بالنسبة للناتج النفطي، في حين أكدت النتائج بالنسبة للناتج غير النفطي على المعنوية الإحصائية للواردات وتحويلات العاملين فقط. أعطى النموذج نتائج أفضل، ولكن لم يتم حل مشكلتي الارتباط التسلسلي واختلاف التباين. وعلى ذلك، وفي محاولة لحل مشاكل القياس وتجنب الانحدار الزائف الذي قد ينتج عن عدم استقرار وسكون السلاسل الزمنية، تم إجراء اختبار جذر الوحدة لـ"ديكي–فولر" Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test للتأكد من استقرار السلاسل الزمنية. أظهر الاختبار أن السلاسل الزمنية لكافة المتغيرات غير مستقرة عند المستوى I(0)، ولكن بأخذ الفروق الأولى I(1) أصبحت جميعها مستقرة. وبناء على ذلك تم تقدير النموذج باستخدام منهجية ARDL للتكامل المشترك كبديل أمثل لتقدير علاقات بيانات السلاسل الزمنية محل الدراسة.

وبناء على نموذج الانحدار الذاتي VAR، تم تحديد طول فترة الإبطاء VAR Lag order بأربع فترات. وتم تقدير نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL والذي تمت صياغته على النحو التالي:

$$\Delta(LOGDP)_t = \beta_0 + \beta_1(LOGDP)_{t-1} + \beta_2 (XPT)_{t-1} + \beta_3(IMT)_{t-1} + \beta_4(FDI)_{t-1} + \beta_5(EXR)_{t-1} + \beta_6(PTL)_{t-1} + + \sum\beta_7 \Delta(LOGDP)_{t-i} + \sum\beta_8 \Delta(XPT)_{t-i} + \sum\beta_9 \Delta(IMT)_{t-i} + \sum\beta_{10} \Delta(FDI)_{t-i} + \sum\beta_{11} \Delta(EXR)_{t-i} + \sum \beta_{12} \Delta(PTL)_{t-i} + \varepsilon_i \ldots (5)$$

$$\Delta(LNGDP)_t = \beta_0 + \beta_1(LNGDP)_{t-1} + \beta_2 (XPT)_{t-1} + \beta_3(IMT)_{t-1} + \beta_4(FDI)_{t-1} + \beta_5(EXR)_{t-1} + \beta_6(PTL)_{t-1} + + \sum\beta_7 \Delta(LNGDP)_{t-i} + \sum\beta_8 \Delta(XPT)_{t-i} + \sum\beta_9 \Delta(IMT)_{t-i} + \sum\beta_{10} \Delta(FDI)_{t-i} + \sum\beta_{11} \Delta(EXR)_{t-i} + \sum \beta_{12} \Delta(PTL)_{t-i} + \varepsilon_i \ldots (6)$$

أظهر اختبار القيود F-Bound Test الدلالة الإحصائية طويلة الأجل في النموذجين، وإن اتضح وجود علاقات معنوية بين كافة المتغيرات ما عدا *IMT* في التأثير على النمو الاقتصادي للناتج النفطي، حيث يؤثر *XPT* طردياً في حين يؤثر كل من *FDI*،

EXR، و*PTL* عكسياً على نمو الناتج المحلي النفطي على الأجل الطويل. أما النموذج غير النفطي فأشار -رغم توافق إشارة المعاملات مع النموذج النفطي- إلى عدم وجود أي علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (الناتج غير النفطي) على الأجل الطويل.

وبذلك، تم تقييم أثر المتغيرات محل الدراسة في النموذجين النفطي وغير النفطي باستخدام منهجية تصحيح الخطأ Error Correction، فأظهرت أن معامل تصحيح الخطأ ECT_{t-1} *يساوي* 0.5564 في النموذج النفطي، مما يعني أن انحرافات النمو التي تحدث في الأجل القصير يتم تصحيحها بسرعة 55.6% للوصول إلى التوازن في الأجل الطويل. وفيما يتعلق بالنموذج غير النفطي سجل معامل ECT_{t-1} قيمة 0.02117، الأمر الذي يدل على أن انحرافات النمو في الأجل القصير إيتم تصحيحها بسرعة 2.1% لتحقيق التوازن في الأجل الطويل. وقد أظهر اختبار "والد" Wald Test معنوية كافة المتغيرات في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي النفطي في الأجل القصير، وكذلك معنوية كافة المتغيرات باستثناء FDI في التأثير على الناتج المحلي غير النفطي.

وأخيراً وللتأكد من جودة النموذجين، تم إجراء اختبار اللازمة للتحقق من خلو النموذج من مشاكل القياس، كما تم التحقق من الاستقرار الهيكلي لمعاملات نموذجي ARDL المقدرين، باستخدام إحصائية CUSUM وCUSUM of Squares التي أظهرت -كما في الشكلين (2) و(3) وقوع منحنى المجموع التراكمي للبواقي المرتدة داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% في النموذجين، الأمر الذي يؤكد على استقرار مقدرات النموذجين هيكلياً.

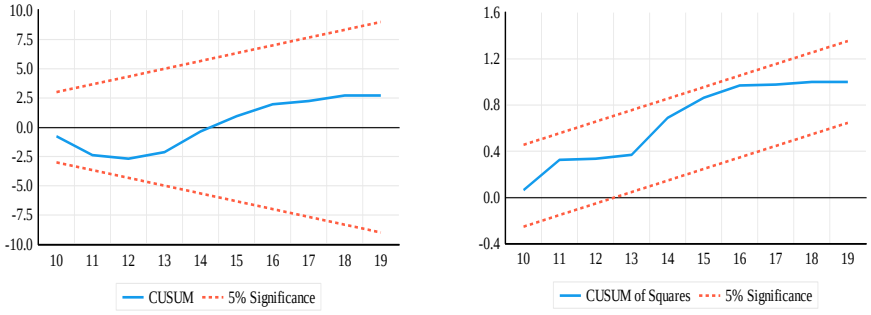

شكل (2) اختبار استقرارية نموذج النمو النفطي

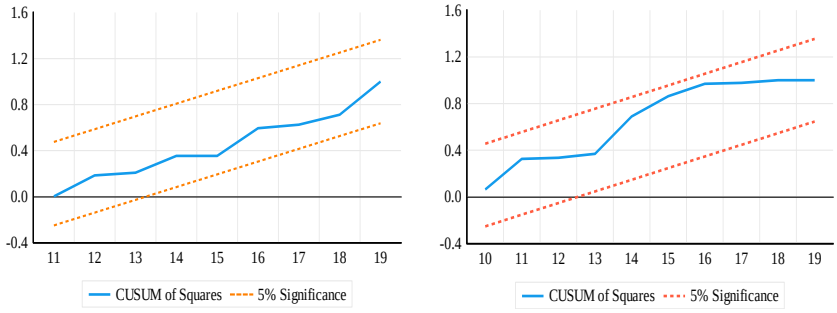

شكل (3) اختبار استقرارية نموذج النمو غير النفطي

الخلاصة والتوصيات:

من واقع ما تم استعراضه من الأدبيات، ونتائج الدراسة، يتبين أن القطاع النفطي لا زال هو المهيمن الأكبر على الاقتصاد السعودي، مع ارتباط النمو الاقتصادي للناتج النفطي بتوسع العلاقات الدولية من خلال الصادرات. هذا وإن كان تأثير الواردات سلبياً على الناتج المحلي الإجمالي (النفطي وغير النفطي) -بما يتوافق والنظرية الاقتصادية- حيث تعتمد المملكة العربية السعودية على الواردات بشكل كبير، سواء في الحصول على مستلزمات الإنتاج أو الاستهلاك المباشر. الأمر الذي تتضح معه أهمية تعزيز التصدير وتنويع القاعدة التصديرية، والذي بدوره يستلزم المزيد من جهود التنويع للقاعدة الإنتاجية. ومن جانب آخر، يمكن أن يكون للواردات تأثيراً إيجابياً إذا ما تم توجيه الاستيراد لخدمة نقل المعرفة والتكنولوجيا الحديثة التي يمكن من خلالها دعم القطاع الإنتاجي غير النفطي بصورة أكثر كفاءة.

كما ويتضح تأثير الاستثمار سلباً على الناتج النفطي في الأجلين الطويل والقصير، بينما لا يرتبط بالناتج غير النفطي إلى على الأجل القصير، وتتوافق النتيجة مع دراسة الزهراني (2004) بالنسبة للنمو النفطي، ومع Belloumi & Alshehry (2018) في طبيعة العلاقة العكسية ولكنها تختلف في كونها تنطبق على النمو غير النفطي، بينما تنطبق هذه العلاقة في دراستنا هذه على النمو النفطي. وبذلك تبرز ضرورة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بالشكل الذي ينعكس إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي وليس سلباً، وبحيث

يكون له تأثيره المعنوي والمهم على القطاع غير النفطي. فيعزز من جهود النمو الاقتصادي من جانب وجهود التنويع الاقتصادي من الجانب الآخر.

أظهرت الأدبيات ضبابية تأثير سعر الصرف على التجارة الدولية والنمو الاقتصادي، واتضح من هذه الدراسة أن سعر الصرف يؤثر عكسياً على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وإن كان له تأثيره الإيجابي على هذا النمو في الأجل القصير خاصة وأن تأثير سعر الصرف يؤثر على الميزان التجاري ومن ثم على النمو عكسياً في البداية، وقبل أن يبدأ الميزان التجاري في استعادة وضعه بعد فترة من الزمن (3 و4 سنوات وفقاً للنموذج النمو النفطي وغير النفطي على التوالي). إن ربط الريال السعودي بالدولار الأمريكي-وفقاً لنظام سعر الصرف الثابت- كركيزة أساسية لاستراتيجية المملكة للحد من تقلبات النمو الاقتصادي، يعني تجنب التأثير السلبي للتقلبات الاقتصادية الناجمة عن تغيرات أسعار الصرف خاصة بالنسبة للاقتصاد النفطي.

أما عن تحويلات العمالة الأجنبية، فلها تأثيرها الإيجابي على النمو والتنمية الاقتصادية والعلاقات الدولية في الدول المصدرة للعمالة (Gnangnon, 2020)، أما الدول المستوردة للعمالة فتمثل التحويلات تدفقات خارجة للدخل القومي تؤثر سلباً على الناتج. وقد اتضح التأثير السلبي على لهذه التحويلات على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، وإن كانت غير معنوية في تأثيرها طويل الأجل على الناتج غير النفطي، إلا أنها ذات معنوية سالبة في الأجل القصير. يتوافق ذلك مع دراسة AlKhathlan (2013) التي أكدت على التأثير السلبي قصير الأجل على النمو الاقتصادي في المملكة، وعدم معنويته على الأجل الطويل فلم تكن ذات معنوية إحصائية. ويختلف ذلك مع دراسة Rahmouni & Debbiche (2017)، التي لم تتمكن الدراسة من إثبات المعنوية الإحصائية لتحويلات العمالة في التأثير على النمو الاقتصادي. يعود الاختلاف في النتائج لاختلاف المتغير التابع الممثل للنمو، فبينما اتضح وجود علاقة طويلة الأجل بين تحويلات العاملين ونمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي (بالأسعار الجارية) في دراستنا هذه، اعتمدت دراستي AlKhathlan وRahmouni & Debbiche على إجمالي الناتج المحلي الحقيقي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي.

ومن خلال ما تقدم، تخرج الباحثتان ببعض التوصيات التي قد تعزز من تحقيق العلاقات الدولية لعوائد ملموسة على الاقتصاد السعودي، والمتمثلة في التالي:

- تعزيز القيم المضافة للاقتصاد الوطني، وذلك من خلال استغلال الإيرادات النفطية في الاستثمار بقطاع الصناعات التحويلية، الزراعة، السياحة، والقطاعات

الواعدة الأخرى، مع ضرورة التركيز على نقل التكنولوجيا والنهوض بالاقتصاد المعرفي والرقمي.

- تحسين مكانة القطاع الخاص وتطوير أداءه والعمل على استمرار توفير التمويل اللازم له من خلال تحسين وضعية مناخ الأعمال وتوفير مزيد من الحوافز الاستثمارية. هذا إضافة إلى توفير الحوافز للقطاع الخاص، من خلال زيادة القيام اتفاقيات التبادل التجاري لزيادة الانفتاح التجاري المعزز للنمو وتنويع القاعدة الاقتصادية والتصديرية.
- تشجيع وتعزيز القدرة التنافسية للمجالات الواعدة التي يمكن أن تساهم في إحلال الواردات وتنويع الصادرات.
- تسهيل الحصول على الواردات من المعدات والآلات المستخدمة في العمليات الإنتاجية اللازمة في القطاع الصناعي وإعفائها جمركياً من الضرائب، مقابل تقنين استيراد السلع المنافسة للمنتج المحلي.
- استمرار الجهود الرامية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، كأحد الحلول المثلى لتنويع الاقتصاد وتحقيق نمو الناتج غير النفطي، والاستفادة من الجاذبية الاستثمارية للمملكة من حيث المقومات وتنوع الفرص. يتطلب الأمر التغلب على تحديات الاستثمار الأجنبي، وذلك بتسهيل الإجراءات وتقديم أفضل الخدمات اللوجستية وتوفير الشفافية وكفاية المعلومات والبيانات.
- تسخير الدراسات المتعمقة لتحليل تأثير نظام سعر الصرف الثابت، والذي وإن كان ذو أهمية كبرى في استقرار السياسة المالية للدولة، إلا أن تأثير سعر الصرف الحقيقي السلبي على النمو الاقتصادي (نتيجة الانخفاض النسبي لسعر الصرف الحقيقي منذ بداية الألفية الجديدة) يتطلب مزيد من الدراسات في السياسة الحالية والنظم البديلة لصرف العملة، وتأثير كل منها على المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- الاستفادة من الحجم الكبير للعمالة الأجنبية في تعبئة تدفقات رؤوس الأموال الخارجة، بالصورة التي تستقطب هذه الأموال محلياً بدلاً من تحويلها للخارج فتنشط الاستهلاك وتدعم الاستثمار. ويتطلب ذلك إعادة النظر في الرسوم المفروضة على العمالة الوافدة ومرافقيهم من جهة، ووضع القوانين المحفزة للتملك العقاري والاستثمار داخل البلاد.

المراجع

- ابن لغيصم، سعود (2011). *أثر التجارة الخارجية في نمو وتطور الاقتصاد في المملكة العربية السعودية خلال الفترة* 1990-2009. جامعة مؤتة. الأردن.
- جديدن، لحسين (2016). استراتيجية التنويع الاقتصادي وأثر تقلبات أسعار النفط على الأداء الاقتصادي. *مجلة البشائر الاقتصادية*، 2(7)، 247-234.
- حاتم، سامي عفيفي (1989). *دراسات في الاقتصاد الدولي*. الدار المصرية اللبنانية. القاهرة.
- حمو، طارق (2018). دراسات في العلاقات الاقتصادية الدولية. مركز كرداش للدراسات. روجع من: http://nlka.net/pdf/12569371851536754813.pdf
- الخطيب، ممدوح (2014). *التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي*. المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون. الرياض.
- الدخيل، خالد بن إبراهيم (2001). العلاقات التجارية التبادلية بين المملكة العربية السعودية وأهم شركائها التجاريين. *مجلة العلوم الاجتماعية*، 29 (1)، 37-70.
- الزهراني، بندر (2004). *الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية*. رسالة ماجستير. جامعة الملك سعود. الرياض.
- الشافعي، محمد إبراهيم محمود (2005). *دور العلاقات الاقتصادية الدولية في منظومة الاقتصاد القومي*. مركز تطوير تدريس العلوم. جامعة عين شمس. القاهرة.
- شامية، عبدالله (1989). تجارة الأردن الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي. *الجامعة الأردنية*، 16(1)، 84-62.
- الشرق الأوسط (2019). وزير سعودي: "رؤية المملكة 2030" تواكب أهداف مجموعة العشرين. *الشرق الأوسط*، 14759، 26 إبريل. روجع من: https://aawsat.com/home/article/1695706/
- كرم، فوزية خدا (2011). التكتلات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية. *مجلة العلوم السياسية*، 43، 171-188.
- الكواز، أحمد (2008). *التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي*. المعهد العربي للتخطيط. الكويت.

- مؤسسة النقد العربي السعودي (2019). الإحصاءات السنوية. روجع من: http://www.sama.gov.sa/ar-sa/Pages/default.aspx
- مؤسسة النقد العربي السعودي (2020). التقرير السنوي السادس والخمسون. روجع من: http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/AnnualReport.aspx
- هدسون، جون وهرنر، مارك (1987). *العلاقات الاقتصادية الدولية*. ترجمة: طه عبد الله منصور ومحمد عبد الصبور محمد علي. دار المريخ للنشر. الرياض.
- هفدت، مارتن (2014). *التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية*. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. أبو ظبي.
- Agbo, Elias Igwebuike; Ebere, Agu Ruphina; and Eze, Loveth Oluchukwu (2018). Impact of international trade on the economic growth of Nigeria. *European Journal of Business and Management*, 10 (18): 22-30.
- Aljebrin, Mohammed (2018). Non-oil trade openness and financial development impact on economic growth in Saudi Arabia. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 8 (5): 251-260.
- Alkhathlan, Khalid A. (2013). The nexus between remittance outflows and growth: A study of Saudi Arabia. *Economic Modelling*, 33: 695-700.
- Balavac, Merima & Pugh, Geoffrey Thomas (2016). The link between trade openness, export diversification, institutions and output volatility in transition countries. *Economic Systems*, 40: 273-287.
- Barguellil, Achouak; Ben-Salha, Ousama; and Zmami, Mourad (2018). Exchange rate volatility and economic growth. *Journal of Economic Integration*, 33 (2): 1302-1336.
- Belloumi, Mounir and Alshehry, Atef (2018). The impact of domestic and foreign direct investments on economic growth in Saudi Arabia. *Economies*, 6 (18): 1-17.
- Bokhari, Abla A. H. (2017). Economic diversification in Saudi Arabia: Looking beyond oil. *International Journal of Science Commerce and Humanities*, 5 (2): 1-12.
- Chow, Peter C. Y. (2016). Taiwan in International Economic Relations. *Orbis*, 60 (4): 531-549.

- Gnangnon, Sèna Kimm (2020). Trade openness and diversification of external financial flows for development: An empirical analysis. *South Asian Journal of Macroeconomics and Public Finance*, 9 (1): 22-57.
- Huchet-Bourdon, Marilyne; Le Mouël, Chantal; Vijil, Mariana (2018). The relationship between trade openness and economic growth: Some new insights on the openness measurement issue. *World Economy*, 41 (1): 59-76.
- Jana, Shib Sankar; Sahu, Tarak Nath; and Pandey, Krishna Dayal (2019). Foreign direct investment and economic growth in India: A sector-specific analysis. *Asia-Pacific Journal of Management Research and Innovation*, 15 (1-2): 53-67.
- Jošić, Hrvoje and Bašić, Maja (2019). When Linder meets gravity model: the case of USA, Germany and Japan. *FEB Zagreb 10th International Odyssey Conference on Economics and Business.* Opatija. https://www.bib.irb.hr/1006848
- Korkmaz, Suna (2013). The effect of exchange rate on economic growth. *2nd International M-Sphere Conference*. Dubrovnik, Croatia, 10-12 October.
- Kozak, Yuriy and Shengelia, Temur (eds.) (2014). *An introduction to international Economic Relations*. Tbilisi: Publishing House "Universal".
- OECD (2007). Glossary of Statistical Terms. Retrieved from: https://stats.oecd.org/glossary/download.asp
- Rahmouni, O. and Debbiche, I. (2017). The effects of remittances outflows on economic growth in Saudi Arabia: Empirical evidence. *Journal of Economics and International Finance*, 9 (5), 36-43.
- Sutradhar, Soma Rani (2020). The impact of remittances on economic growth in Bangladesh, India, Pakistan and Sri Lanka. *International Journal of Economic Policy Studies*, 14: 275-295.
- Umaru, H.; Aguda, N.A.; and Davies, N.O. (2018). The effects of exchange rate volatility on economic growth of West African English-speaking countries. *International Journal of Academic Research in Accounting*, 8(4): 131-143.
- World Bank (2020). The World Bank Data: Saudi Arabia. Retrieved from: https://data.worldbank.org/country/SA

دور المصارف التجارية في تنشيط الأسواق المالية الناشئة

د.مديحة بخوش
جامعة العربي التبسي –تبسة–
الجزائر

الملخص:

كان من نتائج العولمة تنامي الرأسمالية المالية التي أدت إلى تطور في الأسواق المالية في العالم المتقدم، في حين ما تزال الأسواق المالية ناشئة في الدول النامية. وبحثا في الآليات التي يمكن أن تطورها تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء حول دور المصارف التجارية في تنشيط الأسواق المالية الناشئة من خلال ثلاث محاور؛ يعرف الأول بالمصارف التجارية ومختلف وظائفها التقليدية والمعاصرة في حين يتناول الثاني الأسواق المالية الناشئة بالتعريف بها وبخصائصها ومختلف مؤشراتها. ويتطرق المحور الثالث للطرق التي يمكن بها للمصارف التجارية أن تنشط الأسواق المالية الناشئة وتدعم نموها. وتختتم الدراسة بخاتمة تضم أهم النتائج والتوصيات المتعلقة بالموضوع.

Abstract

From globalization results the growing of financial capitalism that led to the development in the financial markets in the developed world, while the financial markets are still emerging in developing countries. Researching in mechanisms that might developed the markets, this study is to shed light on the role of commercial banks in the revitalization of emerging financial markets through three axes; the first one known commercial banks and various traditional and contemporary functions while the second deals with emerging financial markets by the definition and there characteristics and there various indicators. The third axis deals the ways by which commercial banks that are active emerging financial markets and support its growth. The study ends with conclusion includes the most important results and recommendations related to the subject.

مقدمة:

تحتل المصارف التجارية منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظمات الاقتصادية، وتزداد أهميتها من يوم إلى آخر مع التحولات العميقة في المحيط المالي المحلي والدولي حتى أصبح تقدم الاقتصاديات يرتبط بتطور جهازها المصرفي. وقد ترتب على مثل هذه التغيرات، أن أصبح من الضروري أن يضطلع المصرف بأدوار فعالة في تنشيط كافة الأسواق الموجودة في أي اقتصاد خاصة في الدول النامية والسائرة في طريق النمو. وبسيطرة الرأسمالية المالية في هذا العقد أصبحت الأسواق المالية مؤشرا آخر لتطور الدول فحاولت الدول النامية تطوير أسواقها المالية الناشئة لتواكب غيرها في الدول المتقدمة وتحولت إلى وجهة استثمارية وفرص مربحة لكثير من المتعاملين والشركات الأجنبية وبربط القطاع المصرفي بالأسواق المالية الناشئة تبرز فرصة بحثية تطرح الإشكالية الآتية: ما دور القطاع المصرفي في تنشيط الأسواق المالية الناشئة؟

ومن ذلك تطرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- **ما المقصود بالمصارف التجارية؟ وما هي أهم وظائفها؟**
- **ما مفهوم الأسواق المالية الناشئة؟ وما هي خصائصها؟**
- **ما مؤشرات الأسواق المالية الناشئة؟**
- **ما هو دور النظام المصرفي في تنشيط الأسواق المالية الناشئة على وجه التحديد؟**

وانطلاقا من إشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية تتجسد أهدافها في مايلي:

- **التعريف بكل من المصارف التجارية، وخصائصها.**
- **التطرق لمختلف وظائف المصارف التجارية سواء التقليدية أو الحدثة.**
- **التعرض لمفهوم الأسواق المالية الناشئة ومختلف خصائصها ومميزاتها.**
- **تناول مختلف المؤشرات التي تميز الأسواق المالية الناشئة.**
- **دراسة السبل التي يمكن أن تساهم من خلالها المصارف التجارية في تنشيط الأسواق المالية الناشئة.**

وتكتسب الدراسة أهميتها من كونها تحاول التعريف بالأدوار الحيوية التي يمكن أن يساهم بها القطاع المصرفي باعتباره كيانا موجودا في كل دولة في تطوير سوقها المالي خاصة في البلدان النامية وبالتالي تفعيل الأسواق المالية الناشئة بها؛ فلا يمكن إنكار ما

للقطاع المصرفي والمصارف التجارية على وجه التحديد في قيادة حركة التنمية في كل دولة وفي أسواقها خاصة بعد استفحال العولمة المالية وما حملته من فرص وتحديات خاصة للبلدان النامية.

وبغية تحقيق ما سطر من أهداف فسيتم تقسيم هذه الدراسة إلى مايلي:

أولا: أساسيات حول المصارف التجارية

من المعروف أن النقود هي أداة التعامل في المجتمعات المتحضرة ، وهي محل للعرض والطلب، وتعتبر البنوك في المجتمعات والدول الحديثة وسيط لا يمكن الاستغناء عنه في مقابلة هذا العرض والطلب. و سوف يتم التعريف بها من خلال الآتي:

1: مفهوم المصارف التجارية

جاء في المعجم الوسيط بأن كلمة مصرف في اللغة العربية على وزن (مَفْعل) أي مكان الصرف لذلك سمي البنك مصرفا، وقد وردت في القرآن الكريم (ولم يجدوا عنها مصرفا) أي المكان الذي ينصرفون إليه ويحتمون به، أما في الغرب وردت كلمة (بنك) مشتقة من الكلمة الايطالية (Banca) ومعناها (المائدة) حيث كان اليهود يعملون بالصرافة في منطقة (لمبارديا) الايطالية، وكانوا يضعون الأموال على هذه الموائد ذات الواجهات الزجاجية، وفي حالة إخلال أحدهم بالتزامه تجاه الآخرين يتم تحطيم زجاج مائدته أمام الجميع تحقيرا له[1].

وقد وردت عدة تعريفات للمصرف منها الكلاسيكية، ومنها الحديثة؛ فمن وجهة النظر الكلاسيكية يمكن القول أن المصرف هو: " مؤسسة تعمل كوسيط بين مجموعتين رئيستين من العملاء، المجموعة الأولى بها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته، والمجموعة الثانية هي مجموعة العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض من أهمها الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما"، كما قد ينظر للمصرف على اعتبار أنه: " تلك المنظمة التي تتبادل المنافع المالية مع مجموعات من العملاء بما لا يتعارض مع مصلحة المجتمع ويتماشى مع التغير المستمر في البيئة المصرفية". أما من الزاوية الحديثة فيمكن النظر للبنك على أنه:" مجموعة من الوسطاء الماليين الذين يقومون بقبول ودائع تدفع عند الطلب، أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد الوطني، وتباشر عمليات تنمية

الإدخار والاستثمار المالي في الداخل والخارج بما في ذلك المساهمة في انشاء المشروعات، وما يتطلب من عمليات مصرفية وتجارية ومالية وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي"[2].

وعرف البنك على أنه نظام إداري مصمم للعمل من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف، يقبل في سبيل ذلك مدلات تتمثل في الموارد المتاحة للبنك، وهي الموارد البشرية (العاملين) والمعلوماتية (نظم المعلومات البنكية المختلفة المستعملة في دعم عمليات اتخاذ القرار)، المادية (الآلات، المعدات،الأثاث، المباني، الأراضي، وسائل النقل) والمالية، ويقوم البنك باستخدامها في أنشطة مختلفة وهو ما يعرف بالعملية التحويلية بغرض تقديم مخرجات تتمثل في الخدمات البنكية المتنوعة المقدمة للعملاء.

أما البنوك التجارية فعرفت بأنها:" مؤسسة أو وحدة اقتصادية تتعامل بالنقود من خلال قبولها للودائع و المدخرات من مصادر مختلفة، وإعادة استثمارها في شتى نواحي الاستثمار، بما فيها منح التسهيلات المصرفية لعملائها، والحصول على عوائد نتيجة قيامها بهذا النشاط"[3].

كما عرفت على أنها:" نوع من الوساطة المالية التي تتمثل مهمتها الأساسية في تلقي الودائع الجارية للعائلات والمؤسسات والسلطات العمومية، ويتيح لها ذلك القدرة على إنشاء نوع خاص من النقود هي نقود الودائع[4]."

والبنوك التجارية هي :" البنوك التي تعتمد على الأعمال التجارية من تلقي الودائع وخصم الكمبيالات وشراء وبيع العملات الأجنبية وإصدار خطابات الضمان وفتح الاعتمادات وتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية لفترات قصيرة الأجل، حيث يسهل تسييلها دون أية خسارة."[5]

ومما تقدم يتبين أن المصارف أو البنوك نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، وبالتالي فهي تعتبر وسيطا بين أولئك الذين لديهم أموالا فائضة، وبين أولئك الذين يحتاجون لتلك الأموال، إضافة إلى اضطلاعها بعدد من العمليات الأخرى التي تدر عليها بالأرباح والتي تتطور باستمرار حسب متطلبات بيئة الأعمال.

وهناك نظامان رئيسان من المصارف التجارية في العالم[6]:

- نظام البنوك المفردة التي تمارس نشاطها من خلال مركزها الرئيس والذي يمثل الفرع الوحيد لها؛

- نظام البنوك المتفرعة سواء محليا من خلال مجموعة من الفروع المنتشرة في نفس الدولة التي تحمل جنسيتها، أو اقليميا من قبل مجموعة من الفروع المنتشرة في مجموعة الدول في الإقليم الواحد الذي تقع فيه الدولة التي تحمل جنسيتها هذه البنوك أو عالميا وهي بنوك كبيرة تنتشر فروعها في مختلف دول العالم.

وعادة البنوك التي تتفرع سواء محليا أو إقليميا أو عالميا تمتلك الفرص الكثيرة لما تتمتع به من مرونة في مواجهة التغيرات الاقتصادية في مختلف الدول وذلك لاتساع قاعدته فإذا تعرضت فروعه في دولة معينة إلى ضغوطات على السيولة أو الربحية فيمكن تعويض ذلك من الفروع في الدول الأخرى.

وكما ذكر سابقا، فالبنوك التجارية هي نوع من أنواع المؤسسات المالية، لذا فهي تتميز بعدد من الخصائص والمميزات التي سيتم إبرازها من خلال العناصر الآتية:

- مشروعات رأسمالية تهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل قدر ممكن من النفقات، وذلك بتقديم خدماتها المصرفية أو خلقها لنقود الودائع[7]، فهو نتيجة هامة لتعامل المصارف التجارية بالائتمان أي إعادة إقراض جزء من ودائعها ضمن شروط معينة[8]. فالبنوك التجارية تأخذ عادة شكل شركات مساهمة سواء كانت مملوكة للأفراد أو المشروعات وعادة ما تتدخل الدولة، خاصة في الدول النامية، بمراقبتها عن طريق السيطرة على رؤوس أموالها سواء بالاشتراك فيها أو تملكها مباشرة أو تأميمها[9].
- البنوك التي تتعامل بالائتمان وتسمى أحيانا بمصاريف الودائع، وأهم ما يميزها عن غيرها هو قبول الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية، مما يجعلها على استعداد لدفع الأموال المودعة لديها كحسابات جارية إلى أصحابها عند الطلب وفي أي وقت أثناء تعامل المصرف مع الجمهور وبدون مماطلة أو حاجة إلى إشعار. بينما لا تتعامل المصارف الأخرى بهذا النوع من الحسابات في العادة، إذ يقتصر تعاملها على الودائع لأجل أو الخاضعة لإشعاره[10].
- تتعدد البنوك التجارية وتتنوع بقدر اتساع السوق النقدي والنشاط الاقتصادي، وحجم المدخرات، وما يترتب على ذلك من تعدد عملياتها وإدخال عنصر المنافسة بين أعضائها. وقد يكون التعدد رأسيا (بنك رئيسي وفروع)، أو أفقيا (جغرافيا) ومع ذلك فالاتجاه نحو التركيز هو الطابع الغالب في الاقتصاديات الرأسمالية

المعاصرة وهذا التركز يساهم في خلق وحدات مصرفية ضخمة تقوم بدور احتكاري أو شبه احتكاري، للسيطرة على أسواق النقد والمال والتحكم في التمويل، وتحقيق مزايا الإنتاج الكبير من توفير النفقات وتنظيم الخدمات بكفاءة وأسعار أقل، وزيادة ثقة الأفراد في المعاملات المصرفية، وزيادة قدرة البنوك في الاقتراض والإقراض، بالإضافة إلى توزيع المخاطر وتقليل احتمالات الإفلاس، وتقوية المركز المالي للبنك وقدرته على مواجهة الأزمات الطارئة ويترتب على ذلك التخلص ولو جزئيا من رقابة البنك المركزي، وفرض أسعار محددة لخدماتها، وخاصة سعر الفائدة لعمليات الإقراض والاقتراض[11].

- إن أهم ما تختص به البنوك التجارية هو قدرتها على خلق نقود الودائع، وهي نقود متباينة ومتغايرة وليست نهائية، أي يمكن تحويلها إلى نقود قانونية. وهي عادة ما تختص بقطاع المشروعات والأعمال دون غيره من القطاعات الأخرى[12].

2: وظائف البنوك التجارية

تنقسم وظائف البنوك التجارية إلى وظائف تقليدية ووظائف حديثة:

2-1: وظائف البنوك التجارية التقليدية: هي العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية باستمرار ولا تحتاج إلى تخصيص قدر كبير من الأموال لتمويل عملياتها وهي:

2-1-1: تلقي الودائع من العملاء: يقوم البنك التجاري بتلقي الودائع من عملائه، الأفراد والمشروعات والهيئات، ويقوم العميل بإيداع مدخراته النقدية لدى البنك بقصد الاحتفاظ بها، وللعميل أن يستخدمها في مدفوعاته، وتسوية معاملاته المادية وفقا لشروط محددة وعملية الإيداع تسمى بفتح الحساب البنكي وفتح الحساب المصرفي يحقق لكل من العميل والبنك التجاري عدة فوائد فالعميل يهدف إلى الاحتفاظ بودائعه بغية توظيفها، أي جعلها تدر دخلا دوريا في شكل الفائدة، بالإضافة إلى الاستفادة من خدمات مصرفية كثيرة أخرى أهمها حيازة شيكات أو دفتر ادخاري أو أي نوع آخر من الدفاتر. كما يستفيد البنك بتوفير موارد مالية يستخدمها في عمليات منح الإئتمان والإقراض، بالإضافة إلى توظيف هذه الودائع في أوجه التوظيف المختلفة.

وتتعدد صور الحسابات البنكية كما يلي:

- الوديعة تحت الطلب أو الحساب الجاري: وفيها يحق للمودع أن يسحب الوديعة، كلها أو جزء منها، في أي وقت يشاء، وهي عادة تكون بدون فائدة، حيث لا يجعل المودع أية فوائد عليها[13]. أي أن المودع يستطيع التصرف في المبالغ المودعة لدى البنك سواء بسحبها أو استردادها مباشرة أو تسديدها لشخص آخر عن طريق سحب شيكات[14].
- الودائع لأجل أو الحسابات الادخارية: وفيها لا يكون للمودع حق سحب الوديعة إلا عند حلول الأجل وفقا للشروط المتفق عليها، وعادة ما تحقق هذه الودائع عائدا لأصحابها، يتمثل في سعر الفائدة، الذي يختلف باختلاف مدة الأجل، فيزيد مع طول الفترة الزمنية ويقل مع قصر الفترة الزمنية للفرض وهناك بعض الودائع التي تجمع بين الصفة الادخارية وإمكانية السحب في أي وقت مثل دفاتر التوفير[15].

2-1-2: منح الائتمان: تمثل عمليات منح الإئتمان مرتبة عالية من أعمال البنوك التجارية، حيث يقوم البنك التجاري بإقراض الأفراد ورجال الأعمال والمشروعات مبالغ نقدية لآجال مختلفة، وذلك لتمكينهم من مباشرة أعمالهم وأنشطتهم و استثماراتهم على أن يلتزموا برد هذه المبالغ عند حلول الأجل المتفق عليه، بالإضافة إلى دفع الفوائد بصورة دورية بحسب العقد المبرم بينهما، وبطبيعة الحال يقوم البنك بمنح إئتمان لهؤلاء الأشخاص مقابل ضمانات شخصية أو عينية، لضمان حقه في استرداد مبلغ القرض، وتعدد صور وأشكال الإئتمان الذي تمنحه البنوك التجارية ويتمثل أهمها فيما يلي[16]:

- القرض النقدي: هو الشكل العادي لمنح الإئتمان حيث يبرم عقد بين، البنك والعميل يتعهد فيه البنك بتقديم الأموال النقدية إلى المقترض مقابل أن يدفع هذا الأخير سعر الفائدة ورد قيمة القرض طبقا للشروط المحددة في العقد، سواء في صورة أقساط دورية، أو عن طريق تسديد قيمة القرض بأكمله عند نهاية المدة المتفق عليها.

- الدفع تحت الحساب: مفاده أن يسمح البنك لعمله أن يصبح حسابه مدينا في حدود مبلغ معين، أي ان البنك يغطي حساب العميل في حدود معينة ولمدة محددة.

- فتح الاعتماد: يقصد به أن يقوم البنك بفتح اعتماد لعميله بناءا على طلبه ولمصلحته، حيث يتم وضع مبلغ معين من المال، ويحق للعميل السحب من هذا الاعتماد في حدود المبلغ المتفق عليه، سواء تم سحب، المبلغ كاملا أو على دفعات.

2-1-3: خصم الأوراق التجارية: تعد عملية خصم الأوراق التجارية من قبل عمليات الائتمان التي يمنحها البنك لعميله؛ حيث يحق للعميل استيفاء قيمة الورقة التجارية من البنك قبل حلول ميعاد استحقاقها، على أن يحل البنك محل العميل في انتظار ميعاد استحقاقه ليحصل على المبلغ المستحق في الورقة التجارية. ففي عملية الخصم يقوم البنك بتحمل أجل الدين وتحصيل قيمة الورقة التجارية من المدين عند حلول أجلها[17].

2-1-4: تأجير الخزائن للعملاء: تقوم البنوك التجارية بتأجير الخزائن للعملاء ليحتفظوا فيها بمنقولاتهم الثمينة، من مجوهرات ووثائق وأموال، عينة أو نقدية، وأوراق مالية، ويتم ذلك مقابل أجرة متفق عليها تدفع عادة سنويا، وعقد إيجار الخزينة يشمل شرطا ضمنيا مؤداه عدم وضع أشياء غير مشروعة في داخل الخزينة وإلا تعرض الشخص للمساءلة القانونية.

2-1-5: الائتمان لتمويل التجارة الخارجية: يتحقق الائتمان لتمويل التجارة الخارجية من خلال الاعتماد المستندي؛ حيث يتم فتح اعتماد أو حساب لصالح المصدر أو البائع ويشترط البائع عند توقيع عقد البيع إن يقوم المشتري بإصدار كمبيالة بقيمة المبلغ، على أن يتدخل بنك المشتري (المستورد) سواء بالدفع أو بقبول الكمبيالة في مقابل تسليم مستندات الشراء أو يقوم البنك بفتح اعتماد أي وضع أموال تغطي قيمة البضاعة أو تتجاوزها تحت تصرف البائع. وسواء قام البنك بقبول الكمبيالة أو بفتح اعتماد لصالح البائع فإن ذلك يمثل ضمانا للبائع من خطر إعسار المشتري أو عدم وفائه بقيمة الكمبيالة إذ أن تدخل البنك يضمن للبائع استيفاء الثمن، وللعميل المشتري مطابقة مستندات الصفقة للشروط التي يتطلبها، كما يجنب العميل المشتري تجميد جزء من رأسماله في الفترة ما بين إرسال قيمة البضاعة إلى المصدر إذ اضطر إلى دفع الثمن مقدما وبين استلام البضاعة وبيعها، فالبنك لا يدفع الثمن إلا عند استلام المستندات.

2-1-6: توظيف المبالغ المودعة: تقوم البنوك التجارية بتوظيف ما لديها من أموال في عمليات مختلفة يسعى من ورائها إلى تحقيق الربح النقدي وتتمثل فما يلي[18]:

- إيداع المبالغ في بنوك أخرى، مقابل فائدة يحصل عليها، سواء في الداخل أو الخارج.
- التعامل في الأوراق المالية، شراء الأسهم والسندات من البورصة، وذلك من أجل الاستفادة من فروق ائتمان هذه الأوراق في الزمان والمكان.
- تأسيس المشروعات الاقتصادية وذلك بشراء أسهم مشروعات عند إنشائها أو عند زيادة رأس مالها بعد الإنشاء.
- الاتجار في العملات النقدية في أسواق الصرف، وتحقيق الربح عن طريق فروق سعر الصرف الذي يشتري به العملة المضارب عليها وسعر الصرف الذي يبيعها به.

2-2: وظائف البنوك التجارية الحديثة: تقدم معظم البنوك التجارية في الوقت الحالي العديد من الخدمات الحديثة منها ما يأتي:

2-2-1: تقديم خدمات استثمارية للمتعاملين: لوحظ مؤخرا أن المصارف أصبحت تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لدى إنشاء مشروعاتهم وينم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل المطلوب وكذلك طريقة السداد ومدى اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء والإنتاج والبيع والتحصيل باعتبار أن الفلسفة البنكية السليمة تعتبر مصلحة البنك ومصلحة المشروع الذي سيتعامل معه مصلحة مشتركة على اعتبار أنه كلما ارتفعت كفاءة المشروع كلما كان ذلك أفضل للبنك الذي يموله. ومن أهم هذه الخدمات دراسة الدورة النقدية وعلاقتها بالمركز المالي بالمشروع.

2-2-2: البطاقة الائتمانية أو بطاقة الاعتماد: من أشهر الخدمات المصرفية الحديثة التي استحدثتها البنوك التجارية وتتلخص هذه الخدمة في منح الأفراد بطاقات من البلاستيك تحتوى على معلومات عن اسم المتعامل ورقم حسابه وبموجب هذه البطاقة يستطيع المتعامل أن يتمتع بخدمات في العديد من المحلات التجارية المتفقة مع البنك على قبول منح الائتمان لحامل البطاقة على أن يقوم بسداد قيمة هذه الخدمات التي قام بها خلال الشهر المنصرم حيث يرسل البنك هذه الفاتورة في نهاية كل شهر، ولا يدفع المتعامل أية فوائد على هذا الائتمان إذا قام بالسداد خلال الأجل المحدد، إلا أنه يدفع فوائد كل الشهر على الرصيد المتبقي بدون سداد بعد فوات الأجل المحدد للسداد[19].

2-2-3: عمليات السمسرة: قد يمارس البنك دور السمسار في بورصة الأوراق المالية، ويحصل البنك على عمولة السمسرة بالنسبة لكل عملية من العمليات التي يقوم

بها، كما قد يقوم البنك بإدارة محافظ الأوراق المالية لعملائه، ويتمثل ذلك في قيامه بعمليات بيع وشراء الأوراق المالية لصالح العميل ولحسابه.

2-2-4: الخدمات المالية[20]:

وبالتالي فالقطاع المصرفي هو أحد الشرايين الفعالة والمساعدة في النمو في أي اقتصاد وتطويره من شأنه تفعيل مختلف مجالات وقطاعات الاقتصاد الوطني في أي دولة.

ثانيا: مفاهيم حول الأسواق المالية الناشئة

1: مفهوم الأسواق المالية الناشئة:

قبل التعريف بالأسواق المالية الناشئة يجب التعريف بالسوق المالي وفيمايلي عدد من التعاريف المعبرة عن المصطلح:

- "السوق المالي هو الذي يجمع بائعي الأوراق، وذلك بغض النظر عن الوسيلة التي يتحقق بها الجمع أو المكان الذي يتم فيه، ولكن بشروط توفر قنوات اتصال بينها وبين المتعاملين في السوق"[21].
- " الميكانيكية التي تضمن تجميع المدخرات وتقديم الأموال للأنشطة الاقتصادية المختلفة من خلال المؤسسات المالية التي يضمنها السوق، ويتكون سوق المال أساسا من سوق رأس المال وهو السوق الذي يتم فيها التعامل على الأوراق المالية طويلة الأجل كالأسهم والسندات، أما السوق الآخر فهو سوق النقد والذي يتم فيه التعامل على الأدوات المالية قصيرة الأجل"[22].

أما بالنسبة للأسواق المالية الناشئة فلا يوجد اتفاق بين الباحثين حول تعريف محدد لهذا المصطلح فكل باحث يركز على أحد الخصائص التي تتميز بها هذه الأسواق وفيما يلي عرض لعدد من هذه التعاريف[23]:

- تعريف (Cavusgil ,1987): "هي البلدان النامية ذات معدلات النمو المرتفعة والتي تمثل فرصا استثمارية جذابة للشركات الغربية...وهي تتميز بخصائص ملحوظة من حيث الإمكانات الاقتصادية".
- تعريف (J.D. Arnold & A.J.Quelch ,1998) "الأسواق الناشئة هي دولة تبذل جهدا لتغيير وتحسين اقتصادها بهدف رفع أدائها إلى مستوى الدول الأكثر تقدما في العالم ".

- **تعريف (Miller,1998)"...توجد فروق بين الأسواق المالية الناشئة، إلا أن أغلبها متشابهة في قدرتها على النمو في المستقبل. ومن وجود فرص توسيع السوق في المستقبل مع وجود عدة أشكال من المحفزات الاقتصادية (جذب التقنيات الجديدة ، والاستثمار الأجنبي، أو المشاركة في التجارة الخارجية) وهذه المعطيات لا تتوفر إلا في البلدان ذات السياسات المؤدية إلى زيادة النمو".**

وبالتالي فالأسواق المالية الناشئة هي البلدان التي تحقق معدلات نمو متزايدة ولها قوانين وتنظيمات وسياسات قادرة على جذب الاستثمارات الأجنبية وتطوير السوق المالي بها.

وتشترك غالبية الأسواق المالية الناشئة في بعض الميزات على الرغم من تباينها فيما يتعلق ببعض المؤشرات منها مايلي[24]:

- **الحجم الصغير: يعكسه كل من مؤشر رسملة البورصة ومؤشر عدد الشركات المسجلة في السوق وعلى الرغم من تحقيق بعض الأسواق لمعدلات جيدة وارتفاع مؤشراتها إلى أكثر من تلك المتحققة في الأسواق المتقدمة إلا أنها تبقى متميزة بنوع من التواضع.**
- **درجة تركيز عالية: تبدو من خلال ملاحظة تقاطع مؤشرات الحجم والتركيز ، أي بدلالة وزن أهم الشركات المسجلة في رسملة البوصلة، مما يسمح بعزل البوصلات الناشئة عالية التركيز بالاستثناء الهند و الباكستان والبرازيل**
- **تذبذب كبير في الأسواق الناشئة بالنسبة للأسواق المتقدمة: وتقاس درجة التذبذب بواسطة الانحراف المعياري لعوائد السوق المعينة، وأيضا بمعدل (PER) وهو حاصل قسمة سعر السهم على عائده ، وهذا المعدل مرتفع جدا في الأسواق الناشئة.**
- **التطور السريع: حيث حققت العديد من البورصات الناشئة معدلات نمو مرتفعة وقد سجل هذا التحسن في إندونيسيا، وتركيا، والبرتغال، واليابان، وفنزويلا، واليونان، والأرجنتين، وماليزيا وهذا راجع في غالب الأحيان إلى الدخول المكثف للشركات المخصص إلى هذه البورصات**
- **قلة الكفاءة في التنظيم وضعف المنظومة القانونية : إذ تحتاج الأسواق الناشئة إلى إطارات مسيرة كفأة من اجل السير الحسن للعمليات المالية ، بالإضافة إلى**

جهاز معلوماتي شفاف فيما يتعلق بالشركات المسجلة، كما لابد من وجود قوانين لحماية المدخرين أو مستثمرين خاصة فيما يتعلق بعمليات تحويل رؤوس الأموال وإعادتها إلى الوطن أو تحويل الأرباح

- ضعف الاستقبال للاستثمارات الأجنبية: فعلى الرغم من تزايد رؤوس الأموال المتجهة نحو البورصات الناشئة من 13مليار دولار في 1990 إلى61 مليار في 1993 فهناك دراسات للبنك الدولي توضح أن الحصة الأكبر من رؤوس الأموال المستثمرة في الأسواق المالية الدولية تتركز فيها بين الدول الصناعية وهذا على الرغم من أن الأسواق الناشئة أكثر مرودية وتنوعا

2: مؤشرات أداء الأسواق المالية الناشئة:

يمكن النظر إلى هذه المؤشرات من زاويتين: الأولى وتهتم بها البورصات وتتعلق بقياس درجات أدائها انطلاقا من مقاييس نشاط ونضج السوق المالية، والثانية يهتم بها المستثمرون لمعرفة درجة أداء الأسواق من منطلق استثماري ويرتبط ذلك بالعوائد.

2-1: المؤشرات المرتبطة بنشاط السوق: تتلخص ضمن ثلاث مجموعات هي[25]:

2-1-1: حجم السوق : ويقيسه مؤشران :

- رسملة السوق: من أهم المؤشرات ، يحسب النسبة بين قيمة الأوراق المالية المسجلة للتداول إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي، والمعنى الاقتصادي لهذا المؤشر أنه يدرس بشكل خاص قدرة الاقتصاد على تعبئة رؤوس الأموال عن طريق السوق المالية. وقد انتقلت رسملة البورصات الناشئة من 146 مليار دولار في 1984 إلى 1900 مليار في 1994 أي تضاعفت 11 مرة مقابل 3 مرات بالنسبة للبلدان المتقدمة خلال نفس الفترة، وبلغت سنة 1997 حوالي 2229.5 مليار دولار، وقد مثلت الأسواق الناشئة في مجملها 9.47% من الرسملة السوقية العالمية في نفس العام.

-عدد الشركات المسجلة: وهو مقياس يعبر أيضا على حجم السوق ولو أنه يهمل إلى حد ما الاختلافات في قيم هذه الشركات، وتدل الزيادة في هذا المؤشر على تطور الثقافة المالية في هذه السوق وزيادة اعتماد الشركات على التمويل المباشر،ولقد ازداد عدد الشركات المسجلة في الأسواق الناشئة ما بين 1980-1995 بـ 137% ، ويرجع ذلك إلى تطور الثقافة المالية بهذه الأسواق.

2-1-2: السيولة: ويقصد بها سهولة بيع وشراء الأوراق المالية، وهناك مؤشران:

- معدل التداول: ويقيس التداول المنظم لأسهم الشركات نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، فهو يعكس السيولة بالنسبة للاقتصاد ككل. في الأسواق الناشئة ككل، زاد معدل التداول بحوالي 200.1% من 1990 إلى1997.

- معدل الدوران: ويحسب بقسمة قيمة إجمالي الأسهم المتداولة على رسملة السوق، وهو في الحقيقة يكمل مقياس رسملة السوق، وهذا من أجل توضيح درجة نشاط السوق، فقد تكون السوق صغيرة من حيث رسملتها ولكن معدل الدوران فيها مرتفع فتتميز بالنشاط (البرازيل)، وقد يكون للسوق أعلى أحجام للرسملة وأعلى معدلات التداول ولكن معدل الدوران فيها ضعيفا (ماليزيا).

2-1-3: التركيز : تقاس درجة تركيز السوق بحساب حصة أكبر عشر شركات في رسملة السوق أو في قيمة التداول، والمعنى الاقتصادي لهذا المؤشر هو ملاحظة مدى هيمنة الشركات الكبرى على رسملة السوق، وبالتالي مدى تأثر السوق بالتغيرات في قيم أوراق هذه الشركات. باستثناء الهند والباكستان والبرازيل، فإن أغلب الأسواق الناشئة تبدو شديدة التركيز، ففي الوقت الذي لا يتعدى فيه تركيز أسواق اليابان والولايات المتحدة الـ 20% ، يصل التركيز في الأسواق الناشئة إلى 60% وبتجاوز هذه النسبة في الأرجنتين، كولومبيا وفنزويلا .

2-2: المؤشرات المرتبطة بالعوائد: يهتم بها المستثمرون لمعرفة درجة أداء الأسواق من منطلق استثماري، ويرتبط ذلك بالعوائد، وهي معايير اعتمدتها بعض المؤسسات الاستثمارية العالمية لتسهل عملية الاستثمار على الأسواق المالية، وهناك مؤشران :

2-2-1: المؤشر الاستثماري لمؤسسة التمويل الدولية(IFCI): استخدم في 1988، وهو يظهر المردودية المتوسطة للأسواق لفترة معينة، ويعتمد هذا المؤشر على حساب رسملة عينة كبيرة من الأسهم على عدد معين من الأسواق في الدول النامية.

2-2-2: مؤشر مورغان ستانلي MSCI : يحسبه بنك الاستثمار الأمريكي مورغان ستانلي، وهو يقيس أداء الأسواق المالية في البلدان النامية بنفس مبدأ المؤشر السابق ولكنه لا يغطي نفس العدد من الأسهم ولا نفس العدد من الأسواق.

ثالثا: القطاع المصرفي وتنشيط الأسواق المالية الناشئة

يساعد القطاع المصرفي الأسواق الناشئة بما يضطلع به من مهام تخدم المتعاملين الشركات على حد سواء وتفعل أداءها من خلال القيام بمايلي[26]:

1: الصيرفة الاستثمارية: التي تتضمن بدورها ثلاث وظائف تشمل مايلي:

1-1: الإسناد: بتحمل المصارف مخاطر شراء الأوراق المالية ولاسيما الأسهم حديثة الإصدار وهنا تؤمن المصارف للشركات فرصة الحصول على الأموال اللازمة فورا مع تحملها مخاطرة التسويق بدلا عنها.

2-1: التوزيع: تقوم المصارف بتسويق الأوراق المالية لصالح الشركات المصدرة من غير تحملها مخاطر حيازتها لحسابها، وهنا تؤدي المصارف هذا الفعل بحكم الخبرة وما لديها من خبراء واتصالات مع الشركات المالية الوسيطة مما يقلل من تكاليف وصعوبات استيعاب الإصدارات في السوق.

3-1: تقديم المشورة في إصدارات السوق الجديدة: تقدم المصارف المشورة في نوعية وتشكيلة الأوراق المالية المرغوبة من حيث مردودها ومخاطرها ووضع الشركات المصدرة لها، وذلك بفضل ما لديها من معلومات حديثة عن تطورات الطلب والعرض للأموال في السوق المالية.

2: دعمها للتحول لشركات المساهمة: فللمصارف دور بارز في تحويل ملكية شركات الأشخاص إلى شركات أموال ولا سيما شركات المساهمة التي تعد ركنا من أركان قيام السوق المالي ولا سيما من ناحية طرح أسهمها للاكتتاب الخاص والعام في السوق، وبذلك تقدم المصارف خدمة للسوق المالي تتمثل في توزيع ملكية الأسهم لأكبر عدد ممكن من المساهمين.

3: دعم سياسة الخوصصة: من خلال نشاطين أحدهما استشاري يتمثل بإعداد دراسات الجدوى لتمويل مؤسسات القطاع العام للخاص وتقييم موجوداتها بما يمكنها من تحديد عدد وقيمة الأسهم المطلوب إصدارها، أما النشاط الثاني فهو تمويلي بشراء الأسهم وإدخالها في محافظها الاستثمارية وقروضها بما يؤدي إلى قيام سوق خاص بتداول أسهم المؤسسات والشركات وتطويره.

4: إسناد القروض المصرفية: بتحويل القروض المصرفية من كونها مباشرة (من المصرف للشركة) إلى أوراق مديونية متنوعة وعلى رأسها السندات.

5: تشجيع منح الائتمان بضمان الأوراق المالية: يلعب دور الوسيط من خلال التوفيق بين الطلبات والعروض مقابل عمولات تستوفى عن تقديم هذه الخدمات. مع امكانية تقديم قروض للوسطاء.

كما أن تعدد الفعاليات المصرفية يؤدي دورا رئيسيا في عملية تنشيط الأسواق المالية عامة والناشئة خاصة من خلال العناصر الآتية[27]:

- يعتبر القطاع المصرفي من أهم وأبرز قطاعات الاقتصاد الوطني ليس فقط لأنه يتفاعل تأثيرا وتأثرا بمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى ولكن أيضا لأن لهذا القطاع تأثيراته الاجتماعية التي تمتد إلى مختلف شرائح المجتمع بشكل مباشر وغير مباشر من خلال المهام التي تقوم بها مختلف المؤسسات والهيئات المالية وما يترتب عليها من نتائج اقتصادية واجتماعية.
- القطاعات المصرفية أكثر تطورا وكفاءة وقدرة على التفاعل الإيجابي ومع مختلف التطورات المحلية والإقليمية والدولية من ناحية والأخذ بأسباب الاندماج المتزايد في الاقتصاد العالمي (العولمة).
- تعزيز الثقة في النظام المالي والمصرفي يمكن المستثمرين من الحصول على خدمات كاملة وافية في وقت وجيز وفي حدود المعقول من الضوابط والقيود القانونية التي تضمن توجيه الاستثمارات خاصة الأجنبية منها إلى تلك القطاعات التي ترمي الخطة الاقتصادية للدولة إلى تنويعها وزيادة دورها في بناء الاقتصاد الوطني.
- يعد القطاع المصرفي بمثابة المرآة الحقيقية لقلب الأداء الاقتصادي، حيث يعتبر هذا القطاع من أشد القطاعات التي تتجاوب سريعا في اتجاه المتغيرات الاقتصادية وتحاول التكيف معها.
- تؤدي المؤسسات المالية والمصرفية دور الوساطة في السوق كوسيط لصالح الغير وتساعد البنوك بورصة الأوراق المالية من خلال الصفقات التي تتم داخلها وبواسطتها.
- تستطيع البنوك المتخصصة المساهمة والمشاركة في إنشاء مؤسسات جديدة في السوق الأولية للأوراق المالية أي سوق الإصدار وتتولى في سوق التداول تسويق الأوراق المالية الجديدة.

- مساهمة القطاع المصرفي (تحت إشراف المصرف المركزي) في بورصة الأوراق المالية من خلال إنشاء ما يسمى بصناديق الاستثمار، حيث تقوم بتجميع مدخرات الأفراد وتوجيهها نحو الاستثمارات طويلة الأجل عن طريق سياسة، توجيه الائتمان سواء بتوسيع الانكماش حسب السياسات التي ترغب الدولة في تطبيقها إضافة لتملك هذا الجهاز العديد من الكوادر المالية والمصرفية المؤهلة والملمة بأنواع الأوراق المالية الأمر الذي يمكنها من توجيه عملائها نحو الاستثمار في الأوراق المالية المختلفة وقدرته على ترويج وتسويق الأسهم والسندات في بورصة الأوراق المالية.
- القطاع المصرفي يمكنه توجيه عملائه للاستثمار في الأوراق المالية من خلال الائتمان والتسهيلات الممنوحة لهم بشراء الأوراق المالية الأمر الذي يساعد على توسيع قاعدة الملكية المجتمعية للشركات المساهمة والمدرجة بالبورصة وذلك يؤدي بالطبع لتدوير محافظ الأوراق المالية سواء لحساب المستثمرين أو المؤسسة نفسها من خلال شراء الأوراق المالية التي تطرح الاكتتاب العام ولا تتم تغطيتها بالكامل وعندما تقوى الشركة وتبدأ في العمل يكون المستثمرون قد اطمأنوا إلى استقرار هذه الشركة فيزداد الطلب على أسهمها فتتولى هذه المصارف إعادة طرح الأسهم للبيع بالسعر السوقي.

وتتجسد أهمية هذه القطاع المصرفي في الاقتصاديات النامية وحتى المعاصرة في تأدية مهام حيوية تتمثل أهمها فيما يلي[28]:

- حشد المدخرات المحلية والأجنبية وتحويلها إلى استثمارات منتجة وكفأه.
- تسهيل تعاملات الأسواق من خلال توفير التمويل والمعلومات المالية والتأمين على مخاطر الأعمال.
- الرقابة على أداء الشركات المساهمة العامة في أسواق رأس المال.
- القطاع المالي المتطور، والذي يمثل في الواقع أساس النظام الاقتصادي، يعمل على تقوية القطاع الحقيقي ويعزز جانب العرض في الاقتصاد الوطني من خلال التعريف بالمشاريع المنتجة من كافة الأحجام وتمويل تأسيسها وتوسيعها ، ومن خلال تجميع وتخصيص الموارد المالية طويلة الأجل إلى أكثر الاستثمارات

إنتاجية، وكذلك تمويل فرص جديدة للابتكار والتطور التقني، جنبا إلى جنب مع التمويل التقليدي للإنتاج والتصدير

- من البديهي أن يكون للقطاع المالي أثر على النمو الاقتصادي . فالوظائف التي يقدمها القطاع المالي للاقتصاد تلعب دورا فاعلا في تنشيط الحركة الاقتصادية وتوليد الدخل وزيادة الرفاهية وتتمثل هذه الوظائف على سبيل المثال لا الحصر في حشد رأس المال وفاعلية توزيعه، وتوفير البيانات المالية والمعلومات عن الأسعار، وتوفير السيولة وإدارة المخاطر، ضمان حسن إدارة الشركات وتبادل التحكم فيها، إجراء معاملات التسوية والدفع، والقيام بدور الوسيط الذي يتم من خلاله تمرير السياسة النقدية. وبإمكاننا تبرير التركيز على أهمية العلاقة بين التطور المالي والنمو من أنها تتبع إلى حد كبير من نوعية الهيكلة المالية التي يفضل أن يتصف بها الاقتصاد ومن دور السياسات في تفعيل التطور المالي السليم.

وبالتالي فالقطاع المصرفي يلعب دورا حيويا في تفعيل وتنشيط الأسواق المالية الناشئة بل ويتوقف تطورها على مدى مساهمته في تفعيلها وتطوره بدوره؛ لذلك فإن تنشيط هذه الأسواق في الدول النامية يمكن أن يبدأ بإجراء إصلاحات تهدف لتطويره وإدماجه أكثر في المعطيات المالية المعاصرة.

خاتمة:

إن المصارف التجارية تمثل شريانا مهما في تطور الحياة الاقتصادية في كل بلد ويقاس بها تطور الاقتصاديات النامية ومن خلال دراسة دورها في تنشيط الأسواق المالية الناشئة كأحد نتائج الرأسمالية المالية والتي فعلتها العولمة المالية بأدواتها وآلياتها تم التوصل لمايلي:

- **المصارف أو البنوك نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان.**
- **مشروعات رأسمالية تهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل قدر ممكن من النفقات، ويمكن أن يكون البنك نظاما متفرعا أو مفردا.**
- **تتعدد البنوك التجارية وتتنوع بقدر اتساع السوق النقدي والنشاط الاقتصادي.**
- **إن أهم ما تختص به البنوك التجارية هو قدرتها على خلق نقود الودائع.**
- **تضطلع البنوك التجارية بوظائف تقليدية مارستها على مر عقود من الزمن تتمثل أساسا في تلقي الودائع من العملاء ومنح الائتمان، وخصم الأوراق التجارية، وتأجير الخزائن للعملاء، وتوظيف المبالغ المودعة، وتقديم الائتمان لتمويل التجارة الخارجية كما أن لها وظائف حديثة جاءت كمحصلة لتطور بيئة الأعمال الدولية كتقديم خدمات استثمارية للمتعاملين والبطاقة الائتمانية أو بطاقة الاعتماد وعمليات السمسرة.**
- **يصعب إيجاد تعريف محدد للأسواق المالية الناشئة إلا أنها تشترك في بعض الميزات كالحجم الصغير ودرجة تركيز عالية والتطور السريع مع قلة الكفاءة في التنظيم وضعف المنظومة القانونية وضعف استقبال للاستثمارات الأجنبية.**
- **يقاس أداء الأسواق المالية الناشئة بمؤشرات أهمها نشاط السوق والمؤشرات المرتبطة بالعوائد.**
- **يمكن للمصارف التجارية أن تنشط الأسواق المالية الناشئة من خلال ممارستها عددا من الأدوار التي تظهر في الصيرفة الاستثمارية و دعمها الشركات للتحول لشركات مساهمة، وتدعيم سياسة الخوصصة، وإسناد القروض المصرفية، إضافة لتشجيع منح الائتمان بضمان الأوراق المالية. وإنشاء صناديق الاستثمار لتجميع**

مدخرات الأفراد وتوجيهها نحو الاستثمارات وحشد المدخرات المحلية والأجنبية وتحويلها إلى استثمارات منتجة وكفأه.

وفي ظل هذه الأدوار التي يمكن أن تمارسها البنوك في تنشيط السوق المالي الناشئ يمكن توجيه عدد من التوصيات من أهمها مايلي:

- ضرورة توعية القائمين على المصارف التجارية بما يمكن أن يمارسوه في تفعيل السوق المالي خاصة في الدول النامية بتوعية متعامليهم وإيجاد الآليات لتجسيد أدوارهم المذكورة آنفا.
- الابتعاد عن المركزية في تسيير النشاط المصرفي وفتح المجال للمصارف للعمل وفق ما يخدم أهدافها ويضمن أرباحها واستمراريتها في بيئة الأعمال.
- توجيه الاهتمام وتوعية المستثمرين بفرص الاستثمار المتاحة في كل دولة نامية خدمة لأسواقها المالية الناشئة.
- الاعتناء بالجوانب القانونية والتنظيمية لمنح الفرصة لتطوير الأسواق المالية الناشئة.

وتبقى عجلة التنمية لا تتوقف على المصارف التجارية والأسواق المالية الناشئة بل تتطلب سياسات واضحة تجسدها الإجراءات لتحقيق تنمية حقيقية في تلك الأسواق وفي الاقتصاديات النامية.

الهوامش

1. صادق راشد الشمري، إدارة المصارف (الواقع والتطبيقات العملية)، دار صفاء، الطبعة الأولى، الأردن، ص: 34.
2. محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج ، الطبعة الأولى، الأردن، 2006، ص: 13-14.
3. منير ابراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية(مدخل اتخاذ القرارات)، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثالثة، مصر، 1996، ص:05.
4. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2003، ص:12.
5. فائق شقير ، عاطف الأخرس، عبد الرحمن سالم، محاسبة البنوك، دار المسيرة، الطبعة الثالثة، الأردن، 2008، ص:23.
6. المرجع نفسه، ص: 25-26.
7. سوزي عدلي ناشر، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان،2007، ص:211.
8. زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل، الطبعة الأولى، 2000، ص:10.
9. سوزي عدلي ناشر، مرجع سبق ذكره، ص:211.
10. زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سبق ذكره، ص:10.
11. المرجع نفسه، ص:11.
12. سوزي عدلي ناشر، مرجع سبق ذكره، ص: 208-209.
13. المرجع نفسه، ص: 212-213.
14. محمد توفيق سعودي، الوظائف غير التقليدية للبنك التجاري، دار الأمين، الطبعة الأولى، مصر، 2002، ص:14.
15. سوزي عدلي ناشر، مرجع سبق ذكره، ص: 214-215.
16. المرجع نفسه، ص: 215-216.
17. المرجع نفسه، ص: 216-218.
18. المرجع نفسه، ص: 218-221.

19. زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سبق ذكره، ص: 17-18.
20. سيتم التفصيل فيها في المحور الثالث من الدراسة.
21. عبد المعطي رضا أرشد وآخرون، الأوراق المالية، دار زهران، الأردن، 1998، ص:12.
22. محمد صالح الحناوي، جلال ابراهيم العبد، بورصة الأوراق المالية، الدار الجامعية، صر، 2002،ص:23.
23. AZİZ SUNJE, EMİN ÇİVİ, emerging markets: a review of conceptual frame works, 10/11/2015, 0n the web site: http://www.opf.slu.cz,P:205.
24. IBID,P:205-206 [1]:
25. هالة حلمي السعيد، الأسواق المالية الناشئة ودورها في التنمية الاقتصادية في ظل العولمة، بنك الكويت الصناعي، 1999، ص 26-28.
26. فتحية مزهر عبد الرضا، دور المصارف التجارية في تنشيط السوق المالية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، االمجلد9، العدد 29، العراق، 2013، ص: 199-200.
27. محمد فوزي، دور القطاع المصرفي في الارتقاء بالبورصة، جريدة الشرق، 2015/11/11، على الموقع www.al-sharq.com
28. المرجع نفسه.

أثر تطبيق ادارة الموارد البشرية الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة: عضوات هيئة التدريس والموظفات بكلية المجتمع بخميس مشيط – شطر الطالبات

Title: The effect of applying green human resources management on achieving sustainable development - case study: faculty members and female employees in the Community College of Khamis Mushayt - female section

د. رقية محمد محمد أحمد كرتات

أستاذ مساعد بكلية المجتمع بخميس مشيط – شطر الطالبات جامعة الملك خالد/

المملكة العربية السعودية

شكر وتقدير

تود الباحثة أن تشكر جامعة الملك خالد على دعمها الإداري الفني لهذا البحث

ملخص الدراسة

هدفت الدراسة الى التعرف على أثر تطبيق ادارة الموارد البشرية الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة ولتحقيق هذا الهدف قامت الباحثة بتصميم استبانة لاختبار فروض الدراسة وبعد التأكد من صلاحيتها للتطبيق قامت ، بتوزيع الاستبيان على مفردات العينة وللتحقق من صدق و ثبات استبانة الدراسة استخدمت الباحثة معامل الفا كرو نباخ، وقد اسفرت النتائج ان جميع المعاملات دالة احصائيا، وكذلك تبين معاملات الفا كرونباخ (CR) تتراوح من بين (0.570 الي 0.903) و أن قيمة (Estimate) من ادارة الموارد البشرية الخضراء الي التنمية المستدامة تساوي 0.664 وهي دالة احصائية عند مستوي معنوية (P) اقل من 0.05 يساوي ❖❖❖ . وعلية يتم قبول الفروض الرئيسي أي أنه يوجد تأثير معنوي عند مستوى الدلالة (0.05) لإدارة الموارد البشرية الخضراء وتحقيق التنمية المستدامة. .وأهم توصيات الدراسة تضمين ادارة الموارد البشرية الخضراء في منهج ادارة الموارد البشرية بالجامعات.

الكلمات المفتاحية : الموارد البشرية الخضراء ، التنمية المستدامة ،كلية المجتمع بخميس مشيط

ABSTRACT

The study aimed to identify the impact of the application of green human resources management in achieving sustainable development. To achieve this goal, the researcher designed a questionnaire to test the hypotheses of the study and after confirming their suitability for the application, she distributed the questionnaire to the sample items and to verify the validity and consistency of the study questionnaire, the researcher used the Alpha Cronbach lab The results have revealed that all the transactions are statistically significant, as well as the Alpha Cronbach (CR) coefficients are shown from (0.570 to 0.903) and that the value of (Estimate) from green human resources management to sustainable development is 0.664, which is a statistical function at the level of significance (P) Less From 0.05 equals ***. The main assumptions are accepted, that is, there is a significant effect at the significance level (0.05) for managing green human resources and achieving sustainable development. The most important recommendations of the study include the inclusion of green human resources management in the human resources management approach in universities.

Key words: green human resources, sustainable development, community college, Khamis Mushayt

المقدمة :

ظهرت الحاجة الماسة إلى إدارة الموارد البشرية الخضراء وممارساتها استجابة إلى مبادرات المنظمات الدولية التي تهتم بالحفاظ على البيئة ومواردها بعد الثورة الصناعية واتساع نطاق الأعمال العالمي وما تتركه هذه الأعمال والصناعات من آثار وممارسات سلبية ساهمت إلى حد بعيد بزيادة التلوث والتدهور البيئي بشكل عام، فمنذ عقود مضت تنبه العلماء إلى هذه المشاكل والآثار السلبية على البيئة والمجتمع. تعتبر "الوظائف الخضراء" إحدى مقاربات "الاقتصاد الأخضر" الذي يرتكز مفهومه على إعادة تشكيل وتصويب الأنشطة الاقتصادية لتكون أكثر مساندة للبيئة والتنمية الاجتماعية، بحيث يشكل طريقا نحو تحقيق التنمية المستدامة

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في كيفية التحول في التطبيق الى ادارة الموارد البشرية الخضراء بدلا عن ادارة الموارد البشرية التقليدية بما يلائم متطلبات التنمية المستدامة، والاجابة على التساؤل الآتي :

-هل ادارة الموارد البشرية الخضراء تساهم في تحقيق التنمية المستدامة ؟

أهمية البحث:

يعد موضوع الدراسة من المواضيع الجديدة حيث ظهر مفهوم ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء حديثا، ولا تزال الدراسات المتعلقة بالمفهوم في بداياتها وتسعى جميعها إلى تحقيق إضافات علمية بهذا الخصوص وكذلك للقاء الضوء على الممارسات الخضراء في الموارد البشرية امتدادا للدراسات التي تهتم بممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء .

أهداف البحث :

1- **التعرّف على أثر تطبيق ادارة الموارد البشرية الخضراء على المنظمة .**

2- **التعرف على مفهوم ادارة الموارد البشرية الخضراء والتنمية المستدامة .**

3- **التعرّف على أثر تطبيق ادارة الموارد البشرية الخضراء على تحقيق التنمية المستدامة.**

فروض الدراسة :

1-يوجد تأثير معنوي عند مستوى الدلالة (0.05) لإدارة الموارد البشرية الخضراء وتحقيق التنمية المستدامة.

منهجية البحث:

-المنهج الوصفي التحليلي ، والملاحظة الشخصية بالإضافة الي تصميم استبيان لاختبار فروض البحث .

حدود الدراسة:

-حدود زمانية ومكانية : طبقت هذه الدراسة في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 1440-1441هـ الموافق2019- 2020م على منسوبات كلية المجتمع بخميس مشيط – شطر الطالبات (عضوات هيئة التدريس والموظفات).

مجتمع الدراسة:

يتكون من منسوبات كلية المجتمع بخميس مشيط – شطر الطالبات (عضوات هيئة التدريس والموظفات)

عينة الدراسة:

دراسة حالة منسوبات كلية المجتمع بخميس مشيط – شطر الطالبات (عضوات هيئة التدريس والموظفات).

الدراسات السابقة :

1- دراسة (الحموري وآخرون , 2017) ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء في الجامعات الفلسطينية جنوب الضفة الغربية نظراً لأن الموارد البشرية تحظى بأهمية كبرى في المؤسسات , وأهمية الاستدامة البيئية والمحافظة على البيئة ومواردها, توجهت هذه الدراسة للتعرف على مدى تطبيق ممارسات إدارة الموارد البشرية لدى الجامعات الفلسطينية في جنوب الضفة الغربية, حيث تمت دراسة هذه العناصر والأمور الواجب توافرها لتطبيقها وشملت : الأخضر "Green" وأهميته، وأيضا مفهوم إدارة الموارد البشرية الخضراء، ووظائف إدارة الموارد البشرية الخضراء، والقواعد العشرة لمديري الإدارة الخضراء في المؤسسة، وطرق تطبيق الإدارة الخضراء في المؤسسة، وبرامج إدارة الموارد البشرية الخضراء داخل المؤسسة والسلوكيات الخضراء للموظفين داخل المؤسسة

قامت هذه الدراسة باستطلاع أراء العاملين في قسم الموارد البشرية في جامعات جنوب الضفة الغربية والبالغ عددهم 14 عامل وعامله بعمل مسح شامل للعينة وأهم النتائج التي توصل إليها فريق البحث أظهرت النتائج أنه لا توجد فروق في مدى تطبيق ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء في الجامعات الفلسطينية في محافظات جنوب الضفة الغربية تعزى إلى متغير الجنس , كما أنه لا توجد فروق في مدى تطبيق ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء في الجامعات الفلسطينية في محافظات جنوب الضفة الغربية تعزى إلى متغير الوظيفة, كذلك أظهرت النتائج وجود فروق ظاهرة بين متوسطات وجهات نظر العاملين في الجامعات حول مدى تطبيق ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء في الجامعات الفلسطينية في محافظات جنوب الضفة الغربية تعزى إلى متغير عدد سنوات الخبرة، حيث كانت الفروق لصالح ذوي الخبرة 5-10 سنوات, كذلك أظهرت وجود فروق ظاهرة بين متوسطات وجهات نظر العاملين في الجامعات حول مدى تطبيق ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء في الجامعات الفلسطينية في محافظات جنوب الضفة الغربية تعزى لمتغير المؤهل العلمي، حيث كانت الفروق لصالح التوجيهي, وكذلك أظهرت النتائج وجود فروق ظاهرة بين متوسطات وجهات نظر العاملين في الجامعات حول مدى تطبيق ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء في الجامعات الفلسطينية في محافظات جنوب الضفة الغربية تعزى إلى متغير الجامعة، حيث كانت الفروق لصالح جامعة القدس المفتوحة . كما أظهرت النتائج أن مدى تطبيق ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء في الجامعات الفلسطينية في محافظات جنوب الضفة الغربية كانت متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.34مع انحراف معياري 0.38 مرتبة تنازلياً على النحو التالي : التحليل والتخطيط الأخضر في الجامعة, بليه التدريب وإدارة العلاقات الخضراء ثم إدارة تهذيب وضبط الموظفين الخضراء و أهم التوصيات التي يوصي بها فريق البحث يوصي فريق البحث الجامعات الفلسطينية في جنوب الضفة الغربية بالاهتمام بشكل اكبر بتطبيق ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء من اجل الاستدامة البيئية والمحافظة على البيئة , على الجامعة ضرورة تبني نظام يعمل على تحسين تطبيق الاستقطاب والتوظيف الأخضر في الجامعة , و على الجامعة تحسين إدارة وتقيم الأداء الأخضر لديها من خلال مراعاة البعد البيئي في عملية إدارة وتقيم الأداء, نوصي الجامعة بالاستمرار في عملية تدريب وإدارة العلاقات الخضراء من خلال عقد دورات تدريبية للموظفين

لتطويرهم في المجالات البيئية . ضرورة وضع نظام لتحسين من تطبيق نظام الحوافز والمكافئات الخضراء من خلال منح الموظفين الحوافز والمكافئات للأنشطة الداعمة للبيئة . نوصي الجامعة بوضع قوانين تنص على الجزاءات للموظفين المخالفين والمعارضين للأنشطة البيئية وتطبيق نظام تأديبي للموظفين المخالفين في إتباع الأنشطة البيئية . وبالنهاية نوصي بعمل أبحاث مستقبلية تربط بين إدارة الموارد البشرية الخضراء وأداء المؤسسة

2- دراسة (أبو رمان ، الصديقي، 2019) أثر تبني ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء في تحسين تطبيق الإدارة البيئية في جامعة الطائف ،هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى تبني ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء في جامعة الطائف ومعرفة أثر ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء بأبعادها (التوظيف الأخضر، التدريب والتطوير الأخضر، تقييم الأداء الأخضر) في مدى تحسين تطبيق الإدارة البيئية (تحسين استخدام الطاقة، تحسين استخدام المياه)، حيث تم بناء استبانة بغرض جمع البيانات، وقد تحقق لها دلالات صدق وثبات مقبولين، وتكونت عينة الدراسة من (220) إدارياً، تم اختيارهم بأسلوب العينة العشوائية البسيطة، وقد أظهرت النتائج أن مستوى تبني ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء بشكل عام تقع ضمن المستوى المتوسط، كما أن مدى تحسين تطبيق الإدارة البيئية تقع ضمن المستوى المتوسط. كما أظهرت النتائج أن مستوى تبني ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء بشكل عام تفسر ما نسبته (67.1%)من تحسين تطبيق الإدارة البيئية، و كما أظهرت نتائج تحليل الانحدار المتعدد أن ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء المتبنّاة في عملية تقييم الأداء الأخضر بجامعة الطائف تُسهم في تحسين تطبيق الإدارة البيئية، في حين أن ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء المتبنّاة في عمليات التوظيف الأخضر والتدريب والتطوير الأخضر لا تُسهم في تحسين تطبيق الإدارة البيئية، وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات، منها: يجب على إدارة الجامعة تنفيذ إدارة موجهة بيئيًا من خلال توظيف الأفراد الذين يعبرون عن مواقف إيجابية تجاه البيئة ، وتدريب العاملين بحيث يصبحوا مؤهلين في علم البيئة، بالإضافة إلى وضع خططًا شاملة والتي تحدد الأهداف العامة والمبادئ الأساسية لحماية البيئة والعمل على رصد وتقييم البيانات البيئية فيما يتعلق بتحسين استخدام مواردها (الطاقة، المياه)، وبالتالي تحقيق الاستدامة البيئية في حرمها الجامعي.

3-دراسة (السكارنة 2017م) أثر ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء على استراتيجية التمايز إبداع الموارد البشرية متغير معدل دراسة تطبيقية على شركات الطاقة المتجددة في عمان ،تهدف هذه الدراسة إلى فحص أثر ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء على استراتيجية التمايز إبداع الموارد البشرية متغير معدل في شركات الطاقة المتجددة في عمان .وْتكون مجتمع الدراسة من كافة العاملين بالشركات الصديقة للبيئة والتنمية المستدامة والطاقة المتجددة والتي تمارس الادارة الخضراء في نشاطاتها في العاصمة الاردنية عمان وعددها (78) شركة. أما عينة الدراسة، فقد تكونت من كافة المديرين ورؤساء الاقسام ومشرفي الإنتاج والعاملين بالشركات الصديقة للبيئة والتنمية المستدامة والطاقة المتجددة والتي تمارس الادارة الخضراء في نشاطاتها في العاصمة الاردنية عمان عددهم (165) ، اعتمد الباحث إلى المنهج الكمي - الوصفي التحليلي - من خلال استخدامه الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS بهدف تحقيق أهداف الدراسة . وكان من أبرز نتائج الدراسة، وجود أثر ذو دلالة إحصائية لممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء (التوظيف الأخضر، التدريب والتطوير الأخضر، تقييم الأداء الأخضر وحفظ الطاقة) على استراتيجية التمايز بالشركات الصديقة للبيئة والتنمية المستدامة والطاقة المتجددة س والتي تمارس الادارة الخضراء في نشاطاتها في العاصمة الاردنية عمان، وكذلك وجود دور معدل ذو دلالة إحصائية للإبداعُ (رأس المال البشري والتقدم التكنولوجي) على العلاقة بين ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء واستراتيجية التمايز بالشركات الصديقة للبيئة والتنمية المستدامة والطاقة المتجددة والتي تمارس الادارة الخضراء في نشاطاتها في العاصمة الاردنية عمان . وفي ضوء النتائج، أوصت الدراسة ضرورة اشاعة ثقافة الاهتمام بالمحافظة على بيئة العمل بين العاملين في شركات الطاقة المتجددة في عمان واهمية تبني المبادرات الخضراء للمحافظة على بيئة العمل كإجراء المسابقات بين الأقسام والوحدات المختلفة في الشركات محل الدراسة

Sharma & Gupta (2016): Green HRM: An Innovative : "Approach to Environmental Sustainability" Twelfth AIMS International Conference on Management

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مبادرات ادارة الموارد البشرية الخضراء ويتناول بالتفصيل أنموذج عمليات الموارد البشرية العاملة في ادارة الموارد البشرية الخضراء وتقدم هذه الدراسة خلفية نظرية عن ادارة الموارد البشرية الخضراء وممارساتها وطرح حالة دراسية من الشركات التي تعمل في القطاع التكنولوجي ومدى مساهمة الموظفين في ادارة الموارد البشرية الخضراء كما وتقوم الدراسة بتسليط الضوء على دور المراة والنساء في جميع انحاء العالم لتعزيز ومراعات الفوراق بين الجنسين وفي مكان العمل كما انها تقوم بالتدريب ونصح الشابات الطموحات من النساء في الإسهام بخبراتها في أولويات العمل والحياة. وقد إستفاد الباحث من هذه الدراسة في كتابة جزء من الخلفية النظرية لممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء

("Cherian & Jacob , 2012)
A Study of Green HR Practices and ."Its Effective Implementation in the Organization: A Review

هدفت إلى دراسة ممارسات الموارد البشرية الخضراء وفاعلية تنفيذها في المنظمات. تبنت الدراسة المنهج النظمي من خلال تحديد واستعراض عدد من البحوث والمقالات ذات الصلة بالإدارة الخضراء ونظام إدارة البيئة وادارة الموارد البشرية الخضراء للفترة الزمنية (1992 – 2012) ،وأعتمد الباحثان (19)دراسة. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أن هناك (16)شركة من أصل (5) بلدان قد تبنت أو عرضت جوائز أو 38مكافآت خضراء كان العاملين فيها أكثر من لتنفيذ الإدارة الخضراء، أما بالنسبة للاستقطاب فقد أتضح أن الشركات التي تعرض مواقفها في المحافظة على البيئة ستتحسن جاذبيتها في مجال الاستقطاب، وأن تحسين ممارسات الموارد البشرية الخضراء يتطلب تعزيز التدريب البيئي وتعزيز فرق العمل الخضراء . وقد أستفاد الباحث من هذه الدراسة في التعرف على الأسس النظرية لممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء

باستقراء الدراسات السابقة ،يتضح وجه الشبه بينها وبين البحث الحالي في تناول الجميع لتقييم أثر ادارة الموارد البشرية الخضراء ولكن كل من زاوية مختلفة

وكذلك يوجد تشابه تام في منهجية الدراسة للدراسات السابقة مع البحث الحالي حيث الجميع اعتمدوا منهج الطريقة الوصفية والتحليلية واستخدام الاستبيان لجمع البيانات، اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في عينة البحث حيث ركزت علي عضوات هيئة التدريس والموظفات بكلية المجتمع بخميس مشيط – شطر الطالبات بجامعة الملك خالد.

مفهوم ادارة الموارد البشرية الخضراء :

عرفت إدارة الموارد البشرية الخضراء بأنها الانشطة والسياسات والممارسات والأنظمة المتضمنة تطوير وتنفيذ والصيانة المستمرة للأنظمة التي تهدف الى إيجاد العاملين والمنظمة الخضراء، فالجانب المتعلق بإدارة الموارد البشرية هو تحويل العاملين الاعتياديين الى متبنين للنهج الأخضر وذلك لتحقيق الأهداف البينية المنظمة (Arulrajah & Opatha 2014 ,)كما أشار إليها (al et, Mishra 2014), بأنها الممارسات التي تشجع المبادرات الخضراء ً من خلال زيادة وعي الموظفين والتزامهم بقضايا الاستدامة البيئية .

ووفقا لوجهة نظر كل من (Jacob & Cherian 2012) فإن ممارسات إدارة الموارد في تعزيز معنويات العاملين، مما قد يساعد في التوصل إلى البشرية الخضراء تؤدي دورا حيويا قدر كبير من الفائدة لكل من الشركة والعاملين، وهناك عدد من المزايا التي يمكن للمنظمة تحقيقها نتيجة إدخال مبادئ إدارة الموارد البشرية الخضراء في العمل، ومنها: تحسين معدلات الاحتفاظ بالعاملين. تحسين صورة المنظمة لدى المتعاملين وتلبية احتياجات الزبائن. تحسين عملية جذب افضل الموظفين. تحسين الإنتاجية المستدامة 17. تخفيض الأثر البيئي للمنظمة. تحسين القدرة التنافسية وزيادة الأداء العام .تحقيق عوائد مستدامة للمستثمرين . الاستجابة للاتجاهات المجتمعية الطارئة . ويرى الباحث أنه بالرغم من تعدد وتنوع مفاهيم إدارة الموارد البشرية الخضراء إلا أن هذه المفاهيم تلتقي وتتفق على المساهمات الخضراء لممارسات إدارة الموارد البشرية، والتي تؤدي ً دورا في تحقيق الميزة التنافسية والتميز للمنظمات

ممارسات ادارة الموارد البشرية الخضراء :

التوظيف الأخضر : ازداد تأثير القضية البيئية على عملية الاستقطاب ففي المملكة المتحدة، إذ تشير بيانات إحدى المسوحات أن الخريجين يحكمون على الأداء البيئي وسمعة الشركة كمعيار لاتخاذ القرارات تقديم طلب للتوظيف، وكشفت الدراسة التي أجريت من قبل المعهد البريطاني للأفراد والتطوير شمل عينة من مهنيو الموارد البشرية اتضح أن (47 %)منهم يشعرون بانهم يفضلون العمل للشركات التي تتبنى نهج أخضر قوي، و (46 %)منهم يرى أن وجود مثل هذا النهج من شأنه أن يساعد 18على جذب المستقطبين المحتملين (2013). al et, Renwick .,.ويمكن للمنظمة إظهار التزامها بالاستدامة والحافظة على البيئة من خلال اعتماد أسلوب التوظيف الافتراضي، إذا بإمكان اكمال متطلبات التوظيف من خلال وسائل الاتصال الالكترونية بما في ذلك المقابلة وبما يقلل من السفر (2013). Milliman ,ويمكن لممارسات الاستقطاب التي تدعم الإدارة الخضراء ان تتضمن الابعاد البيئية، وينبغي أن يعكس الوصف الوظيفي ضمن اجندة الاستدامة وموقع الشركة ومحركات البحث فيها (2015. al et, Fayyazia ,)

التدريب الأخضر : أشارت بعض الدراسات الى وجود علاقة إيجابية بين التدريب الأخضر ومستوى التنمية البيئية، ولأهمية التدريب كممارسة من ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء فقد أصبح وسيلة مفيدة لتدريب المديرين التنفيذين، إذ بدأت العديد من المنظمات في الولايات المتحدة بمبادرات تدريبهم على.(Renwick, et al., 2013) ادارة الجودة البيئية تقييم الأداء الأخضر: تحرص إدارة الموارد البشرية الخضراء على تشجيع العاملين على ان تكون مخرجاتهم منسجمة وتوجهات المنظمة نحو البيئة . وتتطلب عملية تقييم الأداء البيئي للعاملين من المديرين تحمل مسؤولياتهم، ومن الجدير بالذكر فإن العديد من أنظمة تقييم الأداء المستخدمة في الولايات المتحدة اخذت تدمج المعايير البيئية في عملية تقييم أداء العاملين، ويمكن ان يتم ذلك من خلال تشجع ثقافة التعلم عن الإدارة البيئية واستخدام معايير الأداء البيئي، وتطوير نظم المعلومات الخضراء ومراجعة الحسابات للحصول على بيانات مفيدة عن الأداء البيئي والإداري.

حفظ الطاقة : ويشير المحترفون بالموارد البشرية ان أفضل الممارسات لدى المنظمات هي تشجيع الموظفين في مكان العمل على ان يكونوا أكثر صداقتا وحفاظا على

البيئة وذلك من خلال تشجيعهم على القيام ببعض الأنشطة مثل القيام بتصوير الأوراق على الوجهين والعمل على برمجة أجهزة الكمبيوتر للدخول بمرحلة الخمول بعد عدة دقائق من تركها واستخدام المصابيح الموفرة للطاقة واستخدام المصابيح المكتبية وخفض وتنزيل الستائر على نوافذ المكاتب في الصيف للحفاظ على الطاقة في المكاتب (Jain, 2016).

مفهوم التنمية المستدامة : عرفت لجنة برونتلاند التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقوق الأجيال القادمة من الوفاء باحتياجاتهما واتفقت دول العالم في مؤتمر الأرض 1992م على تعريف للتنمية المستدامة في المبدأ الثالث الذي أقره مؤتمر البيئة والتنمية في ريودي جانيرو بالبرازيل 1992م على أنها ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية للأجيال الحاضرة والمستقبل (أبو زنط ، و غنيم ، 2009).

دور ادارة الموارد البشرية الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة:

ويمكن للموارد البشرية الخضراء أن تلعب دور المحرك للاستدامة البيئية داخل المنظمة من خلال مواءمة ممارساتها وسياساتها مع أهداف الاستدامة التي تكون صديقة للبيئة، وأن تسهم في تحقيق أهداف المنظمة، وهي تنطوي على تنفيذ مبادرات الموارد البشرية الصديقة للبيئة مما يؤدي إلى: 1) زيادة الكفاءة مع التحفيز و2) خفض التكاليف وتحسين مستوى مشاركة الموظفين والاحتفاظ بهم ضمن فريق المنظمة، ويمكن لمبادرات الإدارة الخضراء أن تكون عاملا مهما في التفكير الاستشرافي والإبداعي في المؤسسات في جميع أنحاء العالم. حيث تساعد مبادرات الموارد البشرية الخضراء على إيجاد طرق بديلة لخفض التكاليف دون أن تفرط في كفاءاتها ومواردها الهامة، وغيرها.

التعريف بجامعة الملك خالد: أعلن خادم الحرمين الشريفين حفظه الله تعالى (عندما كان ولياً للعهد) يوم الثلاثاء 1419/1/9هـ قيام جامعة الملك خالد بدمج فرعي جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالجنوب وجامعة الملك سعود ، ثم صدر الأمر السامي برقم 78/7/م في 1419/3/11هـ القاضي باستكمال الإجراءات النظامية اللازمة لذلك، وبناءً عليه صدرت الميزانية الأولى للجامعة في1419/9/14هـ ضمن الميزانية العامة للدولة

لتنضم جامعة الملك خالد إلى منظومة الجامعات السعودية، تقع الجامعة في منطقة عسير في الجزء الجنوبي الغربي من المملكة العربية السعودية وتبلغ مساحة منطقة عسير حوالي 80.000 كيلومتر مربع، يعيش عليها أكثر من 1.600.000 نسمة ينتشرون في ثمان وسبعين محافظة ومركز.

وكالات الجامعة: وكالة الجامعة، وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي ،وكالة الجامعة للتطوير والجودة، وكالة الجامعة لكليات البنات، وكالة الجامعة للمشروعات.

تضم جامعة الملك خالد 42 كلية ، 19 كلية بنين و23 كلية للبنات ويوجد بها 149 قسم علمي، 78 قسم بكليات البنات،71 قسم بكليات البنين .(http://www.kku.edu.sa)

تحليل استبيان (ادارة الموارد البشرية الخضراء والتنمية المستدامة)فيما يلي اختبار فروض البحث

صدق وثبات أداة الدراسة :

تمت مراعاة جميع الجوانب الأساسية في صياغة الاسئلة لتحقيق الترابط بين الابعاد المختلفة ومن ثم عرض الاستبيان على عدد من المحكمين بغرض التأكد من الصدق البنائي، حيث تم العمل بكافة الارشادات والتوجيهات التي قدموها.

يقصد بثبات الاستبانة هو ان يعطي الاستبيان نفس النتائج إذا اعيد تطبيقه عدة مرات متتالية، وقد استخدمت الباحثة للتحقق من ثبات استبانة الدراسة من خلال معامل الفا كرو نباخ، وقد اسفرت النتائج ان جميع المعاملات دالة احصائيا، وكذلك تبين معاملات الفا كرونباخ (CR) تتراوح من بين (0.570 الي 0.903) كما هو موضح في الجدول التالي (1)

الجدول (1) صدق وثبات الاداء لتطبيق ادارة الموارد البشرية الخضراء على تحقيق التنمية المستدامة

	CR	AVE	MSV	MaxR(H)	المكافآت والتعويضات الخضراء	حفظ الطاقة	التوظيف الأخضر	تقييم الأداء الأخضر	التدريب الأخضر	التنمية المستدامة
المكافآت	0.683	0.427	1.115	0.738	**0.654**					

والتعويضات الخضراء										
حفظ الطاقة	0.732	0.360	0.912	0.821	0.955	**0.600**				
التوظيف الأخضر	0.692	0.530	0.933	0.698	0.913	0.950	**0.728**			
تقييم الأداء الأخضر	0.504	0.338	1.245	0.507	0.848	0.633	0.901	**0.581**		
التدريب الأخضر	0.664	0.405	1.245	0.710	1.056	0.680	0.966	1.116	**0.637**	
التنمية المستدامة	0.903	0.578	0.867	0.931	0.931	0.754	0.679	0.601	0.709	**0.760**

المصدر : اعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية (2020)

مدي ملاءمة نموذج الدراسة

قبل البدء في تطبيق تحليل الانحدار لاختبار فرضيات الدراسة، قامت الباحثة بإجراء بعض الاختبارات وذلك من أجل ضمان ملاءمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار، إذ تم التأكد من عدم وجود ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة Multicollinearity ، باستخدام معامل تضخم التباين Variance Inflation Factor(VIF) مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين (10)

الجدول (2) مدي ملاءمة نموذج الدراسة لتطبيق ادارة الموارد البشرية الخضراء على تحقيق التنمية المستدامة

Model	Collinearity Statistics	
	التباين المسموح به Tolerance	معامل تضخم التباينVIF
(Constant)		
حفظ الطاقة	.248	1.248
التوظيف الاخضر	.214	2.048
تقيم الاداء الاخضر	.417	2.024
التدريب الاحضر	.391	2.778
المكافات والتعويضات	.217	1.248

المصدر : اعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية (2020)

تشير النتائج الوارادة في الجدول (2) الي ان قيم معامل التضخم (VIF) لجميع المتغيرات كانت اقل من الحد المقبول (10) وان قيمة (Tolerance) كانت اعلي من (0.05) مما يشير الي عدم وجود مشكلة الارتباط المتعدد بين المتغيرات , كما تشير النتائج

الي ان قيم معامل الالتواء (Skewness) كانت اقل من (1) مما يعني اتباع للتوزيع الطبيعي. (عماد واخرون 2020)

التحليل العاملي الاستكشافي والتوكيدي:

للتأكد من صلاحية النموذج تم استخدام كل من برنامج (SPSS V 25) في إجراء عملية التحليل العاملي الاستكشافي وبرنامج (AMOS 25) لإجراء التحليل العاملي التوكيدي لـ (أثر تطبيق ادارة الموارد البشرية الخضراء على تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة: عضوات هيئة التدريس والموظفات بكلية المجتمع بخميس مشيط – شطر الطالبات) حيث تم إعطاء كل عبارة من العبارات التي استخدمت لقياس كل متغير في الاستبانة معاملات تشبع حيث احتوت الاستبانة على (24عبارة) تم استخدام طريقة المكونات الأساسية وطريقة تدوير العوامل من اجل تحديد معاملات التشبع وتم حذف العبارات التي يقل عن 0.5 (عماد واخرون 2020) حيث تم استخدام (KMO) لاختبار كفاية العينة المأخوذة في تفسير الظاهرة المدروسة واقل قيمة لكفاية قبول نتائج التحليل هي 0.6 واجراء اختبار (Bsrtlett) بوصفه مؤشر للعلاقة بين المتغيرات أذا يجب ان تكون قيمته دالة عند مستوي معنويه اقل من (0.05) وتم الاعتماد علي مؤشرات جودة المطابقة بغرض التأكد من سلامة التحليل العاملي التوكيدي لنموذج الدراسة حيث تظهر هذه المؤشرات في شكل اختبار الفروض () ونتائج التحليل الاستكشافي في الجدول التالي:

الجدول (3) التحليل العاملي الاستكشافي لتطبيق ادارة الموارد البشرية الخضراء على تحقيق التنمية المستدامة

	الابعاد					
	6	5	4	3	2	1
الحضور المبكر إلى العمل في الصباح الباكر	.916					
تشغيل أجهزة الكمبيوتر بعد بضع دقائق من السكون وتطلب ادارة الكلية من منسوباتها ايقاف أجهزة الكمبيوتر واطفاء الأضواء عند الخروج للاستفادة من الطاقة والطاقة الشمسية المتجددة.						
استخدام المصابيح ذات الكفاءة في استهلاك الطاقة		1.006				
الاتجاه إلى الحد من استخدام الورق بالتوجه إلى استخدام التطبيقات والبرمجيات وإدارة الموارد البشرية بالوسائط الإلكترونية.		.819				
ترشيد استهلاك المياه – مراقبة الصرف الصحي والمراحيض عن التسريبات التي تتسبب في هدر المياه					.874	
تقوم ادارة الكلية بنشر التوعية بين موظفيها وعملائها عن حفظ الطاقة.					.596	
رفع معنويات عضوات هيئة التدريس والموظفات، وتحقيق رضاهم وتحسين الكفاءة.					.604	
يتم وصف الوظائف الادارية الخضراء (الصديقة للبيئة) في الكلية التي تتضمن الأهداف الخضراء.					.726	
تقييم الأداء الأخضر بتحديد المعايير الخاصة من الأهداف والمبادرات البيئية وترجمتها إلى مؤشرات السلوك الأخضر لتكون مقياساً في تقييم أداء عضوات هيئة التدريس و الموظفات.				.620		
تعمل الكلية في مكاتب ومباني خضراء صديقة للبيئة.			-.540		.669	
يتم التدريب والتنمية الخضراء من خلال حصر برامج تدريبية وتنفيذها.					.858	
تقوم ادارة الكلية بدمج التدريب مع تعليمات القيم البيئية.				.951		
تقوم ادارة الكلية بوضع برامج الاتصالات الخضراء لجميع مستويات				.666		
التوصل إلى أفكار جديدة تقلل من آثار التدهور البيني، بالإضافة إلى تشكيل الانضباط الأخضر في العمل (قانون البيئة الخضراء) من خلال تنفيذ الإجراءات التأديبية ضد المنسوبات المخالفات لأحكام وقواعد حماية البيئة						
تساعد ادارة الموارد البشرية الخضراء بالكلية على زيادة تحفيز الموظفين / زيادة الارتباط بالعمل / تقليل دوران العمل / تحسين البيئة للقوى العاملة.	.536					
تقوم ادارة الكلية بتطبيق ادارة الموارد البشرية الخضراء في كل انشطتها				.648		
تلبّي إدارة الموارد البشرية الخضراء احتياجات الفرد الأساسيّة والضروريّة						.605
الالتزام الأخلاقي لإدارة الموارد البشرية الخضراء يعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة						.841
تشجع أهداف وغايات ادارة الموارد البشرية الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة						.895
ادارة الموارد البشرية الخضراء قادرة على الربط بين أدوارها داخل المؤسسة وتحقيق الأهداف العامة للمؤسسة التي تراعي اهداف التنمية المستدامة						.835
الموارد البشرية الخضراء لديها دراية كافية بالتعديلات التي طرأت عليها نتيجة التحلي بالمسؤولية المجتمعية .			.815			
بضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية .			.845			
بتسخير التكنولوجيات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز التنمية المستدامة						.707

المصدر :اعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية (2020)

من خلال نتائج التحليل العاملي الاستكشافي، تبين أن قيمة اختبار KMO بلغت (0.839) وفقا لقاعدة (Kaiser, 1974) والتي تنص على أن الحد الأدنى المقبول لقيمة KMO يجب ان يفوق (0.5) فانه يتضح بأن القيمة المستخرجة لمعامل اختبار KMO هي أكبر من القيمة المحددة، وبذلك فإن حجم العينة يعتبر كافيا وملائما للدراسة.

الاحصاء الوصفي : فيما يلي عرض لنتائج الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة، حيث تبين النتائج في الجدول (4) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات المبحوثات علي متغيرات الدراسة: حيث يتم مقارنة الوسط الحسابي للبعد بالوسط الفرضي للدراسة (3) حيث تتحقق الموافقة على الفقرات إذا كان الوسط الحسابي للعبارة اكبر من الوسط الفرضي (3) , وتتحقق عدم الموافقة إذا كان الوسط الحسابي أقل من الوسط الفرضي.

الجدول (4) الاحصاء الوصفي لتطبيق ادارة الموارد البشرية الخضراء على تحقيق التنمية المستدامة

	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المستوي	الترتيب
حفظ الطاقة	.24879	2.2145	%44	5
توظيف الاخضر	.24589	2.1457	%43	6
تقيم الاداء الاخضر	.64872	2.2157	%44	4
التدريب الاخضر	.74846	2.7487	%55	2
المكافآت والتعويضات	.21489	2.4124	%48	3
التنمية المستدامة	.42158	2.9124	%58	1

المصدر : اعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية (2020)

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول ان مجتمع الدراسة يعتمد لا يطبق ابعاد ممارسات ادارة الموارد البشرية الخضراء بمستوي عالي حيث ان جميع الابعاد اقل من الوسط الفرضي (3).

اختبار فروض الدراسة:

لاختبار فرضيات الدراسة اعتمدت الباحثة في عملية التحليل الإحصائي للبيانات على أسلوب نمذجة المعادلة البنائية (Structural Equation Modeling SEM) وهو نمط مفترض للعلاقات الخطية المباشرة وغير المباشرة بين مجموعة من المتغيرات

الكامنة والمشاهدة , وبالتحديد استخدام أسلوب تحليل المسار، لما يتمتع به هذا الأسلوب من عدة مزايا، تتناسب مع طبيعة الدراسة. (Barbara G Fidell,1996) ويستخدم تحليل المسار فيما يماثل الأغراض التي يستخدم فيها تحليل الانحدار المتعدد، حيث أن تحليل المسار يعتبر امتداداً لتحليل الانحدار المتعدد، ولكن تحليل المسار، أكثر فعالية حيث أنه يضع في الحسبان نمذجة التفاعلات بين المتغيرات ، The Modeling of Interactions وعدم الخطية Nonlinearities وأخطاء القياس، والارتباط الخطي المزدوج Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة (Jeonghoon ,2002.) .

الشكل (1) نموذج الدراسة واختبار الفروض لتطبيق ادارة الموارد البشرية الخضراء على تحقيق التنمية المستدامة

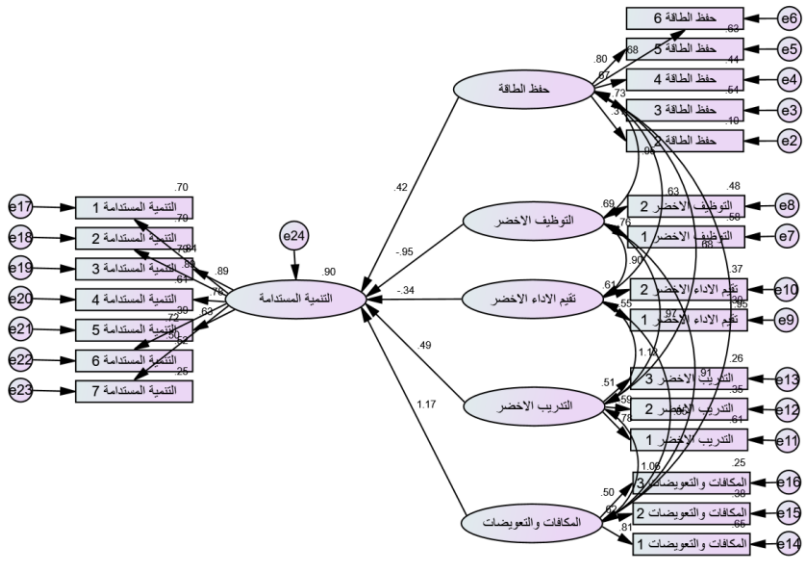

المصدر :اعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية (2020)

لاختبار فروض الدراسة تم استخدام اختبار تحليل المسار عن طريق برنامج analysis of moment structure (AMOS) . تم الاعتماد على معاملات الانحدار (Estimate) لمعرفة التغير المتوقع في المتغير التابع بسبب التغير الحاصل في وحدة واحدة من المتغير المستقل ، كما تم الاعتماد علي قيمة (R) للتعرف على قدرة النموذج على تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتغيرات الوسيطة والمتغيرات التابعة .وقد تم

الاعتماد على مستوى الدلالة 0.05 للحكم على مدى معنوية التأثير، حيث تم مقارنة مستوى المعنوية المحتسب مع قيمة مستوى الدلالة المعتمد، وتعد التأثيرات ذات دلالة احصائية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحتسب أصغر من مستوى الدلالة المعتد (0.05) حيث يتم التعرف على المعنوية من خلال المسار الذي ينتقل من المتغير الي اخر والجدول التالي يوضح قيم تحليل المسار بعد التأكد من جودة المطابقة .

الجدول (5) المسار من تطبيق ادارة الموارد البشرية الخضراء على تحقيق التنمية المستدامة

			Estimate	S.E.	C.R.	P	Label
التنمية المستدامة	<---	حفظ الطاقة	1.104	3.306	.334	.738	رفض الفرضية
التنمية المستدامة	<---	التوظيف الأخضر	-.950	1.659	-.573	.567	رفض الفرضية
التنمية المستدامة	<---	تقييم الأداء الأخضر	-.347	1.524	-.228	.820	رفض الفرضية
التنمية المستدامة	<---	التدريب الأخضر	.364	.567	.641	.522	رفض الفرضية
التنمية المستدامة	<---	المكافآت والتعويضات الخضراء	.969	.915	1.059	.289	رفض الفرضية

المصدر :اعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية (2020)

تشير نتائج الجدول (2) ان قيمة (Estimate) لكافة المسارات والقيمة الاحتمالية (P) اكبر من 0.05 وبالتالي فهي غير دالة احصائية عند مستوي معنوية 0.05 . وعلية يتم رفض كافة الفروض الفرعية .

اختبار الفرضية الرئيسية (تطبيق ادارة الموارد البشرية الخضراء تؤثر على تحقيق التنمية المستدامة)

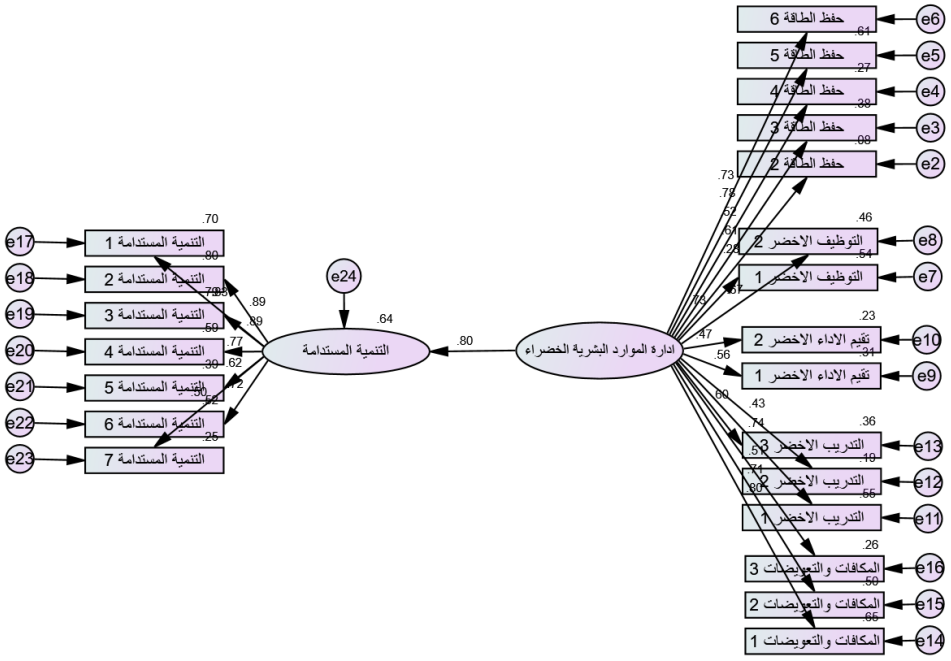

المصدر :اعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية (2020)

من الشكل اعلاه يتضح ان قيمة معامل التحديد (R) تساوي 64% اي ان ادارة الموارد البشرية الخضراء تفسر ما نسبة 64% علي التنمية المستدامة , للحكم على مدى معنوية التأثير، حيث تم مقارنة مستوى المعنوية المحتسب مع قيمة مستوى الدلالة المعتمد، وتعد التأثيرات ذات دلالة احصائية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحتسب أصغر من مستوى الدلالة المعتد (0.05) والجدول التالي يوضح قيم اختبار الفرضية الرئيسية

			Estimate	S.E.	C.R.	P	النتيجة
التنمية المستدامة	<---	ادارة الموارد البشرية الخضراء	.664	.124	5.373	***	قبول الفرضية

المصدر : اعداد الباحثة من بيانات الدراسة الميدانية (2020)

تشير نتائج الجدول (6) ان قيمة (Estimate) من ادارة الموارد البشرية الخضراء الي التنمية المستدامة تساوي 0.664 وهي دالة احصائية عند مستوي معنوية (P) اقل من 0.05 يساوي ❖❖❖ . وعلية يتم قبول الفرض الرئيسي .

الخاتمة

نتناول في خاتمة هذا البحث ، خلاصة البحث والتي تتضمن أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة، وعبر سلسلة تتكون من أربعة فصول مكونة هيكل البحث .

أهم نتائج البحث: اطلعت الباحثة علي عدة مصادر للمعلومات تتضمن موضوع البحث منها المراجع والكتب والتقارير والمجلات والدوريات والشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) والصحف السيارة و تصميم استبيان وتوزيعه ثم تحليله وذلك لإثبات صحة أو عدم صحة فرضيات الدراسة وقد أثبتت كل الفرضية الرئيسية صحتها وعليه تأتي نتائج البحث كما يلي :

1- ان قيمة (Estimate) من ادارة الموارد البشرية الخضراء الي التنمية المستدامة تساوي 0.664 وهي دالة احصائية عند مستوي معنوية (P) اقل من 0.05 يساوي ❖❖❖ . وعلية يتم قبول الفرض الرئيسي والذي يقضي بأن ادارة الموارد البشرية الخضراء تحقق التنمية المستدامة .

2- تم رفض الفرضيات الفرعية .

التوصيات :

1- ضرورة عمل ورش العمل والندوات التعريفية لفهم ايجابيات وسلبيات ادارة الموارد البشرية الخضراء لغير المتخصصين في ادارة الاعمال.

2- تضمين ادارة الموارد البشرية الخضراء في منهج ادارة الموارد البشرية بالجامعات.

3- توعية مجتمع منطقة عسير (من خلال المحاضرات والندوات بواسطة أعضاء هيئة التدريس) بادارة الموارد البشرية الخضراء.

4- الاستعانة بالمتخصصين لتنوير منسوبي جامعة الملك خالد (بنين وبنات) ادارة الموارد البشرية الخضراء لتوسيع نطاق تطبيقها بالمنظمات .

المصادر والمراجع

- أبو رمان، جمانة ، والصديقي، عبدالرحمن ، (2019) ،أثر تبني ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء في تحسين تطبيق الإدارة البيئية في جامعة الطائف، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 18, العدد 38, ص 44.

- أبو زنط ،ماجدة ، و غنيم ،عثمان (2009م) ، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الاسلامية، مجلة دراسات العلوم الادارية ، الجامعة الأردنية ،مجلد 36، عدد (1) ، ص 23

- السكارنه (2017م) أثر ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء على استراتيجية التمايز إبداع الموارد البشرية متغير معدل دراسة تطبيقية على شركات الطاقة المتجددة في عمان ، الاردن : عمان : دار الشرق الأوسط .ص45

-الحموري, وآخرون (2017) ممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء في الجامعات الفلسطينية جنوب الضفة الغربية. جامعة بوليتكنك فلسطين

-الموقع الرسمي لجامعة الملك خالد http://www.kku.edu.sa

-Fayyazi, Marjan, Investigating the barriers of the green human resource management implementation in oil industry, International Journal of Industrial Engineering Computations, January 2015.

--Sharma ,Ridhi & Gupta, Neha (2016,p825): Green HRM: An Innovative : "Approach to Environmental Sustainability" Twelfth AIMS International Conference on Management.

- W.S. Renwick Tom Redman: Green Human Resource Management: A Review and Research Agenda, January 2012.

شكر وتقدير

تود الباحثة أن تشكر جامعة الملك خالد على دعمها الإداري الفني لهذا البحث

الملاحق

السيدة/..... المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: استمارة استبانة

يطيب لي إفادتكم بأنني أقوم بعون الله تعالي بإجراء بحث بعنوان:

أثر تطبيق ادارة الموارد البشرية الخضراء على تحقيق التنمية المستدامة: دراسة حالة: عضوات هيئة التدريس والموظفات بكلية المجتمع بخميس مشيط – شطر الطالبات

فأرجو شاكرة ومقدرة منكم التكرم بقراءة عبارات الاستبانة المرفقة والإجابة عليها بدقة حتى ترى الدارسة النور وتكون إضافة حقيقية للعلم والمعرفة، وأحيطكم علماً بأن المعلومات المقدمة لن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي.

شاكرة حسن تعاونكن

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام الباحثة / د. رقية كرتات

البيانات الشخصية:

نرجو من سعادتكم وضع إشارة √ في المربع المناسب لكل منها:

الوظيفة :

عضو هيئة تدريس ☐ موظفة ☐

المحور الأول : ادارة الموارد البشرية الخضراء

وهي تعني : البرامج الخضراء الفعلية لإدارة الموارد البشرية والعمليات والتقنيات التي يتم تنفيذها فعلياً في المنظمات من أجل الحد من الآثار البيئية السلبية وتعزيز الآثار البيئية الإيجابية للمنظمات، والهدف النهائي لممارسات إدارة الموارد البشرية الخضراء هو تحسين الأداء البيئي المستدام للمنظمة.

الرجاء وضع علامة (√) أمام الخيار الذي يناسب وجهة نظرك في العبارة المذكورة.

يقوم المختصين في الموارد البشرية الخضراء بإدارة الكلية بتشجيع الموظفات وعضوات هيئة التدريس على أن يكن أصدقاء للبيئة في مكان العمل بممارسة الآتي للموارد

البشرية الخضراء :

م	العبارات	أوافق	محايد	لا أوافق
	حفظ الطاقة			
1	الحضور المبكر إلى العمل في الصباح الباكر			
2	تشغيل أجهزة الكمبيوتر بعد بضع دقائق من السكون وتطلب ادارة الكلية من منسوباتها ايقاف أجهزة الكمبيوتر واطفاء الأضواء عند الخروج للاستفادة من الطاقة والطاقة الشمسية المتجددة.			
3	استخدام المصابيح ذات الكفاءة في استهلاك الطاقة			
4	الاتجاه إلى الحد من استخدام الورق بالتوجه إلى استخدام التطبيقات والبرمجيات وإدارة الموارد البشرية بالوسائط الإلكترونية.			
5	ترشيد استهلاك المياه – مراقبة الصرف الصحي والمراحيض عن التسريبات التي تتسبب في هدر المياه			
6	تقوم ادارة الكلية بنشر التوعية بين موظفيها وعملائها عن حفظ الطاقة.			
	التوظيف الأخضر			
7	رفع معنويات عضوات هيئة التدريس والموظفات، وتحقيق رضاهم وتحسين الكفاءة.			
8	يتم وصف الوظائف الادارية الخضراء (الصديقة للبيئة) في الكلية التي تتضمن الأهداف الخضراء.			
	تقييم الأداء الأخضر			
9	تقييم الأداء الأخضر بتحديد المعايير الخاصة من الأهداف والمبادرات البيئية، وترجمتها إلى مؤشرات السلوك الأخضر لتكون مقياساً في تقييم أداء عضوات هيئة التدريس و الموظفات.			
10	تعمل الكلية في مكاتب ومباني خضراء صديقة للبيئة.			
	التدريب الأخضر			
11	يتم التدريب والتنمية الخضراء من خلال حصر برامج تدريبية وتنفيذها.			
12	تقوم ادارة الكلية بدمج التدريب مع تعليمات القيم البيئية.			
13	تقوم ادارة الكلية بوضع برامج الاتصالات الخضراء لجميع مستويات			
	المكافآت والتعويضات الخضراء			
14	التوصل إلى أفكار جديدة تقلل من آثار التدهور البيئي، بالإضافة إلى تشكيل الانضباط الأخضر في العمل (قانون البيئة الخضراء) من خلال تنفيذ الإجراءات التأديبية ضد المنسوبات المخالفات لأحكام وقواعد حماية البيئة			
15	تساعد ادارة الموارد البشرية الخضراء بالكلية على زيادة تحفيز الموظفين / زيادة الارتباط بالعمل / تقليل دوران العمل / تحسين البيئة للقوى العاملة.			
16	تقوم ادارة الكلية بتطبيق ادارة الموارد البشرية الخضراء في كل انشطتها			

المحور الثاني: التنمية المستدامة وتعني: نشاط شامل لكافة القطاعات سواء في الدولة أم في المنظمات أم في مؤسسات القطاع العام أو الخاص أو حتى لدى الأفراد، حيث تشكل عملية تطوير وتحسين ظروف الواقع، من خلال دراسة الماضي والتعلم من تجاربه، وفهم الواقع وتغييره نحو الأفضل، والتخطيط الجيد للمستقبل، وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد والطاقات البشريّة والمادية.

تساهم ادارة الموارد البشرية الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة :

م	العبارات	أوافق	محايد	لا أوافق
17	تلبّي إدارة الموارد البشرية الخضراء احتياجات الفرد الأساسيّة والضروريّة			
18	الالتزام الأخلاقي لإدارة الموارد البشرية الخضراء يعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة			
19	تشجع أهداف وغايات ادارة الموارد البشرية الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة			
20	ادارة الموارد البشرية الخضراء قادرة على الربط بين أدوارها داخل المؤسسة وتحقيق الأهداف العامة للمؤسسة التي تراعي اهداف التنمية المستدامة			
21	الموارد البشرية الخضراء لديها دراية كافية بالتعديلات التي طرأت عليها نتيجة التحلي بالمسؤولية المجتمعية .			
22	بضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية .			
23	بتسخير التكنولوجيات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز التنمية المستدامة			
24	باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لإيجاد فرص عمل وتحقيق أهداف التنمية المستدامة			

أثر تطبيق الحوكمة وآلياتها من الناحية الاقتصادية والرقابية على الشركات التجارية

The impact of implementing governance and its mechanisms on the economic and supervisory levels on commercial companies

د. عبير بكرى سرالختم
Dr. Abeer bakrisiralkhatim
جامعة الملك خالد-2020م .

شكر خاص
تشكر الباحثة جامعة الملك خالد ممثلة في عمادة البحث العلمي لدعمها هذا البحث

الملخص :

يركز البحث على أثر تطبيق الحوكمة وآلياتها من الناحية الإقتصاديةوالرقابية ، من أجل النهوض والتطور الإيجابي في الاداء ، وتعزيز قدرة الشركات التجارية على المنافسة في ظل التحديات الاقتصادية التى تتطور من لحظة إلى أخرى ، فضلاً عن بيان دورها في جذب الإستثمارات ودعم القرارات الاستثمارية من خلال تحسين أداء الشركات ، وتعزيز الإفصاح والشفافية وتوفير القوائم المالية الموثوق بها والخالية من الغش والأخطاء ، وتوفير المعلومات اللازمة والمناسبة في الوقت المناسب للمستثمرين وأصحاب المصالح والمجتمع .

الكلمات المفتاحية : الحوكمة ، آليات الحوكمة .

Abstract:

The research focuses on the impact of implementing governance and its mechanisms in economic and supervisory terms, in order to advance and develop positively in performance, and enhance the ability of commercial companies to compete in light of economic challenges that develop from one moment to another, as well as explaining their role in attracting investments and supporting investment decisions by improving Corporate performance, enhancing disclosure and transparency, providing reliable and free of fraud and error financial statements, and providing necessary and appropriate information in a timely manner to investors, stakeholders and society.

Key words: governance, governance mechanisms.

الإطار المنهجي :

المقدمة

تسعى الشركات التجارية من خلال السعي الدؤوب للوصول إلى التطور الإقتصادي من خلال التنمية الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي

مشكلة البحث :

تم صياغة مشكلة البحث من خلال السؤال الآتي :

كيف يمكن أن يساهم تطبيق الحوكمة وآلياتها الشركات التجارية في التطور من الناحية الإقتصاديةوالرقابية ؟

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث من خلال الدور البارز والمهم الذي تؤديه الحوكمة في التأكيد على حسن الاداء المالي والرقابي فضلاً عن دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التطور في الأداء الاقتصادي والقدرة على المنافسة على المدى الطويل وتخطي العقبات المؤدية الى انهيارات وفشل الشركات وحسن توجيه الموارد فيها والاستخدام الامثل لتلك الموارد فضلا عن دورها في تجنب الانزلاق في المشاكل المحاسبية والمالية بما يعمل على تعزيز واستمرار نشاطها.

أهداف البحث :

يهدف البحث إلى توضيح الإطار النظري لحوكمة الشركات وأهميتها. وبيان دور الحوكمة في تطوير البيئة الاقتصادية.

فرضية البحث :

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق الحوكمة وآلياتها والتطور الإقتصادي والرقابي للشركات التجارية .

منهج البحث :

لتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التاريخي، والإطلاع على الرسائل والدوريات والكتب ومواقع شبكة الانترنت التى تتعلق بموضوع البحث.

الإطار النظري :

إن حوكمة الشركات هي احد العناصر الرئيسة في تحسين الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي , ومن ثم فان قوة وسلامة ومتانة قطاع الشركات له تأثير ايجابي على نمو الاقتصاد الكلي ،إلى جانب تعزيز ثقة المستثمرين حيث تتضمن حوكمة الشركات مجموعة العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها وحملة الأسهم ومجموعة أصحاب المصالح الآخرين .

وقد عرفت الأوساط العلمية مفهوم الحوكمة على أنه: الإدارة الرشيدة والحاكمة، ويشير إلى القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من ناحية أخرى، بحيث يضمن الممولون حسن استغلال الإدارة لأموالهم وتعظيم الربحية، وتحقيق الرقابة الفعالة.

والحوكمة هي مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركة أو المؤسسة، وبذلك فإن الحوكمة تعنى تطبيق النظام أي وجود نظام يعمل على التحكم في العلاقات بين الأطراف الأساسية التي تؤثر في الأداء، كما تشمل مقومات تقوية المؤسسة على المدى البعيد وتحديد المسؤول والمسؤوليات.

والحوكمة هي منهج الإدارة الذي يزود المؤسسة بالإجراءات والسياسات التي تحدد الأسلوب الذي من خلاله تدار العمليات بكفاءة.

إن الحوكمة تضع الإطار لإتخاذ القرار الأخلاقى والإجراءات الأخلاقية للإداره داخل المؤسسة على أساس من الشفافية , والمحاسبة, والأدوار الواضحة المحددة للعاملين. وتؤكد على الأداء من خلال، الرصد, والإبلاغ , والتطوير , وتحسين العمليات , وإجراءات العمل(إبراهيم، 2016م) .

الهدف من الحوكمة:

تهدف قواعد وضوابط الحوكمة الى تحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة الشركة، وبالتالي تحقيق الحماية للمساهمين وحملة الوثائق جميعا مع مراعاة مصالح العمل والعمال والحد من استغلال السلطة في غير المصلحة العامة بما يؤدي إلى تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه وتنمية المدخرات وتعظيم الربحية وإتاحة فرص عمل جديدة، كما أن هذه القواعد تؤكد على أهمية الالتزام بأحكام القانون والعمل على ضمان

مراجعة الأداء المالى ووجود هياكل إدارية تمكن من محاسبة الإدارة أمام المساهمين مع تكوين لجنة مراجعة من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذية تكون لها مهام واختصاصات وصلاحيات عديدة لتحقيق رقابة مستقلة على التنفيذ.

مفهوم حوكمة الشركات

يعود السبب الرئيسي في اختلاف تعاريف ومفاهيم الحوكمة إلى تعدد الجهات التي تتبنى الحوكمة واختلاف أهداف كل منها وكالآتي :

حيث تعرف أنها " تلك المجموعة من القواعد التي تجري بموجبها إدارة الشركة داخليا، و بإشراف مجلس الإدارة على الشركة،بهدف حماية المصالح والاستثمارات المالية للمساهمين" (التميمي،2008م).

حوكمة الشركات هو عبارة عن نظام متكامل للرقابة المالية والغير مالية ، والذي عن طريقه يتم إدارة الشركة والرقابة عليها .

ويمكننا القول بأن مفهوم حوكمة الشركات هو تعبير واسع يتضمن القواعد وممارسات السوق التي تحدد كيفية إتخاذ الشركات وخاصة شركات الإكتتاب العام لقراراتها، والشفافية التي تحكم عملية إتخاذ القرار فيها ، وهى تتضمن كلذلك التشريعات الحوكنية والجهات التشريعية التي يتعامل معها المساهمون والشركات ، والإجراءات التي يقوم بها المشرعون لضمنا الإلتزام بالقوانين والتشريعات الواجب تطبيقها (محمد، 2009م) .

ترى الباحثة أن نجاح تطبيق حوكمة الشركات يعتمد على المحافظة على بيئة عمل قوية ترتكز على التقيد باللوائح والقوانين المنظمة للعمل . ويجب على أعضاء الشركة ممارسة أقصى درجات الحيطة والحذر عند أدائهم لأعمالهم ، وتحمل المسؤولية الجماعية او الفردية للوصول الى الأهداف التي تم وضعها من قبل الشركة .

مبادئ حوكمة الشركات :

تعد هذه المبادئ مقاييس للأداء الجيد في الشركات، ونتيجة لما حدث من تطورات أعيدت صياغة تلك المبادئ في سنة 2004 من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وأصبحت تتمثل بالآتي:(غزال، 2006) .

1. ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات: إن ضمان الأساس الفعال لإطار حوكمة الشركات يمكن أن يتحقق من خلال: تطوير إطار حوكمة الشركات مع الأخذ في

الاعتبار تأثيره على الاقتصاد الكلي وعلى نزاهة السوق والدوافع التي يحدثها للمشاركين في السوق وتعزيز الأسواق الشفافة والفعالة, وأن تكون المتطلبات القانونية والتنظيمية متوافقة مع قواعد القانون وذات شفافية وقابلة للتنفيذ, وأن يحدد المسؤوليات بين مختلف الجهات (الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية) ضمن نطاق الصلاحية مع ضمان خدمة المصلحة العامة, وأن تمتلك تلك الجهات السلطة والنزاهة والموارد لتنفيذ واجباتها بأسلوب مهني وموضوعي، وأن تكون قراراتها وأحكامها واضحة وشفافة وفي الوقت المحدد.

2. الحفاظ على حقوق المساهمين: ينبغي لإطار حوكمة الشركات أن يوفر الحماية للمساهمين وأن يسهل ممارسة حقوقهم في تسجيل ونقل وتحويل ملكية الأسهم, وحقهم في المشاركة في التصويت وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة, والمشاركة في الأرباح والحصول على معلومات ملائمة حول الشركات في الوقت المناسب, كما يحقق للمساهمين المشاركة في اتخاذ القرارات التي تخص تعديل الأنظمة والقوانين أو إصدار أسهم أضافية, فضلاً عن السماح بالإفصاح لهم عن المعاملات غير العادية كالاندماج أو بيع نسب كبيرة من الموجودات بوضوح لكي يتم حماية حقوقهم.
3. تحقيق المعاملة العادلة للمساهمين: يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات معاملة متساوية لكافة المساهمين بما في ذلك الأقلية من المساهمين والمساهمين من الأجانب, وأن تتاح الفرصة لكافة المساهمين الحصول على تعويضات في حالة انتهاك حقوقهم، وأن يأخذ كافة المساهمين حقوقهم في التصويت, كما يجب الإفصاح عن أية منفعة مادية لهم من صفقات تم إجراؤها مع الشركة والتي يمكن أن تؤثر في الشركة.
4. دور أصحاب المصالح: يتمثل أصحاب المصالح بالمستثمرين والعاملين والدائنين والموردين, ينبغي على الشركات الاعتراف بأن إسهامات أصحاب المصالح تشكل إحدى الموارد القيّمة لبناء شركات تنافسية ومربحة, من ناحية أخرى ينبغي على أصحاب المصالح بما في ذلك العاملين وهيئات تمثيلهم أن يتصلوا بمجلس الإدارة للأعراب عن اهتمامهم بشأن الممارسات غير القانونية أو غير الأخلاقية التي يمارسها بعض موظفي الشركة والتي لا تنتهك فقط حقوق أصحاب المصالح، وإنما قد تضر بسمعة الشركة. لذلك من مصلحة الشركة ومساهميها أن يتم وضع إجراءات لسماع شكاوى العاملين أو ممثليهم وفتح

طريق مباشر للوصول إلى أحد الأشخاص المستقلين في مجلس الإدارة وغالباً ما يكون أحد أعضاء لجنة التدقيق أو اللجنة الأخلاقية.

5. الإفصاح والشفافية: يجب أن يضمن إطار حوكمة الشركات الإفصاح السليم والشفاف في الوقت المناسب عن كافة الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة بما في ذلك المركز المالي والأداء, وحقوق الملكية, وحوكمة الشركات. وأن يكون الإفصاح عن طريق التقارير المالية التي تتضمن معلومات عن نتائج الشركة المالية ونتائج عملياتها, وأهداف الشركة, وحقوق الأغلبية, وأعضاء مجلس الإدارة وكبار المديرين والمخاطر التي يمكن التنبؤ بها, فضلاً عن هيكل وسياسات الشركة. ويجب أن تهيأ المعلومات وفقاً لمعايير الجودة المحاسبية والمالية، وتدقق من قبل مدقق خارجي مستقل وكفء ومؤهل. كما ينبغي توفير قنوات يمكن من خلالها الحصول على المعلومات في الوقت المناسب والتكلفة المناسبة.

6. مسؤولية مجلس الإدارة: ينبغي في إطار حوكمة الشركات ضمان التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة والرقابة الفعالة لمجلس الإدارة على إدارة الشركة ومحاسبة مجلس الإدارة على مسؤوليته أمام الشركة والمساهمين، إذ يجب على أعضاء مجلس الإدارة بذل كل جهودهم لتحقيق مصلحة الشركة ومساهميها من خلال تطبيقهم للمعايير الأخلاقية العالية ، وأن يأخذوا في نظر الاعتبار مصالح واهتمامات أصحاب المصالح في الشركة. ويقع على مجلس الإدارة مسؤولية توجيه إستراتيجية الشركة, وخطط العمل, وسياسة المخاطر, والموازنات التقديرية, ووضع الأهداف, ومراقبة الأداء, واختيار المديرين التنفيذيين وتحديد رواتبهم ومكافآتهم وتحديد صلاحيات لجان مجلس الإدارة.

ترى الباحثة أن تطبيق الحوكمة في الشركات التجارية يعمل على توفير المعلومات الحقيقية والملائمة للمستفيدين من هذه المعلومات ، وأيضاً العمل على تعزيز تجويد الأداء في الشركات التجارية ذات الصلة في تفعيل آليات حوكمة الشركات .

أن حوكمة الشركات موضوع هام لمحاولة تقليل المخاطر وتحقيق العدالة والمساواة وتحقيق الكفاءة الاقتصادية

وعند تطبيق مبادئ حوكمة الشركات فإنه يعود بالعديد من المزايا والمنافع التي يمكن أن تحققها الشركات ، مثل تقليل المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي قد

يتم إكتشافها من نظام الرقابة في الشركة . وأيضاً آليات الحوكمة تعمل على رفع مستويات الأداء للشركات ، مما يترتب عليه تحسين وضع الشركة في سوق العمل .

آليات حوكمة الشركات :

تتمثل آليات تطبيق مبادئ حوكمة الشركات بمجلس الإدارة والمدقق الداخلي والمدقق الخارجي ولجنة التدقيق: (حمودي،2010م)

1. مجلس الإدارة: .يعد مجلس الإدارة المحرك الأساسي لنظام حوكمة الشركات باعتبار أن مجلس إدارة أي شركة يهتم أساساً برسم السياسات العليا لأنشطة الشركة، ومن ثم حماية حقوق المساهمين، فمجلس الإدارة له السلطة العليا في شكل ومحتوى وتفاصيل التقرير السنوي للشركة الذي كلما كان مفصلاً زادت شفافية المعلومات عن الشركة، ومن ثم زاد مستوى حوكمتها ، وتنبثق من مجلس الإدارة عدة لجان أهمها (لجنة التدقيق ولجنة التعيينات ولجنة المكافآت والتعويضات) ، تتولى لجنة التدقيق مهمة مراجعة القوائم المالية قبل تسليمها لمجلس الإدارة واختيار المدقق الخارجي وتحديد أجوره ودعم استقلاليته ومراجعة الالتزام بتطبيق حوكمة الشركات، وتتولى لجنة المكافآت تحديد الرواتب والمكافآت والتعويضات والمزايا الأخرى لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا، أما لجنة التعيينات فتتولى تعيين واختيار أعضاء مجلس الإدارة من بين أفضل المرشحين والذين تتلاءم مهاراتهم وخبراتهم مع المهارات والخبرات المحددة في الشركة.
2. التدقيق الداخلي: يؤدي التدقيق الداخلي دوراً حيوياً في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات، بل وتسهم أجهزة التدقيق الداخلي في حوكمة الشركات بمسؤوليات هامة من خلال التأكيد على كفاءة العمليات والإذعان للقوانين والأنظمة وإضفاء الثقة على التقارير المالية .
3. التدقيق الخارجي: يؤدي المدققون الخارجيون دوراً أساسياً في حوكمة الشركات، وذلك من خلال شهادتهم على صحة القوائم والتقارير المالية المنشورة وإضفاء الثقة والمصداقية عليها. وتؤكد اللجنة الفنية التابعة للمنظمة العالمية للهيئات المشرفة على تداول الأوراق المالية (IOSCO) أن الفهم العام لمصداقية التقارير المالية يتأثر إلى حد كبير بفاعلية المدققين الخارجيين في تدقيق القوائم المالية وإعداد التقارير عن ذلك. وتعد استقلالية المدقق الخارجي مسألة أساسية لثقة المساهمين والأطراف

الأخرى المرتبطة بالشركة في القوائم المالية والتعويل عليها في اتخاذ القرارات التي تخص الشركات .

4.لجنة التدقيق : تعرف لجنة التدقيق على أنها : لجنة مكونة من ثلاثة إلى خمسة مدراء غير مكلفين بالمسؤوليات التنفيذية للإدارة المالية . ومن أهم أعمالها مراجعة القوائم المالية ، وكذلك التأكد من مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية للشركة ، ونتائج التدقيق من قبل المدقق الداخلي والخارجي ، وإعطاء التوصيات بشأن ترشيح وتحديد أتعاب المدقق الخارجي (الرحيلي،2008) .

والدور الأساسي للجان التدقيق هو الوفاء بالتزاماتها في الحفاظ على الإشراف على الناحية المهنية والنزاهة لتدقيق الحسابات وإدارة المخاطر والرقابة الداخلية ومسائل الاتساق مع القوانين واللوائح وسلوك العاملين وممارسات التقارير المالية والترتيبات العامة لحوكمة الشركات وعلى لجان التدقيق أن تطلب التحقيق في أية مسائل تؤثر على دورها الأساسي والواجبات الإضافية التي يتم إسنادها إليها من قبل مجلس الإدارة وقد استقر رأي معظم الكتاب على أن المهام الرئيسية للجنة التدقيق تكمن في أربعة أوجه أساسية وكما يأتي : إعداد التقارير المالية وفحصها حيث أن وظيفة اللجنة ليست القيام بإعداد القوائم المالية أو اتخاذ القرارات الفعلية فيما يخص إعدادها وإنما هي وظيفة إشرافية رقابية ، دعم وظيفة التدقيق الخارجي ،دعم وظيفة التدقيق الداخلي ،دراسة نظام الرقابة الداخلية وتقييمه بالإضافة إلى إدارة المخاطر في المنظمة ودعم حوكمة الشركات.

ترى الباحثة أن تطبيق الحوكمة يهدف إلى التقليل من الأخطاء وأوجه القصور التي تنشأ في الشركات التجارية ، والتي قد تنتج وجود بعض أنواع المخاطر ، ويعتبر وجود نظام رقابي قوي وفعال من أساسيات تطبيق الحوكمة . ويمكن الشركات التجارية من تحقيق أهدافهاوحمايتها من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها أعمالها بشكل مقبول من خلال استمرارية تقييمها لنظامها الرقابي من فترة لأخرى ، وأيضاً يعطي الثقة بالتزام الموظفين في الشركات التجارية بالتعليمات والقوانين مما يزيد الثقة من التقارير المالية المنشورة للشركة ، ويعتبر هذا من واجبات مراجعي او مدققي الحسابات سواء الداخليين او الخارجين لتوضيح موقف التقارير ومدى كفاءتها.

وترى الباحثة أنه عند تطبيق الحوكمة وآلياتها في الشركات التجارية فإن ذلك يؤدي الى توفير المعلومات التي يطلبها المستثمرون وتكون ذات جودة عالية وموثوق منها، مما يؤدي الى توسع أعمال الشركات وجذب المستثمرين، وتوفر الثقة بين جميع الأطراف.

الدراسات السابقة :

1/ حوكمة إدارة الأرباح في شركة التأمين العراقية العامة ودوره في تنمية الاقتصاد الوطني-غروب كامل محمد-2020م :

هدف هذا البحث الى التعريف بحوكمة الشركات المالية بشكل عام وشركة التأمين للمراقبة بشكل خاص من خلال نشأتها ، مبادئها ، أهدافها ، أهميتها ، وتطورها ، ومبرراتها ، والطرق إلى دور آليات الحوكمة ، وأثر ذلك على إدارة أرباح الشركات المالية ، والحد من الفساد المالي والإداري ، ودورها في تنمية الاقتصاد الوطني .

وخلص البحث إلى عدة نتائج منها : تطبيق الحوكمة الرشيدة يؤدي إلى تحسين الأداء المالي من خلال تحسين الأرباح ، وتحسين العائد على الإستثمار وزيادة التدفق النقدي للشركة، وتطبيق نظام الحوكمة يؤدي إلى ضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية للشركة، إن تطبيق آليات الحوكمة وقواعدها من قبل الشركات المملوكة للدولة يؤدي إلى الحد من الفساد المالي والإداري فيها وزيادة كفاءة أدائها .

وتوصل البحث إلى : ضرورة العمل على نشر مفهوم وثقافة الحوكمة بشكل أوسع لدى كافة الأطراف ذات العلاقة في الشركات المالية ، الإلتزام بتطبيق قواعد الحوكمة وتطوير المفاهيم من خلال عقد الدورات التدريبية المتخصصة للعاملين في هذه الشركات ، وضع القوانين لفرض عقوبات صارمة بحق مرتكبي الفساد المالي والإداري والمتلاعبين بأموال ، إصدار قوانين تلزم الشركات تبني مبادئ الحوكمة .

2/ أثر تطبيق الحوكمة على أداء شركات المساهمة – هيئة الأوراق المالية بالأردن نموذجا -لطيفة بهلول-الجزائي-2016م :

تعاظم الإهتمام في الآونة الأخيرة بمفهوم حوكمة الشركات في العديد من الإقتصاديات الناشئة والمتقدمة، وعلى الرغم من حداثة هذا الموضوع، إلا أن معظم الدول بادرت إلى سن تشريعات تنظم العمل بقواعد الحوكمة والإدارة الرشيدة لقناعتها بأنها تضمن نزاهة المعاملات المالية للشركات وتضع الحدود بين الحقوق الخاصة والمصالح العامة.وقد هدفت

هذه الدراسة إلى الوقوف على أهمية تطبيق نظام الحوكمة في الشركات المساهمة وأثره على الأداء المالي للشركات مع أخذ الأردن نموذجا، حيث تم عرض أهم التعليمات لحوكمة الشركات المساهمة، ودراسة النسب التي تقيس أداء الشركات ؛ خلصت الدراسة إلى أن حوكمة الشركات المساهمة يحسن من أداؤها المالي ويقلل من احتمالات تعرضها للمخاطر، وبناء علاقات طويلة المدى مع أصحاب المصالح.

3/ آليات حوكمة الشركات ودورها في تحقيق فعالية التحفظ المحاسبي-مصطفى هارون عز الدين ' الشريف بكر أحمد حسين-مجلة العلوم الإدارية-جامعة النيلين-2019م ؛

تناولت الدراسة آليات حوكمة الشركات ودورها في تحقيق فعالية التحفظ المحاسبي، تمثلت مشكلة الدراسة في مشكلة البحث في التعامل الحذر الذي يعنيه التحفظ المحاسبي في إطار الاعتراف المتأخر بالإيرادات ، والاعتراف الفوري بالنفقات إضافة إلى تقييم الأصول بأقل من قيمتها والالتزامات بأعلى من قيمتها .

لذلك حتى لا تستغل إدارات المنشآت مفهوم التحفظ المحاسبي لتحقيق مكاسب ذاتية تضر بالمنشأة لذلك قامت الدراسة على تناول آليات حوكمة الشركات ودورها في تحقيق فعالية التحفظ المحاسبي، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها :أن الالتزام بقاعدة المراجعة الداخلية يساعد في تحديد اتجاهات المركز المالي واستخدام المعايير المالية ، ويساهم في وضع نظام خاص لإدارة المخاطر، واتباع المعايير المحاسبية في إطار حوكمة الشركات يزيد من جودة المراجعة. أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتكثيف لجان المراجعة الخارجية في البنوك السودانية لمحاربة الفساد الإداري والتلاعب والاحتيال في التقارير المالية، ضرورة التطبيق السليم لحوكمة الشركات باستخدام التكنولوجيا الحديثة، ضرورة مراجعة كل التقارير الماليةالمعدة قبل نشرها في القوائم المالية.

4/ دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية_سيد عبدالرحمن عباس بله-مجلة العلوم الاقتصادية-2011م

هدف البحث إلى التعريف بحوكمة الشركات ومبادئها وأهميتها وأهدافها، ومعرفة دور الحوكمة في الحد من ممارسة المحاسبة الإبداعية ودورها في رفع كفاءة أداء الشركات، وإلقاء الضوء على حوكمة الشركات في السودان، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي

التحليلي والاطلاع على الدراسات النظرية والميدانية العربية والأجنبية المتعلقة بالموضوع مع استقراء أهم نتائجها وهي :

-ممارسات المحاسبة الإبداعية تؤثر على مصداقية القوائم المالية وتظهرها بصورة غير حقيقية لتحقيق مصلحة الإدارة مما يضلل المستفيدين من القوائم المالية؛

-الأبعاد الأخلاقية للمحاسبة الإبداعية تتنافى مع قواعد وأخلاقيات مهنة المحاسبة؛

-إن حوكمة الشركات لها دور فعال في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية .

وكانت اهم التوصيات .

وبناء على النتائج السابقة فان الباحث يقدم التوصيات التالية:

- على الباحثين والمهتمين والمهنيين الاهتمام أكثر والتعريف بأهمية موضوع حوكمة الشركات وبمبادئه وأهدافه وايجابياته على مستوى الشركات وعلى مستوى الدولة ككل؛

- ضرورة البدء في تطبيق حوكمة الشركات في السودان وتحديث وتطوير الأنظمة والقوانين لتواكب متطلباتها .

5/محددات الحوكمة ومعاييرها-محمد ياسين غادر-2015م :

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :التعرف على إيجابيات ومزايا الحوكمة وكيفية الاستفادة منها لتحسين جودة المعلومات المحاسبية وذلك بغرض إعادة الثقة فيها . تحديد محددات ومعايير ومبادئ الحوكمة في إطار عام متكامل .تأتي أهمية البحث للتأكيد على ضرورة التوسع في تطبيق مفهوم الحوكمة في البيئة الاقتصادية الحالية سواء في القطاع العام او القطاع الخاص .وكانت اهم التوصيات:-

-يجب تكامل الجوانب الفكرية للحوكمة مع الجوانب التطبيقية في خمسة جوانب أساسية هي الأهداف ، والخصائص ، والمقومات ، والمحددات، والمبادئ ، علاوة على شموليتها واحتوائها على جميع المفردات النظرية والتطبيقية .

-ضرورة الالتزام بتطبيق هذه الجوانب في مختلف الوحدات الاقتصادية ، وبصفة خاصة الشركات المساهمة- بصرف النظر عن طبيعة نشاطها مما سيؤدي إلى تطوير أدائها ، والتغلب على مشاكلها المختلفة ، وزيادة قدرتها التنافسية ، والتشغيلية، والمالية، والإدارية، وبالتالي الانعكاس الإيجابي على أسهمها في سوق الأوراق المالية .

- ضرورة الاهتمام بالأبعاد المحاسبية للحوكمة والتي تظهر بوضوح في مختلف الجوانب الفكرية لها، وهذا يعكس دور الجوانب المالية والمحاسبية في تكوين الإطار المتكامل لها .
- ضرورة القيام في ممارسة الرقابة على مختلف جوانب أداء الوحدة الاقتصادية وزيادة الثقة بها وتحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد وتحقيق التواصل مع الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالوحدة الاقتصادية .

6/ أثر تطبيق الحوكمة على تحسين الأداء في المؤسسات الحكومية-نهى احمد الحايك-رسالة ماجستير-2016م :

تظهر أهمية هذا البحث نظراً لازدياد الاهتمام بالحوكمة في منظور القطاع الحكومي والذي يتم بموجبه وضع مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى ضبط ومراقبة أعمال الوحدة الحكومية بغرض حماية ممتلكاتها من جهة، وتحقيق الجودة والتميز في الأداء من جهة أخري، وذلك من خلال اختيار الأساليب، التي تنظم العلاقات بين الأطراف الأساسية، ولما تشجعه الحوكمة من الاستخدام الأمثل للموارد وتحقيق النمو المستدام وتشجيع الإنتاجية، وركزت هذه القوانين والقواعد على الشفافية والنزاهة والمحاسبة والمساءلة وسهلت عملية الرقابة والاشراف على الأداء.

وكانت اهم التوصيات :

- يجب الاستفادة من تطبيق مبادئ الحوكمة في وضع مقياس الأداء المالي للمؤسسات الحكومية بالإضافة إلى وضع معيار لتقييم أداء العاملين فيها.
- ضرورة البدء في تطبيق حوكمة الشركات في المؤسسات الحكومية وتحديث وتطوير الأنظمة والقوانين لتواكب التطورات .
- ضرورة سن المزيد من القوانين لتعزيز الإفصاح والشفافية لدي المؤسسات الحكومية .
- ضرورة تفعيل الحوكمة كوظيفة جديدة للتدقيق الداخلي في المؤسسات الحكومية .
- إصدار التشريعات المناسبة لتمكين المؤسسات الحكومية من ممارسة الحوكمة وتطبيق مبادئها .

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

أولاً –منهج الدراسة:

إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. الذي يسعى إلى وصف خصائص العينة ومتغيرات الدراسة وتحليلها ،بإستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة للدراسة .

ثانيًا –مجتمع الدراسة :

يقصد بمجتمع البحث المجموعة الكلية من العناصر التي تسعى الباحثة ان تعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة وتم تطبيقها على مجموعة من الموظفين في شركة الاتصالات السعودية (stc) حيث بلغ عدد الاستبانة الموزعة عدد (50) إستبانة وتم الرد على عدد (40) إستبانة.

نبذة عن شركة الاتصالات السعودية :

تأسست شركة الاتصالات السعودية STC بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 171 الصادر بتاريخ 9 سبتمبر لعام 2002 ، والمرسوم الملكي رقم م / 35 بتاريخ 21 أبريل 1998 كشركة مساهمة سعودية تعمل في نشاط خدمات الاتصالات، وتتخذ الشركة من مدينة الرياض مقرًا لها.

وبحسب الموقع الإلكتروني للشركة، فإنها كانت مملوكة بالكامل للحكومة السعودية، قبل أن يتم إدراج حصة تمثل 30% من أسهمها في البورصة السعودية في أكبر اكتتاب عرفته الأسواق العربية وقتها، خصص 20% من الأسهم المكتتبة للمواطنين السعوديين بصفتهم الشخصية، وخصصت 5% للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، و5% أخرى لمصلحة معاشات التقاعد.(اس تي سي السعودية ويكبيديا) .

ثالثاً أداة البحث:

إعتمدت الباحثة على الإستبانة كأداة رئيسة لجمع المعلومات من عينة البحث.

1/ القسم الاول: تضمن البيانات الشخصية لأفراد عينة البحث.

2/ القسم الثاني: يحتوي هذا القسم على عدد (15) عبارة طلب من أفراد عينة البحث أن إستجابتهم عن ماتصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي، ومن تم توزيع هذه العبارات على فرضيات البحث.

رابعاً :صدق وثبات أداة الدراسة:

قام الباحث بالتحقق من صدق الإستبانة من خلال الآتي:

صدق المحكمين (الصدق الظاهري):

عرض الباحث الإستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من المختصين بمجالات المحاسبة، الإدارة والإحصاء وجرى أخذ الآراء كافة التي اتفق عليها المحكمون.

استخدمت الباحثة أسلوب ألفاكرونباخ لاختبار مدى وجود ارتباط بين القياسات المعبرة عن آراء عينة الدراسة ،حيث كانت قيمة معامل الثبات0.930 وهي نسبة أكبر من الحد الأدنى المقبول لمعامل الثبات وهو 70.0 مما يعني توفر درجة كبيرة من الثبات وإمكانية الاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.930	15

خامساً: الأساليب الإحصائية المستخدمة:

للحصول على نتائج دقيقة قدر

الإمكان إستخدام البرنامج

الاحصائيspss

التحليل الإحصائي:

1/ الجنس :

الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية	النسبة المحققة	النسبة التراكمية
ذكر	30	76.9	76.9	76.9
أنثى	9	23.1	23.1	100.0
Total	39	100.0	100.0	

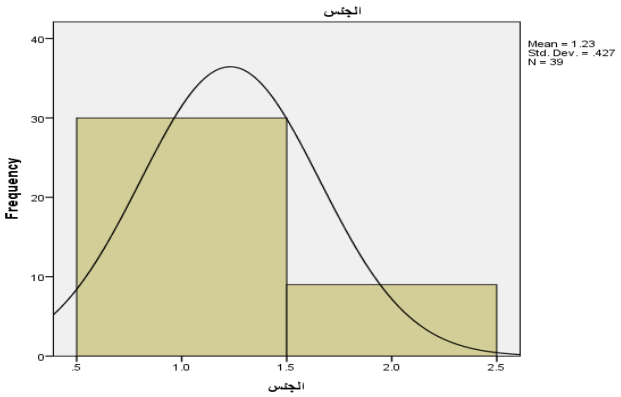

المصدر : من إعداد الباحثة-2020م

2/ العمر :

العمر

العمر	التكرارات	النسبة المئوية	النسبة المحققة	النسبة التراكمية
من30--20	12	30.8	30.8	30.8
من40-31	9	23.1	23.1	53.8
من 41 فأعلى	18	46.2	46.2	100.0
Total	39	100.0	100.0	

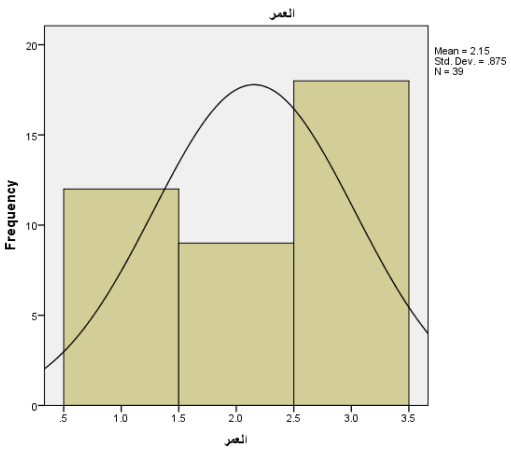

المصدر : من إعداد الباحثة-2020م

3/ المؤهل :

المؤهل

المؤهل	التكرارات	النسبة المئوية	النسبة المحققة	النسبة التراكمية
دبلوم	13	33.3	33.3	33.3
بكالريوس	8	20.5	20.5	53.8
ماجستير	4	10.3	10.3	64.1
دكتوراه	9	23.1	23.1	87.2
زمالةمهنية	5	12.8	12.8	100.0
Total	39	100.0	100.0	

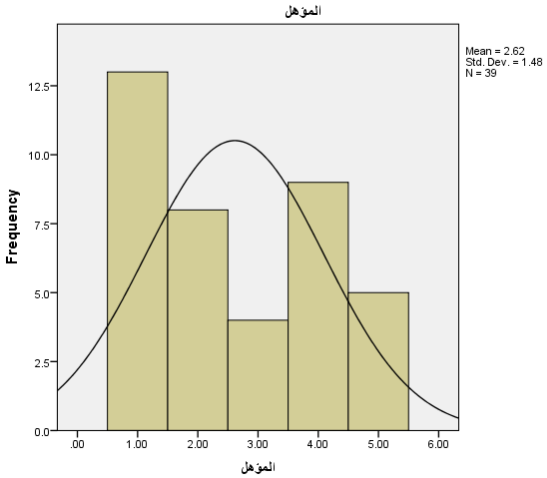

المصدر : من إعداد الباحثة-2020م

4/ التخصص :

التخصص

التخصص	التكرارات	النسبة المئوية	النسبة المحققة	النسبة التراكمية
محاسبة	25	64.1	64.1	64.1
إدارةأعمال	7	17.9	17.9	82.1
أخرى	7	17.9	17.9	100.0
Total	39	100.0	100.0	

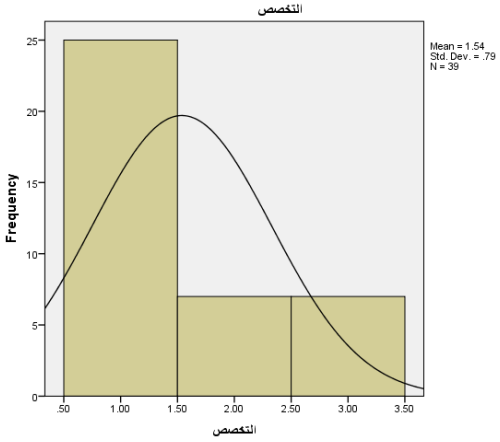

المصدر : من إعداد الباحثة-2020م

4/ **الخبرة :**

الخبرة

الخبرة		التكرارات	النسبة المئوية	النسبة المحققة	النسبة التراكمية
Valid	منسنة5-سنوات	14	35.9	35.9	35.9
	من6 سنوات 10--سنوات	11	28.2	28.2	64.1
	من 11سنةفأعلى	14	35.9	35.9	100.0
	Total	39	100.0	100.0	

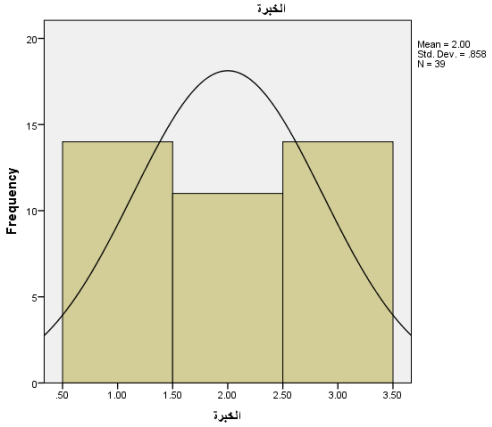

المصدر : من إعداد الباحثة-2020م

الإحصاء الوصفي

أسئلة الفرضية	العدد	الحد الادنى	الحد الاعلى	الوسيط	الانحراف المعياري
1/ يتم إختيار السياسات الإقتصادية التي تلائم تطبيق الحوكمة مما يساعد على تحقيق أهداف القائمين على الشركات التجارية.	39	2.00	5.00	3.6154	.93514
2/ التوعية بضرورة تطبيق حوكمة الشركات يقودنا إلى الإرتقاء والتطور في الأعمال التجارية	39	2.00	5.00	4.0513	.64680
3/ يساعد تطبيق حوكمة الشركات الإدارة بمستوياتها المختلفة والأطراف الخارجية في إتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط.	39	3.00	5.00	3.9487	.45588
الإلتزام بلائحة حوكمة الشركات	39	2.00	5.00	4.2821	.64680
تطبيق مبادئ الحوكمة) الافصاح والشفافية (يعزز من مصداقية البيانات المالية للشركات التجارية	39	2.00	5.00	4.3590	.70663
تطبيق المعايير الدولية والمحلية والقواعد المحاسبية عند اعداد القوائم المالية في الشركات التجارية	39	2.00	5.00	3.8974	.82062
تطبيق آليات الحوكمة يحقق الثقة الكبيرة للانظمة الرقابية لأداء عملهم بمهنية عالية	39	2.00	5.00	4.1282	.86388
تشديد الرقابة من قبل الجهات الرقابية والمختصة تحد الممارسات الخاطئة في تطبيق الحوكمة	39	2.00	5.00	3.9487	.99865
يؤدي تطبيق الحوكمة الى تطوير الاداء الاقتصادي في الشركات التجارية	39	2.00	5.00	4.3846	.63310
يمكن الحكم على فعالية نظام الرقابة الداخلية من حيث مدى تطبيق الحوكمة في الشركات التجارية	39	2.00	5.00	3.8974	.88243
ان الالتزام بتطبيق الحوكمة يعد احد المعايير الاساسية التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند القيام باتخاذ قراراتهم الاستثمار	39	2.00	5.00	4.1282	.57029
الحوكمة في زيادة الاستثمار من خلال المبادئ التي من بينها توفير الحماية لحقوق المساهمين في الشركات التجارية	39	2.00	5.00	4.2821	.64680
ان تطبيق مبادئ الحوكمة وتحديد المسؤوليات يؤدي الى تحسين الاداء المالي والاداري في الشركات التجارية	39	2.00	5.00	4.4103	.63734
للمدقق الداخلي دور هام ومحوري في التحقق من تطبيق الحوكمة بصورة فعالة لتعزيز الرقابة في الشركات التجارية	39	2.00	5.00	4.2051	.83286
ان تطبيق مبادئ الحوكمة يخفض من المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري في الشركات التجارية	39	2.00	5.00	4.2051	.83286
الإجمالي	39				

النتائج :

1/ يتم إختيار السياسات الإقتصادية التي تلائم تطبيق الحوكمة مما يساعدعلى تحقيق أهداف القائمين على الشركات التجارية .

2/ التوعية بضرورة تطبيق حوكمة الشركات يقودنا إلى الإرتقاء والتطور في الأعمال التجارية .

3/ يساعد تطبيق حوكمة الشركات الادارة بمستوياتها المختلفة والأطراف الخارجية في إتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط .

4/ الالتزام بلائحة حوكمة الشركات يحد من المشاكل المالية والإدارية في الشركات التجارية .

5/ تطبيق مبادئ الحوكمة (الإفصاح والشفافية) يعزز من مصداقية البيانات المالية للشركات التجارية .

6/ تطبق المعايير الدولية والمحلية والقواعد المحاسبية عند إعداد القوائم المالية في الشركات التجارية.

7/ تطبيق آليات الحوكمة يحقق الثقة الكبيرة للأنظمة الرقابية لأداء عملهم بمهنية عالية .

8/ تشديد الرقابة من قبل الجهات الرقابية والمختصة تحد من الممارسات الخاطئة في تطبيق الحوكمة .

9/ يؤدي تطبيق الحوكمة الى تطوير الأداء الإقتصادي في الشركات التجارية .

10/ يمكن الحكم على فاعلية نظام الرقابة الداخلية من حيث مدى تطبيق الحوكمة في الشركات التجارية .

11/ إن الالتزام بتطبيق الحوكمة يعد أحد المعايير الأساسية التي يضعها المستثمرون في اعتبارهم عند القيام باتخاذ قرارات الإستثمار .

12/ تبرز أهمية الحوكمة في زيادة الاستثمار من خلال مبادئها التي من بينها توفير الحماية لحقوق المساهمين في الشركات التجارية .

13/ إن تطبيق مبادئ الحوكمة وتحديد المسؤوليات يؤدي إلى تحسين الأداء المالي والإداري في الشركات التجارية .

14/ إن تطبيق مبادئ الحوكمة وتحديد المسؤوليات يؤدي إلى تحسين الأداء المالي والإداري في الشركات التجارية .

15/ للمدقق الداخلي دور هام ومحوري في التحقق من تطبيق الحوكمة بصورة فعالة لتعزيز الرقابة في الشركات التجارية .

التوصيات :

1/ توعية الشركات التجارية بأهمية حوكمة الشركات وتشجيع الشركات على تطبيقها لما لها من نتائج إيجابية على طريقة أدائها .

2/إصدار التشريعات والقوانين الخاصة بتنظيم حوكمة الشركات وآلياتها في الشركات .

3/ضرورة الإستفادة من التجارب الدولية المبذولة لتبني قواعد ومبادئ للحوكمة.

4/ إستخدام التكنلوجيا المتطورة عند تطبيق آليات الحوكمة في الشركات التجارية .

5/ العمل على تعزيز مبادئ حوكمة الشركات وآلياتها ، وذلك من خلال عقد الدورات التدريبية التي تعكس مفاهيم حوكمة الشركات وآلياتها والمساعدة على تطبيقها في الواقع العملي .

6/ إصدار القوانين والتشريعات التي تتضمن عقوبات لمنع حدوث الغش والتلاعب في البيانات المالية للشركات، وذلك للحد من إستخدام الوسائل غير القانونية عند إعداد البيانات المالية .

7/ حث الشركات التجارية على إتباع المعايير المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها لزيادة جودة عملية المراجعة .

المراجع

1/محمد بهاء الدين إبراهيم أحمد-إطار مقترح لتحديد منهج تطبيق آليات حوكمة الشركات بهدف زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية للبنك السوداني- جامعة بنها، كلية التجارة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية ، المجلد الاول ، العدد الثاني، 2010م .

2/ إبراهيم بن سعد عبدالماجد-صحيفة الجزيرة السعودية-2016م .

3/ عباس حميد التميمي-آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في الشركات المملوكة للدولة-المكتبة الشاملة الذهبية-2008م .

4/ خالص حسن يوسف الناصر-عبدالواحد غازي محمد النعيمي-دور حوكمة الشركات في تطوير البيئة الإستثمارية وإجتذابا بالإستثمار الأجنبي-العراق-2012م .

5/محمد مصطفى سليمان-دور حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري-الدار الجامعية-الإسكندرية-2009م .

6/ سعاد سعيد غزال-الابعاد الإستراتيجية لمسئولية المنظمة في ضوء التحكم المؤسسي وأثرها الإفصاح المحاسبي-جامعة الموصل العراق-2006م .

7/وفاء يونس حمودي- أثر حوكمة الشركات في ادارة الارباح – مدخل أخلاقي ، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل-2010م .

8/عوض بن سلامة الرحيلي- لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات –حالة السعودية ،مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، المجلد (22)-2008م .

مواقع الانترنت :

Wiki.ar.wikipedia.orgاس تي سي السعودية

الدراسات السابقة :

1/ حوكمة إدارة الأرباح في شركة التأمين العراقية العامة ودوره في تنمية الاقتصاد الوطني-غروب كامل محمد-مجلة الفنون والادب وعلوم الانسانيات والاجتماع-العراق-2020م

2/ آليات حوكمة الشركات ودورها في تحقيق فعالية التحفظ المحاسبي-مصطفى هارون عزالدين` الشريف بكر أحمد حسين-مجلة العلوم الإدارية-جامعة النيلين-2019م .

3/ أثر تطبيق الحوكمة على أداء شركات المساهمة – هيئة الأوراق المالية بالأردن نموذجا -لطيفة بهلول-الجزائي-2016م .

4/دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية-سيد عبدالرحمن عباس بله-مجلة العلوم الاقتصادية-2011م

5/ محددات الحوكمة ومعاييرها-محمد ياسين غادر-جامعة الجنان-2015م ؛

6/أثر تطبيق الحوكمة على تحسين الأداء في المؤسسات الحكومية-نهى احمد الحايك-رسالة ماجستير-2016م .